# آفاق برلمانية

عـــدد خـــاص

ملحق يغطي فعاليات المؤتمر السنوي الحادي عشر الذي عقدته المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"

رام الله ١٧-١٨ كانون الأول ٢٠٠٥

دور المؤسسات الأهلية بين السياسي والمدني

كانون ثاني ٢٠٠٦ م المجلد العاشر العدد ١ | نشرة تصدرعن: مـواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | January 2006 Volume 10, No. 1



الجلسة الأولى:

النظام العالمي الجديد وموقع المؤسسات الأهلية

ص (١)

الجلسة الثانية:

محددات العمل الأهلي بين الذاتي والموضوعي

ص (٤)

الجلسة الثالثة:

"الديمقراطية كمهمة سياسية ومنظمات العمل الأهلي"

عزمي بشارة

ص (٧)

الجلسة الرابعة:

نظرة نقدية للمؤسسات الأهلية

ص (٨)

الجلسة الخامسة:

المؤسسات الأهلية والسلطة

ص (١١)

الجلسة السادسة:

"المؤسسات الأهلية، نظرة بديلة"

ص (١٣)


كلمة افتتاحية للمؤتمر

# "المجلس التشريعي الجديد سيترك أثراً على عمل المنظمات الأهلية"


جورج جقمان*

يسرني أن أرحب بكم جميعا في المؤتمر السنوي الحادي عشر لـ"مواطن"، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

وكانت مؤسسة مواطن خلال الأعوام العشرة الماضية قد خصصت عدة مؤتمرات للنواحي السياسية الداخلية والخارجية و العوامل المؤثرة على مجمل قضايا الوضع الفلسطيني، بدءا من مؤتمرها الأول، الذي عقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، وكان عنوانه "أزمة الحزب السياسي الفلسطيني"، "و ما أشبه البارحة باليوم".

وقد اقترنت كلمة "أزمة" مع عدة مؤتمرات لاحقة، حتى أضحت وكأنها ملازمة للوضع الفلسطيني بشكل مزمن: أزمة النظام السياسي الفلسطيني، أزمة الثقافة السياسية الفلسطينية، أزمة الحركات الجماهيرية، وهكذا. والإشارة هنا لبعض من هذه المؤتمرات. وإن كنا الآن في خضم أزمة أخرى داخلية، يتكهن فيها البعض، ما إذا كان في الإمكان عقد انتخابات تشريعية كما هو مقرر، فإننا أيضا على أبواب بداية جديدة داخلية، تكمن نقطة انطلاقها في انتخابات المجلس التشريعي. ومن هنا أيضا أهمية عقدها مهما اعترى هذه الصيرورة من عقبات.

فقد اتسم النظام السياسي الفلسطيني بالجمود والانغلاق في عهد الرئيس عرفات، لغياب آلية فتحه للتغيير، أي بسبب تأجيل الانتخابات المحلية والتشريعية مرة تلو أخرى لأسباب عدة. وقد أبرزت الانتفاضة الثانية تشظي القرار السياسي الميداني الفلسطيني بوضوح، ولم يكن من حل آخر سوى عقد الانتخابات التشريعية لغرض تجديد شرعية النظام السياسي، ولغرض دمقرطة القرار فيه.

ومن الجلي، أن المجلس التشريعي القادم سيصبح محور الحياة السياسية الداخلية بعد أن كان محورها مؤسسة الرئاسة. وسيترك هذا أثره على صعد مختلفة، بما في ذلك على عمل المنظمات الأهلية، موضوع هذا المؤتمر. وسنشهد إعادة اصطفاف بين المنظمات الأهلية، وعلاقات أوثق مع المجلس التشريعي القادم ومساءلة أكبر حول الدور أو الأدوار، وإن كان بروحية مختلفة عما شاب هذه العلاقة أحيانا في فترات سابقة.

ومن هذا المنظور، يأتي هذا المؤتمر في فترة انتقالية، سواء أكان ذلك على الصعيد الداخلي، أم على صعيد خارجي يتعلق بأي حراك سياسي ممكن في منتصف العام ٢٠٠٦، أو بعد ذلك. وهو أول مؤتمر ينعقد منذ عدة أعوام ليناقش بشكل مفتوح قضايا أساسية تتعلق بعمل المنظمات الأهلية. ويسعى هذا المؤتمر لأن يتناول جملة من القضايا بشكل جاد و معمق ومسؤول، وبعيدا عن النقاش السجالي المتخندق، أو التراشق الإعلامي وخطابه المعروف، والذي اتسم به النقاش أحيانا في فترات سابقة.

إن ظاهرة المنظمات الأهلية ظاهرة عالمية ليست خاصة بفلسطين، وتتراوح أدوارها وتتباين، من أميركا اللاتينية إلى آسيا، إلى الشرق الأوسط، والوطن العربي. وبالتالي، لا يمكن النظر إلى عملها ونماذجه المتعددة كليا خارج نطاق ما هو عالمي، بفعل التداخل الحاصل الآن بين المحلي والعالمي في هذه الحقبة التاريخية. إن شعار "المجتمع المدني" الذي يرفعه العديد من الكتاب والمفكرين والأحزاب والناشطين العرب، هو شعار معركة، في الأساس سياسية، لغرض فتح النظم السلطانية والسلطوية للتغيير. ولكنهم ليسوا اللاعبين الوحيدين في الميدان، إذ تتعدد جداول الأعمال وتتباين، بما في ذلك جداول أعمال الدول المتنفذة في عالم اليوم.

كلام حق، أحيانا، يراد به باطل، خاصة من قبل الدول المتنفذة.

لذا، إن وضوح الرؤية وتحديد الموقع والدور، يكتسب أهمية فائقة في عالم اليوم، خاصة في قطاع مجزأ كما هو الحال في فلسطين.

فإن سئل: ما هي المنظمات الأهلية؟ لا يبدو أنه يوجد إطار مفاهيمي مشترك ومبلور يشكل قاسما مشتركا أدنى لمعظمها. فهي، وبحق، ليست بديلا للأحزاب السياسية، ولكنها ليست ضمن نطاق ما يمكن أن يسمى بالحركات الجماهيرية، التي انهار معظمها في فلسطين، مع ضمور القواعد الجماهيرية للأحزاب والفصائل الفلسطينية، وبروز ظاهرة المغتربين عن الأحزاب، باستثناء حركة حماس.

أما تحديد دورها بأنه أساسا تنموي متعدد الأوجه، فهذا يثير السؤال عن الإطار المفاهيمي والمنظور الأعم، الذي يشكل نقطة انطلاق لتحديد الأدوار: دور الدولة، دور الأحزاب، دور المنظمات الأهلية.

السؤال الأهم إذن، يتعلق بالدور في مضمون الخصوصية الفلسطينية، وفي هذا الظرف السياسي بالذات. فلا يمكن أن يوجد افتراق بين المدني والسياسي، لأن أي نشاط في الحيز العام، مهما تعددت أشكاله، هو سياسي بحكم التعريف.

وسيتعرض هذا المؤتمر لعدد من القضايا، بعضها مبني على استخلاص عبر من الماضي، والبعض الآخر ينطلق من الحاضر ليطرح رؤية أو رؤى للمستقبل. لكن ماهية هذا الدور، دور المنظمات الأهلية؟، سيبقى السؤال الأهم الكامن خلف وجهات النظر المختلفة، سواء أكان ذلك مضمرا أم معلناً.

مرة أخرى، إن نجاح هذا المؤتمر مرهون بعمق نطاق التحليل وبالنظر المتروي والثاقب، والنقدي و البناء في آن معاً. وهذا متروك لكم، لمداخلات المتحدثين، ولمشاركة الحضور في الموضوعات والمحاور المختلفة.


* مدير عام مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.


# الجلسة الأولى: النظام العالمي الجديد وموقع المؤسسات الأهلية

رئيس الجلسة: جورج جقمان

## اقتصاد التنمية: الاقتصاد المؤسساتي الجديد والمؤسسات الأهلية


جون كامرون
محاضر في جامعة "إيست انجليا" البريطانية


قال جون كامرون، المحاضر في جامعة "إيست انجليا" البريطانية، في مداخلته: إن تغيرا واضحا وكبيرا طرأ على صعيد مهام ودور المنظمات الأهلية في مختلف أنحاء العالم حاليا، مقارنة مع الفترات الماضية.

وأشار كامرون في مداخلته، تحت عنوان "اقتصاد التنمية: الاقتصاد المؤسساتي الجديد والمؤسسات الأهلية"، إلى تنوع تجربة المنظمات الأهلية.

وأضاف في هذا الصدد: التنوع الغني لمؤسسات المجتمع المدني لا يخضع بشكل مباشر للدولة أو لقوى السوق.

وأوضح أن المؤسسات الأهلية أسوة بسائر هيئات المجتمع المدني، وجدت لتقديم خدمات حيوية، ونوعية للناس، لافتا إلى أنها تركز أساسا على الفئات المهمشة، وربما تعد الأكثر قدرة على الإيفاء باحتياجات هذه الفئات.

ونوه إلى أنه يفضل ألا توصف المؤسسات الأهلية بأنها غير ربحية، بل بأنها خدمية، كونها تركز في عملها على هذا الجانب، مضيفا أن معظم من ينشئون المؤسسات الأهلية هم من أفراد الطبقة الوسطى، الذين يسعون لخدمة الفئات المهمشة.

وقال: إن إحياء مفهوم المجتمع المدني، والأدبيات المرتبطة به حول الحركات الاجتماعية الجديدة، فتح مجالا فكريا تحليليا أكبر حول الدوافع الفعالة المحركة للمجتمع المدني.

وبين أنه خلال آخر ١٥ عاما، باتت الأدبيات التي تتطرق إلى مؤسسات المجتمع المدني تتسم بكونها أكثر عمقا، وانتقادية، وتبحث أكثر فأكثر في كيفية عمل هذا القطاع، خاصة على المستوى الخارجي.

ولفت إلى أنه في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، كان يجري الترويج للمؤسسات الأهلية، ومحاولات لتكوين آراء أكثر نضجا حول هذا القطاع.

وشدد كامرون على أهمية مراعاة البعد الثقافي لدى تناول تجربة المنظمات الأهلية، دون تناسي منظومة القيم السائدة في المجتمع ودورها في اتخاذ القرارات.

## "تغير كبير في عمل المؤسسات الأهلية على صعيد عالمي"

وتطرق إلى الأوضاع التي تعمل ضمنها المنظمات الأهلية، مبينا أنها تعمل وسط حالة من (انعدام الثقة)، سماها (عدم اليقين).

وأشار إلى أن عدم اليقين، يعتبر ظاهرة اجتماعية سائدة، وترتبط بأمور مثل غياب الأمن، ما يستدعي من المنظمات الأهلية بذل جهود كبيرة في هذه الحالة، موضحا أن ما ذكره حول انعدام اليقين، أو غياب الثقة، ينطبق على الأراضي الفلسطينية أسوة بسائر أنحاء العالم.

وعن ذلك، قال: أعي أن فلسطين تشهد غيابا للأمن واليقين، وهو ما يعاني منه الناس في حياتهم، وهذا ما يميز وضعهم، ما يتطلب الكثير من العمل، خاصة من المنظمات الأهلية، التي ينبغي عليها أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار.

وتحدث عن وجود الكثير من المقومات التي تؤثر على حياة الناس، وتؤدي إلى حالة عدم اليقين، مضيفا أن "المنظمات الأهلية هي هيئات تعمل ضمن هذا الحد، وهذه الحقيقة، ويمكن النظر إليها بوصفها ترغب بالتغيير، وإعادة توزيع حالة عدم اليقين".

وانتقل كامرون، بعد ذلك، للحديث عن ضرورة رؤية تجربة المنظمات الأهلية في إطار شمولي، وتحليلي يبحث في منظومة العلاقات التي تقيمها هذه المؤسسات، وتبقي عليها.

وبين، استنادا إلى تجربته في العمل مع منظمات أهلية


يتبع ◄

# دور المؤسسات الأهلية بين السياسي والمدني

في بلدان عدة، أن هذه المنظمات، وتحديدا الكبيرة منها، تسعى دوما إلى إقامة علاقات جيدة في الدول التي تريد تنفيذ مشاريع فيها، لأنه دون ذلك يصعب عليها القيام بعملها.

وتناول موضوع بنية المنظمات الأهلية، مشيرا إلى ما يكتنفها من غموض في ضوء تداخل هيكلياتها، "فهي تعتمد على وجود مجالس إدارة نشطة، وإجراء مفاوضات، وإقامة نشاطات تنسجم مع رؤيتها الاستراتيجية".

وميز بين المنظمات الأهلية والهيئات الخاصة، قائلا: هذه المؤسسات لديها مجالس أمناء ومتطوعون عادة، وتحاول الحفاظ على زبائنها وعملائها، وبالتالي فإن صورة الشركة الربحية، وإن بدت قريبة منها في بعض الأوجه، لا تنطبق على هذه المنظمات.

وذكر أن تصنيف المؤسسات الأهلية أمر لا يخلو من الصعوبة والتعقيد، ويتأثر بطبيعة علاقاتها مع المتعاملين معها، وشركائها المحتملين.

وأشار إلى أن مزيجا متنوعا ومتشابكا من العلاقات يحكم المنظمات الأهلية، في محاولتها لتعزيز مواردها البشرية، وتطوير آليات لتوسيع دائرة الذين يتعاملون معها، والوصول إلى الفئات الأكثر تهميشا.

ولفت إلى أن هذه المؤسسات وبغية الحفاظ على استدامتها والنجاح في تقديم خدماتها، تعمد إلى التنويع في علاقاتها، ما يجعلها دوما الركن الثالث ضمن مثلث، توجد على طرفيه الدولة، وقوى السوق.

وميز بين أربعة أنواع من المنظمات الأهلية، حدد أولها في المؤسسات التي تعمل على نطاق مجتمعي واسع، وتنخرط في تقديم خدمات للقاعدة الجماهيرية.

وعن هذا النوع، قال: تعنى مؤسسات هذا النوع بأن يكون للفقراء شأن أكبر في المجتمع، ومثيلاتها شائعة كثيرا في فلسطين، وقد شاهدت الكثير من المنظمات في غزة، التي تنطبق عليها عناصر هذا النوع.

وأوضح أن النوع الثاني، يتمثل بالمؤسسات التي تعنى بحقوق الإنسان، والتي تركز على الاتصال والتواصل المستمر لتحقيق أهدافها.

وأشار إلى أن هذه المؤسسات تسعى دوما إلى أن تكون قريبة من العمل السياسي الرسمي، ولا تتوانى عن الخوض في سن تشريعات جديدة تتقاطع مع توجهاتها، وآلية تنفيذها.

وفيما يتعلق بالنوع الثالث، بين كامرون، أنه يتمثل في المنظمات غير الحكومية النسوية، التي عادة ما تقودها إناث، وهي دارجة بكثرة في فلسطين.

ولفت إلى أن هذه المؤسسات تركز على القضايا ذات الصلة بالنوع الاجتماعي، مضيفا "إنها غالبا ما تكون ذات تأثير ملحوظ في وضع السياسات، ما يجعلها مميزة إلى حد كبير".

وبخصوص النوع الرابع والأخير، بين أنها الحركات الاجتماعية، التي هي عبارة عن منظمات تقوم على أساس العضوية، وتهتم بمصالح الفئات المهمشة والفقيرة.

وأوضح أن هذا النوع من المؤسسات، لا يقتصر نشاطه على المستوى المحلي، بل يحاول دوما أن تكون له تحركات ووجود على المستويين الإقليمي والدولي، بغية تحقيق هدفه الكامن في إنجاز التغيير الاجتماعي.

واستعرض تجربة عمل المنظمات الأهلية في غير بقعة من العالم، خاصة في جنوب القارة الآسيوية.

وفي هذا الإطار، نوه إلى أن المنظمات الأهلية تركز كثيرا على ترسيخ مفهوم المشاركة الشعبية، للخروج بمبادرات، تدفع الدولة إلى الحد من نظام اللامركزية.

وأوضح أن بعض هذه المنظمات نجح عبر شبكة علاقاتها ونشاطاتها الميدانية، في كسب ثقة الجمهور المحلي، وحمل السلطات الرسمية على العناية أكثر بالجوانب الصحية والبيئية.

وذكر أن المنظمات الأهلية الدولية تعي الحقيقة السابقة، ما يدفع الكثير منها إلى السعي لتوطيد عراها بمنظمات أهلية محلية، وخلق جسور من التواصل معها.

واستعرض بعض الجوانب المتعلقة بالمنظمات الأهلية في الأراضي الفلسطينية، موضحا أن عددها شهد نموا كبيرا، مع تركيز على العديد من القطاعات الحياتية المهمة، خاصة التعليم.

كما تحدث عن تجربة المنظمات الأهلية في البرازيل، ودورها في إحداث تغييرات في المجتمع، مثل إدخال المسرح واستعماله كأداة للتغيير، وطرح القضايا الحساسة.

وخص جانبا من حديثه لمسألة العلاقة بين المنظمات الأهلية والحكومات، مشيرا إلى أن العلاقة بين الجانبين لا تخلو من إشكاليات.

ودلل على ما ذهب إليه بتجربة إحدى المنظمات الأهلية في غانا، والتي تعنى بمجال تنظيم الأسرة، مبينا أن الضغط الحكومي عليها، أفقدها أهميتها، وأنهكها.

ورأى أن الارتقاء بواقع المنظمات الأهلية، يستدعي وضع آليات لتقييم أدائها أولا بأول، تستند إلى إطار من القواعد والأسس المنهجية العلمية، إلى جانب تكريس عنصر المشاركة، عبر فتح حوار مع مختلف الشرائح.

كما اعتبر أن دفع المنظمات الأهلية للمضي قدما، يتطلب فهم آثار وتبعات عملية التنمية، التي يجب أن تكون جزءا أساسيا من أجندتها، على حد تأكيده.

وأكد كامرون أن عدة تحديات تفرض نفسها على المنظمات الأهلية، وتكمن في تحديد أولوياتها، والعمل على تحقيق الاستدامة "المالية"، ووضع قواعد لعلاقاتها مع المنظمات الدولية، وغير ذلك.

## المؤسسات الأهلية: آفاق وحدود الأدوار

إصلاح جاد
محاضرة في جامعة بيرزيت

# "مشكلة المؤسسات الأهلية هي تحديد الدور"

تناولت إصلاح جاد، المحاضرة في جامعة بيرزيت، في مداخلتها، العديد من المفاهيم والمسائل المتعلقة بالمنظمات الأهلية في الأراضي الفلسطينية.

واستهلت جاد، مداخلتها المعنونة بـ "المؤسسات الأهلية: آفاق وحدود الأدوار"، بالإشارة إلى أنها تتفق مع ما ذهب إليه زميلها كامرون، في أنه ينبغي التركيز على ماهية دور المنظمات الأهلية.

وبينت أن المنظمات الأهلية لعبت أدوارا مختلفة، منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وحتى الآن، مؤكدة ضرورة عدم الفصل بين الشكل التنظيمي لهذه المنظمات وما تقدمه من محتوى.

وحثت على فهم الواقع التنظيمي لهذه المنظمات، وعدم فصله عن إطاره التاريخي، منوهة إلى حدوث تغيرات عديدة في اهتمامات وطبيعة هذه المنظمات خلال مسيرة الشعب الفلسطيني.

وأوضحت أن اهتمام معظم المؤسسات الأهلية قبيل قيام السلطة الوطنية، كان منصبا على دعم صمود المواطنين تحت الاحتلال بالاستناد إلى أشكال ووسائل مختلفة، مضيفة "كان عدد كبير منها يشكل امتدادا لفصائل وأحزاب منظمة التحرير، أو يعمل بقدر من التنسيق معها، كجزء من الحركة الوطنية في الداخل".

واستدركت: بعد قيام السلطة، ورغم استمرار الخدمات الإغاثية كجزء من برنامج العديد من المنظمات الأهلية، والذي اعتمدته لأسباب عدة، منها عدم تمكن السلطة من الإيفاء بالحاجات المجتمعية المتعددة، انتقل تركيز عمل عدد كبير من هذه المنظمات إلى ما سمي بـ "البناء والتنمية".

ولفتت إلى أن هذه المنظمات تعرضت بعيد قيام السلطة، لنقد متنوع ومتعدد الأغراض، تجسد في أحد جوانبه في "اعتبار أن اعتمادها على التمويل الخارجي لا يمكنها من التحكم في جداول أعمالها، وأنها قطاع مجزأ ومتنافس أحيانا، وأن فعاليتها محدودة".

كما أشارت إلى أن بعض النقد الذي طالها، والذي وجه إليها بذريعة أنه لا توجد لديها رؤية مشتركة كقطاع للتنمية في الأراضي الفلسطينية.

وانتقلت جاد، للحديث عن جانب آخر، هو تعريف المنظمات الأهلية، موضحة أنه لا يوجد إطار مفاهيمي مشترك، ومبلور يشكل قاسما مشتركا أدنى لمعظمها، "فهي ليست بديلا للأحزاب السياسية، ولكنها أيضا ليست ضمن نطاق ما يمكن أن يسمى بالحركات الجماهيرية، التي انهار معظمها على كل حال، مع ضمور القواعد الجماهيرية للأحزاب والفصائل الفلسطينية".

وأردفت: "وإن قيل إنها من مكونات المجتمع المدني، فهذا وإن حدد موقع في هذا الحيز، لا يحدد دورا أو أدوارا لها، أما وصفها بأنها مبان وسطية بين الفرد والدولة، فإن هذا لا يحدد دورا واضحا لها أيضا".

بيد أنها رأت أن من غير المستبعد أن تجد المنظمات الأهلية دورا أوضح لها، مع انفتاح النظام السياسي الفلسطيني عقب الانتخابات التشريعية المقبلة، مضيفة "من المتوقع أن تجري إعادة اصطفاف تبعا لتركيبة المجلس الجديد، وأن يترك هذا أثرا على عمل وبرنامج المؤسسات الأهلية، لكن هذا لن يعفيها من الإجابة عن أسئلة مستجدة أو متقادمة".

ومضت قائلة: "حتى هذه اللحظة، لا يوجد اتفاق على مفهوم مقبول لما يشكل منظمة غير حكومية، فهل تحدد حسب صفتها الإدارية، أم بنيتها، أم أسس تنظيمها؟!".

وبرأي جاد، لا يوجد مقياس بعينه لتصنيف المنظمات الأهلية، "فالبعض يصنفها حسب توصيفها ووضعها القانوني، بينما يصنفها آخرون حسب وضعها الاقتصادي والمالي (مصدر التمويل)، فيما يصنفها قسم ثالث تبعا لوظيفتها ودورها".

وذكرت أنها تعرف من قبل البعض، على أنها "مؤسسات دستورية منفصلة عن الدولة، ليست تجارية أو تسعى إلى الربح، وتقوم بإدارة نفسها ذاتيا، وتخدم بعض الأهداف العامة، فيما يرى فيها آخرون منظمات خاصة غير ربحية، مسجلة، أي لديها وضعية قانونية، وظيفتها الأساسية أن تخدم القطاعات الشعبية، وتدعم من قبل منظمات غير حكومية، غالبا ما تكون في الدول الصناعية".

ولفتت إلى أن آخرين يعرفون المنظمات الأهلية بوصفها المنظمات الخاصة المسجلة المستقلة غير الربحية، ما يعني استثناء المنظمات والحركات الجماهيرية (Grassroots)، باعتبار أن هناك من قسمها حسب ما تقدمه من خدمات وبرامج، وما تركز عليه من سياسات، مثل تلك التي تعنى بالبيئة أو المرأة، وغيرها، بخلاف آخرين قسموها وفق طبيعة العضوية فيها، والذي رأت فيه معيارا مفيدا للتحليل والتفرقة بين أشكال مختلفة من التنظيم الاجتماعي.

وتحدثت جاد، عن تقييم أدوار المنظمات الأهلية، موضحة أن ذلك يتم عادة على صعيدين، هما الاقتصاد والسياسة، مضيفة "الشق الأول يتعلق بدور تلك المنظمات في التنمية بشكل عام، سواء في سد ثغرات دور الدولة في الوصول إلى الأماكن والفئات الفقيرة والمهمشة، أوالمرونة في تلبية احتياجات الفئات المختلفة بعيدا عن بيروقراطية الدولة الكبيرة".

واستدركت: "أما في السياسة، فعادة ما يشار إلى دور المنظمات الأهلية في توسيع مجال السياسة، بوصولها إلى قطاعات شعبية واسعة، لتملأ فراغا مؤسسيا ناتجا عن عدم قدرة الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات على إيجاد وتقوية نوع من المشاركة السياسية المستدامة للشرائح الشعبية".

وتساءلت فيما يتعلق بدور المنظمات الأهلية، عما إذا كانت هذه المنظمات تقوي المجتمع المدني أو تشرذمه، وعما إذا كانت تغير شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وتساعد الملايين من المهمشين سياسيا؟

واستذكرت العلاقات القائمة بين السلطة الوطنية والمنظمات الأهلية، والتي امتازت بالتقارب في بعض الأحيان، والتصادم في أحيان أخرى، مبينة أن استمرار هذه الحال أمر غير صحي، ولا يخدم كلا الطرفين.

وأشارت إلى أن على المنظمات الأهلية أن تتوقف أمام دورها وحدودها، والتفرقة بين طبيعتها وبين الحركات الجماهيرية.

واستعرضت جاد بعض التغيرات في الأدوار، التي طرأت على المنظمات الأهلية الفلسطينية، وصولا إلى مناداة بعضها بتحويل نفسها إلى حركات جماهيرية، مبينة أن هذا الأمر يدل على "سذاجة"، وعدم معرفة بطبيعة ودور الحركات الجماهيرية، التي هي عبارة عن هيئات تمثل شرائح معينة ذات تنظيم عال، وتسعى لتحقيق أهداف ذات طابع عام أساسا.

وتابعت قائلة: "لا يمكن للمنظمات الأهلية أن تدعم نشاطات جماهيرية وأن تقوم بدور المحفز، أي بث التوعية، بخلاف الحركات الجماهيرية، التي تؤطر الناس للدفاع عن مصالحهم المختلفة، وتقوم على أسس طوعية، وتكرس مبدأ المشاركة الشعبية من أسفل إلى أعلى، وتعزز تواجدها وقوتها ميدانيا بوسائل شتى".

وأردفت: "لا تستطيع المنظمة الأهلية القيام بدور المعبأ للجماهير وفي الوقت نفسه تقديم خدمات لها، ولذا أشدد على أنه لا يمكن الفصل بين شكل التنظيم ومضمونه، وبالتالي التفريق بين الشكلين "المنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية" مسألة مهمة".

ولفتت إلى ضرورة أن تخضع المنظمات الأهلية نفسها لمساءلة الجماهير، مبينا أنه دون ذلك ستبقى المنظمات الأهلية لا تعدو كونها هيئات غير حكومية، تقدم خدمات معينة.

واعتبرت أن الكثير من مؤسسات العمل الأهلي، يرفع شعارات مثل الإصلاح، والشفافية، والديمقراطية، في حين لا تلتزم هذه المؤسسات بها.

كما أشارت إلى أن هذه المنظمات، لم تنجح في تغيير العديد من سلبيات النظام السياسي، رغم جهودها في هذا المجال.

وتابعت: "يجب على المنظمات الأهلية أن تكف عن رؤية دورها وحدودها كممثل للمجتمع المدني، في وقت يتمثل فيه أقصى ما تستطيع القيام به بالعمل من أجل نشر مبادئ أو قيم معينة".

وخلصت جاد إلى القول: "التغيير السياسي – الاجتماعي، يتطلب أكثر من نشر قيم جديدة، فهو يحتاج إلى قوة سياسية واجتماعية فاعلة، تتشكل عبر عملها مع الناس، والمعارك التي تخوضها لترسيخ منظومة من القيم والمفاهيم والقواعد".

# دور المؤسسات الأهلية بين السياسي والمدني

## المؤسسات الأهلية بين الأجندة الوطنية والاشتراطات الخارجية

عبد الرحمن التميمي
عضو لجنة تنسيق شبكة المنظمات الأهلية

ركز عبد الرحمن التميمي، عضو لجنة تنسيق شبكة المنظمات الأهلية، في مداخلته على آلية تعاطي العديد من أوساط المجتمع الفلسطيني مع هذه المنظمات، منتقدا قيام العديدين بالحكم عليها بناء على أفكار مسبقة، أثبتت التجربة عدم صحتها.

وأشار التميمي، في مداخلته، تحت عنوان "المؤسسات الأهلية بين الأجندة الوطنية والاشتراطات الخارجية"، إلى أن المنظمات الأهلية الفلسطينية وجدت في ظل ظروف بالغة التعقيد، وتختلف عن أي بلد آخر.

وفي السياق ذاته، ذكر أن المنظمات الأهلية في الأراضي الفلسطينية، وجدت وسط بنية سياسية غير صحية، وتدخلات خارجية تؤثر بشكل أو بآخر عليها.

ولفت إلى أن الحديث عن مجتمع مدني فلسطيني كنتاج لصيرورة سياسية، وليس تطور بنى اقتصادية . اجتماعية، يعد أمرا صعبا، ويلقي بظلاله على المؤسسات الأهلية، التي هي جزء أساسي من مكونات المجتمع المدني.

وتساءل: كيف يمكن لمؤسسات العمل الأهلي تلمس موقع أقدامها بين مطرقة الاشتراطات الخارجية وبين بقائها مرتبطة بالأجندة الوطنية والسياسية، في مجتمع قبلي كالمجتمع الفلسطيني.

ومضى قائلا: إن الاشتراطات الدولية نتاجا وقاسما لمصالح سياسية متنوعة، يمكن التعاطي معها أحيانا، ومقاومتها بشدة في أحيان أخرى.

ونوه إلى أن مؤسسات المجتمع المدني، كانت على الدوام.ولا تزال.غير بعيدة عن دائرة الفعل السياسي والوطني، معتبرا أن التشكيك في ذلك، أمر في غير محله.

كما تطرق، في حديثه، إلى مسألة تمويل المؤسسات الأهلية، خاصة من قبل الهيئات المانحة الأجنبية، موضحا أنه لا ينبغي النظر إلى هذا التمويل على أنه شر في كل الحالات.

وبين التميمي أن تحديد المنظمات الأهلية وتعريفها بأنها تلك المسجلة في وزارة الداخلية، مسألة تنطوي على قصور، وتجن على المنظمات الأهلية.

وقال: إن الكثيرين في المجتمع الفلسطيني يطلقون أحكاما (افتراضات) خاطئة على المنظمات الأهلية، تبدو أقرب ما يكون إلى الشائعات.

وأضاف: هناك ثقافة "الشائعة" في المجتمع الفلسطيني، التي تقود إلى فرضيات لا تعتمد على أي أساس حقيقي.

وأوضح أنه بضمن هذه الفرضيات، فأن فلسطين تحصل عبر منظماتها الأهلية على دعم أكثر من اللازم، وهو الأمر الذي نفاه بشدة.

ودلل على ما ذهب إليه بتقديم الاتحاد الأوروبي، خلال العام الحالي، نحو ٧٠ مليون دولار للسلطة الوطنية، عدا عن ١٢٢ مليون دولار قدمها لأغراض المساعدات الإنسانية، وصرفت عبر مكتبه في الأراضي الفلسطينية، يضاف إليها ٦٥ مليونا قدمت لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونـروا)، موضحا أن ما منحه الاتحاد الأوروبي للمنظمات الأهلية لا يكاد يذكر، بالمقارنة مع هذه الأرقام.

أما الافتراض الثاني، حسب التميمي، فهو أن المنظمات الأهلية تتلقى أموالا ضخمة، معتبرا ذلك عاريا عن الصحة أيضا.

وذكر أن الافتراض الثالث، يكمن في أن الأموال التي تتلقاها المنظمات الأهلية، هي

وبين أن الافتراض الرابع، يتلخص في اتهام المؤسسات الأهلية بأنها لا تساهم بعملية التنمية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي قال إنه تعميم غير دقيق وبحاجة إلى تمحيص.

ونوه إلى أن الافتراض الخامس والأخير، يتمثل في الأقاويل الدارجة حول وجود كم هائل من المنظمات الأهلية، وأكثر مما هو مطلوب، ما لا ينسجم مع حجم الاحتياج الفعلي في هذا المجال.

ونفى النقطة آنفة الذكر، بالإشارة إلى أن في كينيا قرابة ٣٠٠٠ منظمة غير حكومية، وهو عدد يفوق عدد المنظمات الأهلية الفلسطينية بكثير.

وانتقل التميمي بعد ذلك، للحديث عن موضوع العلاقة بين المؤسسات الأهلية والأجندة الوطنية، موضحا أنه يصعب إيجاد تعريف لما يعرف بالأجندة الوطنية.

وقال في هذا الصدد: لم أجد تعريفا واضحا ومحددا لهذه الأجندة، سواء لدى السلطة الوطنية أو الأحزاب السياسية، وهذا أمر لا بد من التوقف عنده.

واعتبر أن الأجندة الوطنية متحركة مثل الكثبان الرملية، في ظل عدم وجود اتفاق ورؤية فلسطينية محددة لها.

وخص التميمي جانبا من مداخلته لموضوع المشاكل الرئيسة التي تواجهها المؤسسات الأهلية.

وحدد أولى هذه المشاكل في تنوع الرؤية السياسية والوطنية حول الأولويات، ما ينعكس سلبا على واقع المنظمات الأهلية.

أما المشكلة الثانية، فلخصها في التدخل المباشر لبعض الممولين في أجندة عمل المنظمات الأهلية.

وقال: هناك عدد كبير من الممولين يحددون الأولويات، وهذا لا ينطبق على المؤسسات الأهلية وحدها، بل يتجاوزه إلى السلطة، ومن يقرأ خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى، يستطيع أن يلمس ذلك، حيث تغيب أجندة وطنية.

وأردف قائلا: العملية التمويلية ليست نتاج جهد وطني داخلي شامل، بل هي نتاج سياسي أكثر من كونه اقتصاديا.اجتماعيا.

وقال: لا توجد مؤسسات لدينا مبنية على رؤية مستقبلية تقوم على التعاطي مع التمويل الأجنبي وتوجيهه نحو أجندة وطنية، وبالتالي لا بد من إقامة بنية سياسية ومؤسسية قادرة على توجيه التمويل لخدمة هذه الأجندة.

وبين أن المشكلة الثالثة تكمن في "الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني المتغيرة باستمرار".

وفيما يتعلق بالاشتراطات التمويلية، أشار إلى أنها تنقسم إلى نوعين، الأول مرئي، ما ينطبق على المطالب بتوقيع ما يعرف بـ "اتفاقية مكافحة الإرهاب"، والتي طلبت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، من المنظمات الأهلية، التوقيع عليها قبل عامين.

وركز في حديثه بعض الشيء، على هذه الوثيقة، مبينا أنه كان من اللافت أن تكون المؤسسات التي تجاوبت معها هي تلك الأكثر التصاقا بالتنظيمات السياسية، والتي تدعي أن لها أجندة وطنية.

واعتبر أن مسارعة المنظمات الأهلية لإعلان موقف صريح رافض للاتفاقية في الثاني عشر من تموز ٢٠٠٣، دليل على وجود رؤية وطنية لدى المؤسسات الأهلية، وذلك خلافا لما يروجه كثيرون بهذا الصدد.

وأضاف: في آخر عامين، أصبح الممولون أكثر شفافية، ويطالبون المنظمات

## "توجد حاجة لموقف فلسطيني واضح تجاه الاشتراطات الخارجية"

الانترنت، كما أنهم يطلبون تدقيق حسابات المؤسسات، للتأكد من آلية إنفاقها.

أما النوع الثاني من الاشتراطات، حسب التميمي، فهي غير المرئية، والتي تفرض على المؤسسات الأهلية الفلسطينية. وقال: إن النوع الثاني من الاشتراطات غير المرئية، يشمل تحديد قطاعات للمنظمات الأهلية للعمل فيها، دون الإعلان عن أسباب رئيسة لعدم العمل في قطاعات أخرى.

كما بين أن هذا النوع، يتضمن تمويل مشاريع عبر مؤسسات دولية غير حكومية، تنشط في الأراضي الفلسطينية.

وتطرق إلى وجود عدد من الآليات لتحقيق الاشتراطات الدولية، مبينا أن الكثيرين لا يعون هذه المسألة، أو يقللون منها.

وذكر أنه بضمن هذه الآليات التدخل المباشر في بنود موازنات المنظمات الأهلية، إلى جانب التدخل في عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية عبر مؤسسات غير حكومية أجنبية.

ولفت إلى أن التركيز على نشاطات ذات طابع وصفه بـ "المنظري"، في كثير من الأحيان، يعتبر إحدى الآليات التي تعمد إليها بعض الجهات المانحة.

وأضاف إلى ما تقدم، "انعدام التخطيط المتكامل لعدد من المشاريع التي يعنى بها مانحون مختلفون".

وختم التميمي مداخلته بتأكيد أهمية أن يكون هناك موقف فلسطيني عام، لمواجهة الاشتراطات التمويلية، التي قال إنها تطال السلطة ومؤسساتها أيضا.

وفي هذا الصدد قال: من دون أرضية سياسية موحدة، وإطار تنموي متفق عليه في خطوطه الرئيسة، ودون هياكل مؤسسية شفافة في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، لا يمكن مقاومة الاشتراطات، ولا الوصول إلى أجندة وطنية. ولذا، من دون إقامة نظام سياسي ديمقراطي، وهياكل مؤسسية سليمة، لا يمكن الحديث عن قدرة المجتمع الفلسطيني على مقاومة الاشتراطات.

# نقاش الجلسة الأولى

أبرزت مداخلات الجمهور عقب انتهاء المتحدثين الثلاثة من تقديم أوراقهم في الجلسة الأولى، وجود تباين في الآراء حيال ما قيل عن دور المنظمات الأهلية، وأجندتها، وغيرها من المسائل مدار البحث.

وركزت معظم المداخلات والملاحظات على ما قاله التميمي، حيث لم يتردد البعض في التشكيك بدور المنظمات الأهلية.

وعزا البعض الموقف السلبي من المنظمات الأهلية إلى ضعف دورها التنموي، وتركيز كثير منها على تنفيذ برامج تكون فائدتها محدودة.

وعبر هؤلاء عن هذا الرأي، بالإشارة إلى أن الشعب الفلسطيني ليس بحاجة إلى منظمات تقدم خدمات هنا وهناك، بل إلى تنمية حقيقية.

ورأى البعض أنه جرت المبالغة في تصوير دور المنظمات الأهلية ومكانتها، وذلك على حساب التقليل من ثقافة ووعي الشعب الفلسطيني.

ودلل هؤلاء على هذه النقطة، بالإشارة إلى وجود أعداد كبيرة من المنظمات الأهلية، دون أن يحدث ذلك أثرا ملموسا على صعيد تحسن أوضاع الشعب الفلسطيني.

وتساءلوا عن حقيقة ما تنجزه مؤسسات العمل الأهلي الفلسطيني، في ضوء ترسيخها نمطا يقوم على الاعتماد على التمويل الأجنبي، وليس على الذات.

كما انتقد البعض ما ذكره التميمي بشأن غياب أجندة وطنية، معتبرين ذلك عاريا عن الصحة.

ورأوا أن هناك أجندة وطنية للمنظمات الأهلية، موضحين بالمقابل أنه ليست هناك خطة لتحقيق هذه الأجندة.

وانتقد عدد من الحضور دور الجهات المانحة، مشيرين إلى أنها عمدت بشكل ممنهج إلى الإسهام بتفسخ القوى السياسية الفلسطينية والحد من قوة تأثيرها.

وفي المقابل، أيد آخرون ما ذهب إليه المتحدثون، خاصة التميمي، فيما يتعلق بدور المنظمات الأهلية، موضحين أن بعض رموز السلطة الوطنية درجوا على مهاجمة المنظمات الأهلية للتغطية على جوانب الفشل والقصور في تجربة العمل الرسمي.

وحول هذه النقطة، قال أحد المشاركين: إن معظم التحريض الذي وجه للمنظمات الأهلية، خلال الفترات الماضية، كان مصدره أسوأ مراكز النفوذ في السلطة.

واعتبر بعض المشاركين أن هناك إشكاليات تكتنف وضع ودور المنظمات الأهلية في الأراضي الفلسطينية، لكنهم رأوا أن ذلك يجب ألا يكون دافعا للتجني عليها.

على صعيد آخر، رأى قسم من الحضور، أن كامرون، لم يركز في مداخلته على موضوع تسييس العلاقات، وأثر ذلك في عمل المنظمات الأهلية، فيما انتقد البعض آلية تصنيفه للمنظمات الأهلية، معتبرين أنها في غير محلها.

وبالنسبة إلى مداخلة جاد، ذكر البعض أنها تفتح المجال أمام العديد من الأسئلة ذات الصلة بالجهة المفترض أن تقوم المنظمات الأهلية بتقديم تقاريرها الدورية وموازناتها إليها.

وقدم البعض ملاحظات عامة، ركز جانب منها على ضرورة أن يجري تطبيق قواعد الشفافية والمساءلة داخل المنظمات الأهلية، إلى جانب تكريس "تداول السلطة" داخلها.

وأكد آخرون أن تقييم المنظمات الأهلية ينبغي أن يتم بالاستناد إلى مردود ما تقوم به وآثاره على المجتمع.

وفي المقابل، أصر التميمي على موقفه بأنه لا يوجد ما يعرف بـ "الأجندة الوطنية" بشكل عام، وأنها أشبه بالكثبان الرملية، على حد وصفه.

وتابع قائلا: "الأجندة الوطنية ليست قائمة مشاريع تتضمنها خطة ما، كما هو الحال بالنسبة لخطة التنمية الفلسطينية مثلا، بل بوصلة تقود إلى أهداف عامة".

ورفض التقليل من دور المؤسسات الأهلية، وغيرها من هيئات المجتمع المدني، قبل أن يتساءل قائلا: "في الفترة من العام ١٩٤٨ وحتى ١٩٩٤، من مكن الشعب الفلسطيني من الصمود؟!".

وتحدث عن موضوع توجهات الجهات المانحة، مشيرا إلى أن تجربة المنظمات الأهلية والتمويل، ظاهرة عالمية.

وأوضح أنه لا بد من معرفة نقاط الالتقاء والاختلاف مع المانحين، مبينا أن ذلك تحد يفرض نفسه على المجتمع الفلسطيني ومؤسساته.

وتابع التميمي: "نحن لنا مصالح والمجتمع الدولي له مصالح، وبالتالي فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو أين يمكن التلاقي في هذه المصالح؟ وبالتالي، يجب أن نعرف حجمنا، وكيف نتعاطى مع النظام العالمي، بما يخدم غاياتنا وتوجهاتنا".

من ناحيته، وصف كامرون، في رده على ملاحظات وأسئلة الجمهور، النقاش بأنه ممتع، مبينا أن القضايا المثارة في المؤتمر، تماثل نظيرتها في مؤتمرات شارك فيها في أرجاء أخرى من العالم.

وتابع قائلا: "معظم الناس يتشاركون في تقييم آلية قيام المنظمات الأهلية بدورها، لكن ذلك لا يلغي أن هذه المنظمات تحظى باهتمام متزايد عالميا، وأنها باتت أحد مكونات النظام العالمي الجديد".

وأثنى على تركيز قسم كبير من الحضور في مداخلاتهم، على دور الجهات المانحة، والسلطة في التعاطي مع المؤسسات الأهلية، معتبرا ذلك أمرا في غاية الأهمية.

ونوه إلى أنه سعى في ورقته، وخلافا لاعتقاد البعض، لتناول طبيعة العلاقات المتشابكة التي تنسجها المنظمات الأهلية مع العديد من الأوساط ذات الصلة بها.

وأكد أنه لم يحاول في مداخلته، الدفاع عن المنظمات الأهلية، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن هذا القطاع معقد جدا، ما ينطبق كذلك على نمط العلاقات التي تنسجها هذه المنظمات.

وأشار ردا على الملاحظات المتعلقة بآلية تصنيفه للمنظمات الأهلية، إلى أنه لا يمكن أن تجري هذه العملية وفق منظور محدد بعينه، وبتالي فإنه يتفهم اختلاف عديدين معه في آلية تصنيفه.

وقال إنه ليس على المؤسسات الأهلية، التخطيط للأجندة الوطنية كما يتصور البعض، لأنه ليس بمقدورها أن تفعل ذلك بشكل منفصل عن سائر مكونات المجتمع.

وخلص كامرون إلى تأكيد ضرورة أن تكرس المنظمات الأهلية مبدأ المساءلة داخلها، وأن تبحث عن موارد أخرى عوضا عن التركيز على التمويل الأجنبي بشكل كامل.

من جانبها، ذكرت جاد أن تقييم تجربة الشكل التنظيمي الاجتماعي للأطر الجماهيرية، في علاقتها مع الأحزاب، يجب أن يتم بشكل مدروس، مع مراعاة تجنب التعميم، وإسقاط المواقف المسبقة.

ولفتت إلى أهمية عدم تناسي ارتباط المنظمات الأهلية بالأحزاب، باعتبار أن الكثير من مسؤولي هذه المنظمات هم من قيادات وكوادر الأحزاب.

وبينت أن ما عرضته لم يكن هدفه إدانة المنظمات الأهلية، بل تقييم مدى قدرتها على إحداث التغيير الاجتماعي.

وشاركت كامرون موقفه الداعي إلى ترسيخ المساءلة داخل المنظمات الأهلية، لأنه من دون ذلك يصعب الارتقاء بدورها.

يذكر أن العديد من المتحدثين أثنوا على المؤتمر، باعتباره تجربة أولى من نوعها، تستحق الوقوف عندها مليا.

# الجلسة الثانية: محددات العمل الأهلي بين الذاتي والموضوعي

رئيس الجلسة: هديل قزاز

## العوامل الاجتماعية المعوقة لتطور المجتمع المدني ومؤسساته

مجدي المالكي
مدير معهد أبو لغد للدراسات الدولية- جامعة بير زيت

تناول مجدي المالكي في ورقته العوامل الاجتماعية التي تؤثر في مدى فاعلية ونشاط مؤسسات المجتمع المدني، مثل تضاعف قوة العائلة والانتماءات المناطقية، وتزايد الشرذمة الجغرافية وبروز الميليشيات الحزبية والعائلية والمناطقية وتعزيز ثقافات فرعية تضعف التماسك الاجتماعي الوطني، وغيرها من العوامل التي لا يمكن تجاهلها عند الحديث عن وعي مدني جمعي قادر على أن يتفاعل إيجابياً مع قيم وأخلاق وثقافة مؤسسات المجتمع المدني.

وتساءل المالكي في مستهل ورقته: في ظل الظروف بعد الانتفاضة، هل يمكننا الحديث عن مجتمع مدني أم "مجتمعات مدنية محلية" تتعاطى مع جمهورها المحلي في إطار آليات خاصة؟ أم أننا نتحدث عن عناصر لمجتمع مدني؟ كيف يؤثر ذلك على عمل المنظمات غير الحكومية (تجارب بعض المنظمات غير الحكومية خلال لانتفاضة)؟

وفي سعيه للإجابة عن هذه الأسئلة: استعرض خصوصيات تشكل هذا المجتمع في الواقع السياسي الفلسطيني، وأبرزها التشرذم السكاني والجغرافي الذي سببته نكبة العام ١٩٤٨، حيث لا يمثل المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة سوى جزء من المجتمع الفلسطيني الأكبر، والذي تم تدميره وتشتيت سكانه تاريخياً، إضافة إلى غياب بنية أو سلطة لدولة وطنية أو كيان مستقل، وكذلك "حداثة السلطة الفلسطينية التي تشكلت في خضم مرحلة سياسية انتقالية، ومحدودية السيادة التي تمارسها على الأرض والسكان وفي بعض المجالات الاقتصادية، والضغوط الخارجية التي تمارس عليها لتنفيذ استحقاقات العملية السلمية، وهو ما يعني في نهاية الأمر غياب إمكانية المقابلة بين المجتمع والدولة الذي نشأ في سياقها المجتمع المدني في الحالات الطبيعية، وتشويه الانتماء القائم على أساس المواطنة، وهي موضوعة المجتمع المدني الأساسية"، كما نوه إلى أن إحدى خصوصيات المجتمع المدني الفلسطيني، تكمن "في طبيعة تطور المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال. فخلال سنوات الاحتلال تصارعت وتفاعلت فيما بينها من ناحية، ومع المجتمع المدني من ناحية، ثلاثة مصادر للسلطة منذ العام ١٩٦٧، تركت أثرا واضحاً في تحديد ماهية هذا المجتمع واتجاه مساره أو تطوره. هذه المصادر الثلاثة هي: الفصائل السياسية المتواجدة في الضفة الغربية والقطاع، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها التي كانت متواجدة خارج الأراضي المحتلة، والحكم الإسرائيلي"، ثم الظروف السياسية خلال المرحلة الانتقالية، التي فرضت حالة من "الاختلاط بين أشكال النضال الوطني التحرري والسعي لبناء الدولة الوطنية من ناحية، وعمليات وأشكال التنظيم الذاتي المرتبط بنشاطات وخصائص منظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى"، فما زال أمام المجتمع الفلسطيني بكافة قواه وتشكيلاته السياسية والاجتماعية ثلاث مهام أساسية، هي: ١- استكمال عملية التحرر الوطني وإقامة الدولة ذات السيادة ٢- بناء مؤسسات الدولة والقانون ٣- بناء الاقتصاد الفلسطيني في إطار عملية تنموية. أما الخصوصية الأخيرة فهي أن السلطة ومعظم مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني تتقاسم مصادر تمويل واحدة، "ما يساهم في زيادة حدة المنافسة والصراع وعدم التسامح، على الرغم من انه يجب أن يشكل دافعاً لتكثيف التنسيق وإيجاد صيغ من تكامل العمل والأنشطة".

وتطرق المالكي إلى التأثيرات الاجتماعية التي خلفتها الإجراءات الإسرائيلية على المجتمع الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، لا سيما من حيث تعزز دور القطاع العام كمولد رئيسي لفرص العمل، مع نمو محدود وغير صحي في فرص العمل في القطاع الخاص، وارتفاع مستويات البطالة، خاصة بين الفئات الشابة والنساء المتعلمات، وتدني مستويات المعيشة واستمرار معاناة المجتمع الفلسطيني من معدلات فقر مرتفعة وانكشاف مجتمعي عميق، وضعف فاعلية نظام الرعاية والحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية من حيث محدودية تغطيته وعدم كفاية المساعدات والخدمات المقدمة.

وقال: إن هذه الظروف والتأثيرات الاجتماعية تعني في واقع الحال الاعتماد بشكل كبير على شبكات الحماية الاجتماعية غير الرسمية (غير المأسسة) والتي تستند أساساً إلى العلاقات العائلية، ففي ظل تراجع وضعف دور مؤسسات الحماية الاجتماعية الرسمية القادرة على تقديم المساعدات للسكان على أساس حقوق المواطنة دون تمييز، وخاصة المؤسسات الحكومية التي يقع عادة على عاتقها رعاية المواطنين، أصبحت العائلة هي الملاذ الأساسي كمؤسسة ثابتة وحاضرة بقوة لمساعدة أبنائها، وكذلك الاعتماد بشكل كبير على الولاءات والتضامنيات المحلية، "والتي وصلت إلى عصبيات محلية تفوق في كثير من الأحيان التضامنيات الحزبية، مع كل ما يعنيه ذلك من الاعتماد على العلاقات الزبائنية في التشغيل والحصول على المساعدات، والاعتماد على الميليشيات الحزبية – المحلية والعائلية في إطار علاقة مناكفة مع السلطة أو مع المجتمع الأكبر"، منوهاً في هذا السياق إلى دور الإجراءات الإسرائيلية التي عملت على تقطيع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة بفرض حصار مشدد على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، ما أدى إلى هدم التواصل الجغرافي والمجتمعي، وشرذمة المجتمع الفلسطيني إلى مناطق جغرافية واجتماعية واقتصادية متناثرة معزولة عن بعضها البعض.

وأضاف المالكي: أصبح المجتمع المحلي هو الأساس في ديناميكية التكيف المقاوم وتدبير الحال، وهو الفضاء الذي تدور في فلكه الأسر والمؤسسات والأفراد، والوسيط بينها وبين العالم الخارجي. وبالتالي تحول المجتمع المحلي، وان كان بدرجات متفاوتة، إلى المرجعية الأساسية من حيث الانتماء، مقارنة بالانتماء القومي والوطني.

وأشار إلى أن ذلك "أدى إلى بروز العديد من الظواهر السلبية وتراجع هيبة الدولة، بحيث أصبح التعامل مع مؤسساتها ورموزها بأساليب المناكفة والندية والتمرد ظاهرة واضحة، وكذلك بروز بؤر محلية بعيدة عن آليات ضبط الدولة، تخضع أعضاءها لآليات ضبط خاصة بها، ولديناميكيات تعايش وتدابير داخلية مختلفة عما هو سائد في المستوى المجتمعي الأكبر، وهو ما سيعيق إمكانية التخطيط والتنمية بشكل مركزي، أو الوصول إلى استراتيجية عمل وطنية خاصة، إذا لم تنجح السلطة في مشاركة هذا الهجين الواسع من المجتمعات والمؤسسات والقوى المحلية".

وقال إن هذه الظروف أدت إلى تفعيل الثقافة التضامنية المحلية، التي ساهمت في خلق فضاءات مجتمعية محلية تتوسط العلاقة بين الأفراد والأسر من جهة، والسلطة المركزية والمجتمع الأكبر من جهة أخرى. وشكلت هذه الفضاءات بيئة اجتماعية ثقافية ملائمة للانعتاق من آليات الضبط الاجتماعي الداخلية (كالقيم والمعايير، أو وسائل الضبط القهرية التي تفرض غالباً بواسطة القانون من قبل أجهزة الدولة)، فقد أصبحت تخضع تلك المجتمعات، وان كانت بدرجات متفاوتة، لآليات ضبط خاصة بها، تحدد دور الأفراد أو الأسر وواجباتهم وحقوقهم عبر جملة من القيم والأعراف المحلية، التي قد لا تتوافق، بالضرورة، مع تلك السائدة في المجتمع الأكبر، وغالباً ما تتسامح هذه القيم مع الأعمال والممارسات غير المقبولة على المستوى المجتمعي الأكبر، منتجة بذلك نسقاً قيمياً أكثر مرونة وأكثر تسامحاً مقارنة مع تلك السائدة في المجتمع الأكبر".

وتابع المالكي: يمكننا القول إن تعزيز الانتماءات المحلية لدى الفقراء قد اضعف روح المواطنة، خاصة المواطنة الديمقراطية، وأدى إلى إضعاف علاقة المواطن مع مجتمعه الأكبر لحساب علاقة الفرد مع مجتمعه المحلي. ففي ظل ضعف الجهاز البيروقراطي السلطوي القادر على تقديم الرعاية الاجتماعية للمواطنين وسد حاجاتهم الأساسية، وغياب المؤسسات القادرة على ملء هذا الفراغ، أصبحت الانتماءات العضوية أو الجمعية أو الجهوية هي المنظم الأساسي للعلاقة بين الأفراد، وبين الأفراد والسلطة، كإطار يوفر شبكة من الحماية والأمان للمواطن التي كان من المفترض توفيرها من خلال حقوق المواطنة الاجتماعية والسياسية.

وقال: ارتباطاً بذلك، فان تعزيز هذه الانتماءات وغياب المواطنة سيكون له اثر سلبي على إمكانية بناء مجتمع مدني فاعل، وستضعف دوره في إشاعة الروح الديمقراطية. فقد استبدل المجتمع المدني تدريجياً بهذه الانتماءات، خاصة بعد أن أصبحت تقوم بالوظائف التي كان من المفترض أن يقوم بها المجتمع المدني، كوسيط بين الأفراد والسلطة، ومدافع عن حقوقهم كقوة اجتماعية ضاغطة ممثلة للجماعة المحلية أو لفئات منها.

وأكد أن فشل السلطة الفلسطينية في التنمية والمأسسة، وبغض النظر عن أسباب هذا الفشل، أدى إلى "ضعف شبكات الحماية الاجتماعية والى غياب مؤسسات حكومية فاعلة في مجال الرعاية الاجتماعية. وهو ما أدى بالمقابل إلى دخول المواطنين في علاقات زبائنية من خلال شبكة واسعة من العلاقات العشائرية والجهوية، مروراً بشبكة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تعزز الولاءات الزبائنية على المستوى المحلي صعوداً إلى المستوى الوطني. وفي هذا السياق أصبحت العلاقات الزبائنية الوسيلة الاجتماعية الأساسية للحصول على الحاجات السكانية، وبالتالي وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها إلا في إطار عملية مأسسة منظمة وفاعلة، كونها أصبحت تمثل وسيلة مجتمعية للوصول إلى مصادر الدعم مروراً بشبكة من العلاقات الفردية أو القرابية أو المحلية (الجهوية) تسمح بالحصول على مساعدات مادية وخدمية تمكن قطاعات متزايدة من المواطنين من مواجهة ظروف عدم الأمان السياسي والاقتصادي وخطر الانكشاف الدائم الذي يهددهم خاصة خلال انتفاضة الأقصى".

وتناول المالكي تأثير انحسار التحضر والثقافة المدينية على ما سبق ذكره، قائلاً: إن الإجراءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى "تسببت في عرقلة التطور المديني في الأراضي الفلسطينية، وتحديداً فيما يتعلق بإضعاف الدور الوظيفي للمدينة، وإضعاف التوجه نحو نمط العلاقات والثقافة المدينية، مشيراً إلى "التأثيرات السلبية التي تفرضها التدابير التكافلية غير الرسمية على الثقافة الحضرية من خلال إعادة إحياء وتعزيز دور العلاقات العشائرية والعائلية والانتماءات المحلية على حساب الانتماءات الوطنية وعلاقات المواطنة. ومن المعروف تميز الثقافة الحضرية والمدينية بالانفتاح والحيوية والاهتمامات العقلية، والشبكات الاجتماعية التي تنعدم فيها العلاقات الشخصية، حيث تتميز المدينة بكونها مركزاً للنشاطات الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية والدينية والترفيهية. وتكتسب أهميتها الخاصة من حيث إنها المكان الذي تصنع فيه التغيرات الاجتماعية والثقافية القائمة على علاقة المواطنة، وتأثيرها المباشر على نمو دور وفاعلية المجتمع المدني، وتفعيل الديمقراطية".

وتوقف المالكي عند ما اسماه تعزز الاتكالية والارتزاق، منوهاً إلى أن "اتساع حجم الخسائر والأضرار وبالتالي تزايد الفقر والبطالة واتساع الفئات الاجتماعية المنكشفة أدى إلى زيادة الأعباء على مؤسسات المجتمع المدني كي تلبي جزءاً من هذه الحاجات، وهذا يعني عودة العمل الأهلي إلى منطق العمل الإغاثي بعد أن بدأ قبل الانتفاضة التطلع للعمل التنموي ليس فقط الاقتصادي ولكن الثقافي والاجتماعي. وهذا أيضا يزيد من حاجة العمل الأهلي للتمويل الإغاثي والارتباط أكثر بأجندة الممولين".

وخلص إلى القول: "إن تجربة المواجهة مع الاحتلال والصمود في وجه الظروف الصعبة التي فرضها على شعب بأسره قد ولدت أبعاداً وتبعات سياسية واجتماعية سلبية، منها تشرذم المجتمع إلى وحدات عائلية ومحلية والاعتماد على المساعدات الخارجية وغياب الانتماءات الوطنية وضعف روح المواطنة وتراجع الثقافة المدينية أمام الثقافة الريفية المحافظة. وهو ما يستدعي المحافظة على بقاء المجتمع وصموده رغم الصعاب. وتكمن الأجزاء الأهم من هذا التقييم في القدرة على استشراف التبعات والأبعاد المترتبة على الوضع المجتمعي الحالي والسلوكيات والقيم التي لجأ لها وعززها للمحافظة على وجوده، والتي من شأنها التأثير على مجمل مناحي حياة المجتمع مستقبلاً.

وقال: "هذا هو حال المجتمع الفلسطيني بإيجاز شديد، ولا اعتقد أنني بهذه المداخلة قد قدمت وصفاً كاملاً لواقع المجتمع بمناحيه المختلفة، ولكنها جزء من المشهد المجتمعي الذي برأيي يشكل تحدياً جدياً أمام تطور المجتمع المدني الفلسطيني، وهو مشهد من واقع معقد ما زال بحاجة إلى مزيد من الجهد الأكاديمي للإحاطة بمجمل العوامل الفاعلة في تشكيله، والتي بالضرورة تشكل أساسا لفهم صيرورة التحول الديمقراطي في فلسطين".

وأكد المالكي في ختام ورقته، على نقطتين، هما:

١- المجتمع المدني ليس شرطا كافياً لقيام ديمقراطية سياسية أو اجتماعية، فهذا لا يعتمد فقط على تكوين هذا المجتمع وأنماط السلطة السائدة داخل مؤسساته وفي العلاقة بينها، بل يعتمد على طبيعة تكوين السلطة المركزية أو الدولة والعلاقات بين أجهزتها ومؤسساتها، وعلى شبكة العلاقات الإقليمية والدولية، وعلى طبيعة الصراع مع القوى الخارجية المسيطرة أو المحتلة. وهي عوامل بلا شك، تحتل موقعاً مهماً وعلى درجة عالية من التأثير في السياق الفلسطيني.

٢- لقد شاءت الظروف أن تتزامن مهمة تعزيز المجتمع المدني الفلسطيني مع مهمة بناء الدولة. وانطلاقاً من فكرة أن مجتمعاً مدنياً ذا مضمون فعلي لا يمكن أن يستمد أرضيته وقوته إلا من دولة صلبة وقوية، فان عملية التوفيق بين المهمتين تصبح مهمة معقدة، ولا يمكننا بسبب طبيعة المرحلة السياسية الراهنة إضعاف المجتمع لصالح الدولة أو إضعاف الدولة لصالح المجتمع. فخطورة مجتمع أقوى من دولته لا تقل خطورة عن دولة أقوى من مجتمعها.

## "خطورة دولة أقوى من مجتمعها لا تقل خطورة عن مجتمع أقوى من الدولة"

# دور المؤسسات الأهلية بين السياسي والمدني

## المنظمات الأهلية الفلسطينية بين الدور التنموي والممارسة السياسية

ميسون الرمحي
رئيسة جمعية الخنساء الخيرية

قدمت ميسون الرمحي ورقة مطولة بعنوان "المنظمات الأهلية الفلسطينية بين الدور التنموي والممارسة السياسية"، استهلتها بالتأكيد على أن الجمعيات الأهلية والخيرية الفلسطينية " تشكل عضوا مهما لا يمكن بأي حال فصله أو بتره عن واقع المأساة الفلسطينية والمجتمع، فبعد الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني لفلسطين عام ١٩١٧ وإعلان الانتداب عليها وصدور وعد بلفور والكثير من الأحداث، لعبت هذه المنظمات دورا مهما بدأ من مقاومة الهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي، مرورا بالمساعدات الإغاثية للمنكوبين واللاجئين، واستمر ذلك حتى عام النكبة ١٩٤٨، ليهبط مستوى الأداء لهذه المؤسسات بسبب التداخل المصري الأردني وضياع الأرض وحالة الإحباط ".

وقالت الرمحي: إن الجمعيات الأهلية في فلسطين تشكل قطاعا واسعا في المجتمع، فيما تدير بعض التنظيمات والأحزاب والحركات الفلسطينية مؤسسات تنموية ذات تأثير اجتماعي وسياسي واسع، كما أنها تؤسس لروابط خيرية تقوم بتقديم الإغاثة والخدمات المختلفة التي تلبي مساحة لا بأس بها من الحاجات المجتمعية، منوهة إلى أن "بروز التوجه التنموي لهذه المنظمات جاء بعد العام ١٩٦٧ متلائما مع حاجة المجتمع للتصدي للمشكلات الحياتية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي اختلفت مع مفهوم الجمعيات الخيرية وتجاوزت مفهوم الإغاثة من خلال محاولاتها تنمية وبناء منظومة اجتماعية اقتصادية تعزز قدرات المجتمع وتمكنه من الصمود والتصدي ومقاومة الاحتلال".

وفي هذا السياق، اعتبرت أن "المنظمات الأهلية الفلسطينية مارست . ولا تزال . دورا استراتيجيا مميزا ومهما وفاعلا على الساحة، وذلك منذ بدايات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر، نظرا للعديد من التداخلات والإشكالات من حيث طبيعة الصراع في المنطقة وخصوصية القضية الفلسطينية وتعاطي الشرعية الدولية بطريقة غير أخلاقية ولا قانونية مع الاحتلال الإسرائيلي.. عدا عن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية والإسلامية عالميا، وبالتالي محاولة فرض أجندة صهيونية أميركية على المنطقة برمتها".

وتناولت الرمحي، في ورقتها، العديد من الجوانب التي تسلط الضوء على العنوان المطروح، ومن أبرزها العوامل المؤثرة على الواقع الفلسطيني برمته، ونشأة المنظمات الأهلية الفلسطينية وتطورها تاريخيا تبعا للمستجدات المرحلية والظروف الموضوعية والمحيطة وانعكاس ذلك على استراتيجياتها وأولوياتها، والدور التنموي والسياسي لهذه المنظمات.

وخلصت إلى الاستنتاج، في ضوء هذا الاستعراض، أن أداء المنظمات الأهلية في فلسطين مر بأربع مراحل، لكل منها استراتيجياته وافرازاته، بدءا من نشوئها وحتى اليوم، مشيرة إلى أنه يمكن تصنيف هذه المراحل، تبعا للبعد التاريخي من جانب وطبيعة البرامج والنشاطات التي امتازت بها كل من هذه المراحل، على النحو التالي:

الأولى، مرحلة المقاومة وتعزيز الصمود، حيث تمتد هذه المرحلة بشكل عام ما بين عامي ١٩١٧ –١٩٦٧، وركزت المنظمات في هذه الحقبة على المشاريع الإغاثية ونهج المقاومة والجهاد دون بلورة استراتيجيات تنموية وسياسية.

الثانية، مرحلة تبني استراتيجيات تنموية ذات أبعاد سياسية محددة، ولكنها لا ترقى إلى مستوى الطموح من حيث مواكبة ذلك لمشاريع المقاومة والإغاثة، بالترافق مع بدء ظهور أطروحات "المقاومة السلبية" بدلا من "الجهادية" لبعض المنظمات الأهلية، وهي ذات "التوجه الشيوعي" في ذلك الوقت، وكذلك بعض المنظمات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، "والتي دخلت في مفاوضات من أجل الحل السلمي، بدلا من الكفاح المسلح، للقضية الفلسطينية"، وتمتد هذه المرحلة منذ ما بعد العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٩٣، "الذي شهد توقيع اتفاقيات أوسلو وحدوث انعطافة كبيرة وجذرية في مجالات الحياة الفلسطينية المختلفة، بما فيها المجال التنموي والسياسي، ولم تنجو المنظمات الأهلية من هذا التغيير والانعطافة".

الثالثة، مرحلة ما بعد أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وتمتد منذ ما بعد العام ١٩٩٣ وحتى العام ٢٠٠٠ (انطلاقة انتفاضة الأقصى)، "وتبلورت فيها استراتيجيات تنموية وسياسية واضحة ضمن أجندة المؤسسات الأهلية بمختلف توجهاتها، وكان جزء لا بأس به من هذه الاستراتيجيات قد تم تبنيه إما بناء على أنها استحقاقات لاتفاقيات أوسلو بين إسرائيل والسلطة، أو تبعا للإملاءات من الجهات المانحة، والتي وجدت قبولا لدى بعض المنظمات الأهلية نظرا للتمويل الضخم التي تضخه هذه الجهات وضعف الحس الوطني والديني والقومي للقائمين عليها وترويجهم لمنظومة أخلاقية وقيمية تمرر سياسة الآخر، بل وصل الأمر في بعض الأحيان إلى حدوث مواجهة بين السلطة الوطنية والجهات المانحة لصالح هذه المنظمات"، حسب رأي الرمحي.

الرابعة، مرحلة انتفاضة الأقصى، التي تمتد حتى يومنا هذا، وشهدت هذه المرحلة بروزا واضحا ومميزا للمنظمات الأهلية الفلسطينية، وشهدت تطورا ملحوظا على صعيد تلبية الحاجات الضرورية للجمهور، لا سيما على صعيد المشاريع التنموية متوسطة وقصيرة المدى، التي أدى البعد التنموي فيها إلى تعزيز العمل الوطني، وهو الأمر الذي أثر كذلك في الواقع السياسي. كما شهدت هذه الفترة بروز دور مميز للمنظمات الأهلية الفلسطينية ذات التوجه الإسلامي، التي "باتت شريكا وعاملا لا يمكن تجاهله أو استثنائه في أية معادلة سياسية اجتماعية اقتصادية تنموية، نظرا لمدى التأثير الذي استطاعت هذه المؤسسات إحداثه على الصعد الجماهيرية والإقليمية والعالمية، خصوصا في قطاع غزة. وبلورت هذه المؤسسات نهجا اجتماعيا واقتصاديا وتنمويا مقاوما أثر على مجمل السياسات والقرارات وأحدث إرباكا لا بأس فيه للسلطة وإحراجا عالميا وداخليا، ما أدى إلى نشوء تدخل إسرائيلي ودولي وعربي من أجل التأثير على القرار السياسي الفلسطيني، وذلك عن طريق إغلاق وتدمير بعض هذه المؤسسات واغتيال القائمين عليها وتجفيف مصادر تمويلها، بل ومصادرة أموالها، كما حدث في ٢٥/٢/٢٠٠٤، حين قامت سلطات الاحتلال بمصادرة عدة ملايين من الدولارات من موارد المنظمات الأهلية الفلسطينية التابعة للحركة الإسلامية لدى مداهمة مقر البنك العربي وبنك القاهرة عمان بمدينة رام الله، وكذلك تجميد السلطة لأموال المنظمات التابعة للحركة في قطاع غزة في آب من العام ٢٠٠٣، تحت شعار ما يسمى بالحرب على الإرهاب وسياسة تجفيف المنابع (أي الموارد المالية)، الأميركية الصهيونية، وحتى الاتحاد الأوروبي أذعن لهذه السياسة".

وبرأي الرمحي، يمكن تصنيف المنظمات الأهلية الفلسطينية على النحو التالي:

١– منظمات جماهيرية شعبية ذات توجه إسلامي أو وطني، ولها استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها ومشاريعها التنموية والسياسية والإغاثية والاجتماعية وغيره، ويعتقد أن "المستقبل سيكون لها"، لا سيما أنها "ستكون اللاعب الرئيس والأساسي" في عملية التغيير المنشود اجتماعيا وسياسيا وتنمويا بالتوازي مع المقاومة.

٢– منظمات أهلية تسير في فلك السلطة، الحزب الحاكم، وأيضا لها سياساتها وبرامجها واستراتيجياتها ويتم تمويلها جزئيا من موازنة السلطة، كجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وغيرها، والتي "يعاني بعض منها من الترهل وعدم الإنتاج".

٣– منظمات نخبة تستمد حضورها الجماهيري من الدعم المالي غير المحدود من الخارج، وفي الوقت نفسه تنفذ مشاريع تنموية وإغاثية، "وبالتالي تحاول الوصول إلى مراكز صنع القرار والتأثير في السياسات العامة، كالمبادرة الفلسطينية".

٤– منظمات أهلية، وهي في الحقيقة "تابع يدور في فلك المؤسسات الداعمة"، ولها "رؤى واستراتيجيات لا تقوم على المصالح العليا للشعب الفلسطيني، بل تسعى، من خلال برامج التنمية التي تقوم بها وتنفذها، إلى تمرير سياسات الآخر وفرض منظومة ثقافية واجتماعية خارجة عن الإجماع الوطني والشعبي، بل هي مطالبة بتقديم تقارير سنوية حول القضايا الداخلية ومدى تطابقها مع المعايير غير الأخلاقية للجهات الممولة.. والتي تعمل ضد المصالح العليا للشعوب العربية والإسلامية، وتقف دوما في صف المحتل ضد قضايانا المصيرية وحقوقنا المشروعة".

وفي ختام ورقتها، أكدت الرمحي أنه "لا بد من وجود حد أدنى للتوافق بين المنظمات الإسلامية والوطنية على رؤية استراتيجية لأجندة تنموية مجتمعية ترتكز على تعزيز النهج الملتزم بالقضايا الوطنية (مثل المقاومة واستغلال موارد المجتمع ورفع سوية الأداء الصحي والاجتماعي...) والتنمية البشرية، وتؤثر في صناعة ورسم السياسات، التي تحقق الحياة الكريمة وقيم العدالة الاجتماعية وتؤسس لمجتمع ديمقراطي لا ينسلخ عن جذوره الثقافية الحضارية، مع الاستفادة من خبرات وتجارب ومعارف الآخر، وحتى الدعم المالي، ولكن دون إملاء من أحد، بل وفق علاقات تقوم على الندية والاحترام المتبادل ومعاني الإنسانية وعدم ازدواجية المعايير".

# "لا بد من وجود حد أدنى من التوافق بين المنظمات الإسلامية والوطنية"

## تحديات ماثلة أمام العمل الأهلي في واقع متغير

علام جرار
عضو لجنة تنسيق شبكة المنظمات الأهلية

استهل علام جرار، عضو لجنة تنسيق شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، عن الإغاثة الطبية، مداخلته تحت عنوان "تحديات ماثلة أمام العمل الأهلي في واقع متغير"، بالحديث عن نشأة وتطور العمل الأهلي الفلسطيني، معتبرا أن المنظمات الأهلية الفلسطينية مرتبطة بالأجندة الوطنية والسياسية والتنظيمية، وارتبطت بداياتها بالمنظمات الجماهيرية والعمل التطوعي، فشكلت منبرا للحوار والتبادل الثقافي المحلي والعالمي، كما اعتمدت على التمويل الأجنبي بشكل مطلق، وجميع هذه الملامح حددت معالم مشهد الواقع الحالي.

وقال جرار: هناك ظهور لبعض ملامح مشهد آخر داخل القطاع الأهلي، يبدو أولها في التطور الذي حصل في شبكة المنظمات الاجتماعية المرتبطة بالمساعدات، التي كان مصدرها الرئيسي صناديق الزكاة المحلية والخارجية، وثانيها الصناديق العربية ودورها في التأثير على بعض المؤسسات الأهلية، كالبنك الإسلامي الذي ساهم في تطوير عدد من المؤسسات والجمعيات الخيرية، وأخيرا الدعم الهائل الذي قدمته منظمة التحرير الفلسطينية من خلال ما عرف بـ "دعم الصمود"، وقد صنعت منظمة التحرير من خلال هذا الدعم ولاءات سياسية خلال سنوات طويلة.

وأضاف أن القطاع الأهلي غير متجانس، ويتكون من عدة تجمعات، هي: الأول المنظمات الأهلية، التي ارتبطت نشأتها بما يسمى المنظمات الجماهيرية والبناء المقاوم على الأرض، والثاني الجمعيات الخيرية التي نمت وتطورت من رحم النظام التقليدي الاجتماعي العائلي، والثالث الشبكات الاجتماعية التي انطلقت من الحركات الإسلامية، والتي تطورت وأصبحت لاعبا أساسيا في الحياة الاجتماعية الفلسطينية، والرابع منظمات ومؤسسات أقرب لأنماط أخرى من العمل السياسي غير المباشر، وهي في معظمها تابعة للسلطة ومصادر تمويلها سياسية.

وأشار جرار، إلى أن عدد المنظمات الأهلية المعروفة لدى وزارة الداخلية يتجاوز ٢٨٠٠ منظمة أهلية، حيث يعتقد أنه تم تسجيل ٩٠٠ منظمة أهلية في السنة الأخيرة، لدى معظمها علاقة بالسلطة الفلسطينية.

كما تطرق إلى موضوع الأجندة السياسية الوطنية والاجتماعية، وقال: يبدو أن هناك اتفاقا على دور المنظمات الأهلية فيما يتعلق بموضوع الدور الوطني بغض النظر عن توجهاتها المختلفة، أما على صعيد الدور التنموي للمنظمات الأهلية فهناك عدة رؤى، كالرؤية السياسية لدورها كقطاع منفصل عن الدولة ويؤمن باستقلالية العمل الأهلي خارج نطاق الدولة، وهناك رؤية تقنية لدور المنظمات الأهلية في دعم التنمية باعتباره مكملا للدولة، وكذلك رؤية سياسية أخرى مرتبطة بأجندة الأحزاب السياسية التي تخدم هذه الرؤية، إضافة إلى رؤية تقليدية تنحصر في ممارسة عمل الخير بدافع الشفقة والعطف، وأخيرا رؤية دينية أيديولوجية وفكرية مرتبطة بممارسة ركن من أركان الإسلام، هو الزكاة.

وفي سياق تناوله لحالة الجدل والاستقطابات المتعلقة بهذه الرؤى، توقف جرار عند موضوع الأصالة والحداثة، فأكد وجود صراع يدور داخل المجتمع الفلسطيني بين المفاهيم المتعلقة بالأصالة، التقليد، الدين والحداثة، وأضاف: هناك عدة اجتهادات تعتبر المنظمات الأهلية جزءا من الحداثة، حيث تحاول إدخال أفكار حديثة إلى المجتمع، وهناك شكلان من التعامل مع الأفكار المختلفة، عن طريق الإسقاط على المجتمع الفلسطيني ومحاولة التطبيق بأساليب متنوعة، أو عن طريق التوطين، الذي يعتقد أنه يخلق مشكلة في كيفية توطين أفكار حديثة وتقدمية في الثقافة الفلسطينية، وفي جزء من الهوية الثقافية والفكرية.

وتناول جرار في مداخلته مواضيع أخرى تتعلق بالأدوار والمحددات، فبدأ بالدور الوطني في إطار

# "المنظمات الأهلية لا تملك رؤية تنموية موحدة"

يتبع

# دور المؤسسات الأهلية بين السياسي والمدني

الحركة الوطنية الفلسطينية، قائلا: هناك حاجة لمراجعة هذا الدور في ضوء المتغيرات التي تعصف بالساحة الفلسطينية، فإذا كان هذا الدور ارتكز في السابق على مفهوم البناء المقاوم في ظل عدم وجود كيانية فلسطينية، فما هو هذا الدور في ظل وجود حالة معينة من الكيانية هي أشبه ما تكون بإدارة ذاتية للسكان وليست كيان سلطة يتمتع بأقل قدر من السيادة؟!

ونوه إلى ثلاثة أمور ذات علاقة بالقراءة السياسية الحديثة المطلوبة في ضوء عملية المراجعة، فقال: يجري الحديث عن الحفاظ على النسيج الاجتماعي الجامع للشعب الفلسطيني في ظل وجود معازل وكانتونات، فما هو دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في هذا الموضوع، وفي مجال الهوية الوطنية والثقافية للفلسطينيين وعلاقة الداخل بالخارج؟ نحن نتحدث عن نسيج جامع للشعب الفلسطيني كشعب وليس فقط كمجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة، فما هو دور المؤسسات الأهلية بالقدس في الحفاظ على الهوية الفلسطينية لهذه المدينة؟

وأضاف: توجد فجوات كبيرة في العلاقة بين المنظمات الأهلية فيما بينها، إذ لا تمتلك رؤية تنموية واحدة، كما تختلف في علاقتها مع الحكومة، منوها إلى دور المنظمات الأهلية في تطوير سياسة مجتمع مدني وثقافة حقوق مدنية، حيث أكد أن "هناك منظمات تقوم بهذا الدور وأخرى لا تمتلك رؤية في هذا المجال".

وتابع: هناك بعض التحديات التي يجب مواجهتها بتطوير البناء المؤسسي للمنظمات الأهلية والممارسة الديمقراطية، وفيما يتعلق بالتمويل الأجنبي فلا يعقل أن يظل الاعتماد شبه الكامل على التمويل الأجنبي، فأين الاستقلالية؟ فقد شهدت السنوات الماضية نوعا من الإحلال، أي محاولة إحلال المؤسسات الأجنبية محل المؤسسات الأهلية، ومن يعمل في هذا المجال يعرف أن هناك العشرات من المنظمات الأجنبية، التي توجد في جنين، غزة ورام الله، تقوم بمنافسة دور المؤسسات المحلية لتكون بديلا عنها، وأخيرا يبرز التحدي المتمثل في التمويل المشروط وكيفية التعامل معه، فهنالك تمويل مشروط من قبل الاتحاد الأوروبي وغيره من مصادر التمويل الأجنبية، فكيف يمكن للمنظمات الأهلية أن تتعامل مع هذا الواقع؟

واختتم جرار مداخلته بالتأكيد على أن "تاريخ العمل الأهلي الفلسطيني هو عبارة عن جملة من التحديات، والواقع الذي نعيشه لم تظهر نتائجه بعد، ومما لا شك فيه أن المرحلة المقبلة مرحلة جديدة بكل المقاييس، والمطلوب من المنظمات الأهلية بشكل رئيسي أن تحاول فهم هذه المرحلة وتستوعبها وتواجه التحديات الماثلة

# نقاش الجلسة الثانية

بدأ النقاش في الجلسة الثانية بسؤال وجه إلى ميسون الرمحي حول "مدى موضوعية الإنسان الجائع والمتألم حين يدلي بصوته، خاصة حين يستغل الدين لأهداف سياسية، كاستخدام عبارة مثل "صوتك أمانة تحاسب عليها يوم القيامة"!

فردت الرمحي، بدورها، مؤكدة "إن قضية الانتخاب لا ترتبط بالجوع أو الشبع لأنها قضية مبدأ، وما ذكر هو شعار مطروح يمكن للمرء أن يأخذه أو يتركه"، وأضافت: فرضت السلطة علينا نوع خياراتنا عندما فرضت التصويت للقائمة ولم تترك التصويت للشخص وإنجازاته، ولو خيرت لانتخبت عدة أشخاص بدلا من أن أصوت لصالح قائمة واحدة فقط، ولاخترت من قدم وأنجز للبلد، ولو كنت من أهل رام الله لانتخبت السيدة جانيت ميخائيل في الانتخابات البلدية، لأنها مديرتي ومدرستي وأعلم من هي السيدة جانيت".

ووجه سؤال آخر إلى الرمحي حول "طغيان لغة العلمانيين منذ قرابة السنوات العشر على لغة المؤسسات الدينية، خاصة النسوية منها"، وما إذا كانت حركة "حماس" في طور "علمنة الحركة النسوية الفلسطينية المنتمية لحركة حماس، أم أن ذلك مجرد انتهازية سياسية"!

فأجابت الرمحي: "من قال إننا نتحدث بمفاهيم علمانية، لعل فترة الجهل والتخلف والانحطاط وضعت غمامة سوداء على المفاهيم الإسلامية الأصيلة والصحيحة، ولولا أنني انطلق من عقيدتي وديني لما كنت على هذه الطاولة، فعندما نتبنى المنظومة الإسلامية نتبناها ثقافيا وفكريا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا بكلية متكاملة لا تتجزأ".

وقالت: "أما فيما يخص موضوع الأصالة والحداثة، فنحن مع الحوار والالتقاء الذي نتمسك فيه بجذورنا الثقافية والحضارية، نأخذ فيه من الآخر بانفتاح، لكن دون أن نغير في ثوابتنا ونلغي بصمتنا أو نذوب في فلك أحد، فمرحبا بالمفاهيم الغربية التي لا تتعارض مع منظومتي الفكرية، ونحن ندعو إلى حوار الحضارات وليس إلى صراع الحضارات".

وفيما يتعلق بمداخلة مجدي المالكي، وجه سؤال خلال النقاش حول أسباب تراجع دور المنظمات الأهلية خلال الفترة الراهنة، في حين لم يحدث مثل هذا التراجع خلال فترة الانتفاضة الأولى، رغم أن عدد هذه المنظمات كان أقل مقارنة بما هو موجود حاليا.

وقال المالكي، تعقيبا على ذلك: "لم أقل إن هناك تراجعا للمنظمات الأهلية خلال فترة الانتفاضة الثانية، ولا أعرف ما إذا كان هناك تراجع أم لا، وإنما تحدثت عن الأعباء التي أوكلت إلى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في ظل الانتفاضة الثانية بسبب الإجراءات الإسرائيلية وما أنتجته، فهذه مسؤوليات وأعباء هائلة لن تستطيع أن تقوم بها جهة واحدة، لذلك ما زلنا بحاجة إلى المزيد، كما أن المناخ الاجتماعي والسياسي العام الذي ساد خلال فترة الانتفاضة الأولى كان مختلفا تماما، كذلك الشعارات التي رفعت وطبيعة العمل السياسي على الأرض كانت مختلفة، وبالتالي كانت ردات الفعل مختلفة أيضا، فقد ساهم المناخ الاجتماعي والظروف خلال الانتفاضة الأولى في إعطاء دور مهم للمنظمات الأهلية، أما المناخ والممارسات الإسرائيلية خلال الانتفاضة الثانية فقد خلقت مناخا صعبا يفرض تحديات جديدة أمام العمل الأهلي".

وحول الآلية، التي عمل علام جرار على اتباعها في تصنيفه للمنظمات الأهلية، قال: "بنيت تصنيفي للمؤسسات الأهلية على ٣ معايير، الأول له علاقة بالرؤية، والثاني له علاقة بالنهج، أما الثالث فله علاقة بالأهداف الاجتماعية والتنموية والسياسية".

وعبر البعض، خلال النقاش، عن استغرابه لازدياد معدلات البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى سوء الأوضاع الصحية والتعليمية والإنتاجية والاقتصادية، رغم الدعم الكبير المقدم من قبل الدول المانحة للمنظمات الأهلية، التي تزايد عددها بشكل لافت في الفترة الأخيرة، وتساءل بعض المتحدثين في ضوء ذلك عن دور هذه المنظمات ومدى استفادة المجتمع الفلسطيني من هذا الدعم المالي.

وأكد البعض الآخر أن المجتمع الفلسطيني لا يزال يفتقر إلى عملية وضع برامج "لإحداث تنمية مستدامة"، باعتبار أن "العلاقة القائمة ما زالت علاقة احتلال مع شعب يخضع لهذا الاحتلال". وفي هذا السياق، اعتبر هؤلاء أن موضوع التنمية "غير واقعي إلى حد معين" في الحالة الفلسطينية، منوهين إلى أن "دور المنظمات الأهلية وعلاقتها بالسياسة قبل وبعد أوسلو، أمر لا ينطوي على إشكالية أو تناقض، بل كان الاتجاه ايجابيا على هذا الصعيد".

وفي المقابل، أشار البعض إلى وجود العديد من المناطق الريفية التي لم يكن لديها خدمات كهرباء أو مياه، فعملت المنظمات الأهلية والتعاونية والشبابية على توفير هذه الحاجات، إضافة إلى الطلبة المحتاجين الذين عملت هذه المنظمات على دعمهم. وانطلاقا من قيام المنظمات الأهلية بمثل هذه المهمات، رأى بعض المتحدثين أنه تمت "السيطرة" إلى حد ما على بعض مهمات "الدولة المركزية"، مع الإشارة إلى أنه لا يتم الحديث - حتى بعد أوسلو - عن هيكل دولة ذات سيادة على الأرض والمصادر الطبيعية والاقتصاد، بل عن عملية تنمية ثقافية وسياسية واجتماعية، وهي مرتبطة بشكل أساسي بالتنمية الاقتصادية والصناعية، التي تعتبر أساس مختلف جوانب التنمية. ودلل بعض المداخلات على غياب عملية التنمية المستدامة بالإشارة إلى العديد من المصانع التي أغلقت، ورؤوس الأموال التي هاجرت، خاصة في منطقة جنوب الضفة، كمدينة الخليل المشهورة بصناعة الأحذية، حيث انتقلت ٩٠٪ من هذه الصناعة إلى الأردن ومصر لأسباب عديدة، منها القوانين والاشتراطات والسلوكيات غير الواضحة، إضافة إلى عدم وجود قانون يحمي هذه المصانع، فيما يواصل الاحتلال التحكم بجزء كبير جدا من مقومات هذه الصناعة، كالمواد الخام والتصدير، "ما يعني أن المجتمع الفلسطيني ليس أمام عملية تنمية مستدامة بل أمام تنمية صمود وقتها محدود وسريع".

# الجلسة الثالثة: الديمقراطية كمهمة سياسية ومنظمات العمل الأهلي

## "لا يمكن تجاهل السياق السياسي لعمل المنظمات الأهلية"

**الديمقراطية كمهمة سياسية ومنظمات العمل الأهلي**

**عزمي بشارة**
**كاتب ومفكر**

كرست الجلسة الثالثة لتناول عنوان واحد هو "الديمقراطية كمهمة سياسية ومنظمات العمل الأهلي"، وتحدث خلالها الكاتب والمفكر عزمي بشارة، الذي كرس جزءا مهما من كتاباته وجهده البحثي لتناول موضوع منظمات العمل الأهلي والمجتمع المدني وقضايا الديمقراطية عموما.

وقال بشارة في مستهل مداخلته إنه كان صاحب رأي منذ منتصف التسعينيات، "يتعلق بالفائدة المتوخاة من إضعاف دور الحزب السياسي وهروب فئات واسعة من المثقفين، خاصة من قوى اليسار، إلى الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الأمر الذي اتخذ شكل موجة في التسعينيات رافقها اهتمام غربي بالمناطق الفلسطينية"، رغم عدم تقليله من شأن الجوانب الايجابية للعمل الأهلي وتأثيرها في حدوث هذه الموجة، لاسيما في مجال الاختصاص، أو بناء المؤسسات، أو المهنية في العمل، أو الشفافية، أو ضرورة إعداد تقارير عن العمل، "وهي أمور كانت مفقودة في العمل الفصائلي الفلسطيني في الماضي".

ورغم رؤيته لهذه العناصر الإيجابية، "مقارنة بالثقافة التي سادت في الفصائل الفلسطينية في مراحل معينة"، إلا أن بشارة اعتبر أن "هناك بعدا سلبيا يكاد يكون خطيرا، وهو أن منظمات العمل الأهلي تقوم بشكل مدرك أو غير مدرك بعملية نزع صفة السياسة عن المثقفين وفئات واسعة من المؤهلين عموما في مرحلة التحول الديمقراطي لبناء أحزاب سياسية وحركات سياسية".

وأكد أن هذه العناصر الإيجابية لا يمكن أن تشكل تبريرا للهروب من العمل السياسي الفلسطيني إلى العمل الأهلي، ذلك أن "عملية التحول الديمقراطي هي في النهاية، عملية سياسية تحتاج إلى أحزاب سياسية، كما أن وكلاءها في الواقع هي حركات سياسية لديها برامج سياسية شاملة للمجتمع وليس جمعيات أهلية متخصصة، مهما بلغ اتساع قواعدها الاجتماعية. وفي النهاية، فإن الديمقراطية التمثيلية، سواء أكانت برلمانية أم رئاسية، تتلخص في عملية انتخاب تفاضل بين برامج سياسية متنافسة تمثلها أحزاب سياسية. وهذه البرامج السياسية ليست في مجال اختصاص معين وإنما هي لمجمل المجتمع، وهذا ما يميز الحزب عن الجمعية أو المؤسسة، أي أن لديه تصورا لمجمل مصالح المجتمع، من زاوية نظر طبقة اجتماعية أو نخبة".

وقال "يدور نقاش طويل حول التسميات، وأنا لا اعتبره نقاشا مهما، إلا في حالة واحدة، هي لماذا نسميها مؤسسات المجتمع المدني؟ فهذه الحالة الوحيدة، التي تثير لدي استنفارا ثقافيا أو فكريا معينا، حيث اعتبر هنا أن التسمية تدل على سوء فهم لدور المؤسسات الأهلية، وليست مجرد نقاش حول المصطلح".

وأوضح أن مصطلح مؤسسات المجتمع المدني "خطير للغاية"، لأنه يلخص عدم فهم عملية التحول إلى الديمقراطية في المجتمع، منوها إلى أن "فكرة المجتمع المدني، لم تنشأ لدينا، وإنما نشأت في إطار الثقافة الغربية، وبالتحديد في مرحلة الحداثة الرأسمالية، عندما تم التعبير عنها بمسألة وجود مجتمع خلافا لجماعات أهلية، ووجود مجتمع أصلا هو عبارة عن رابطة بين أفراد، تحرروا افتراضيا على الأقل، من الروابط العضوية التي تجمع بينهم، أي القرابة والدم، وكل الأمور التي ولدت معهم ولم يختاروها.. وبالتالي، فإن المجتمع هو الوجه الآخر للفرد، والمجتمع والفرد وجهان لنفس العملة، ونشوء مجتمع يتم مع نشوء فرد".

وأشار إلى أن "المجتمع يفترض وجود انفصال بين السلطة السياسية والمجتمع، فهناك دولة، وهناك مجتمع، وهما يقفان الواحد إزاء الآخر، وافتراض إمكانية أن يعيد المجتمع إنتاج ذاته خارج الدولة هي باختصار فكرة المجتمع المدني. ووجود مجتمع في حالة تناقض مع الدولة ليس هو المجتمع المدني، فالمجتمع المتناقض مع الدولة هو الجماعات الأهلية البعيدة عن الدولة المركزية، مثل الريف الهندي، أو الريف العربي في الدولة العثمانية".

وأضاف أن "المجتمع المدني ليس أية جماعة من الأفراد في حالة صراع مع الدولة، أو خارج الدولة، بل هو مجتمع يعيد إنتاج نفسه خارج الدولة وفي تفاعل مستمر مع الدولة، لأنه يتم داخل دولة قوية. أي أن المجتمع المدني هو مجتمع قوي ودولة قوية، رغم أن البعض، لا سيما الرومانسيين، يعتقدون أن أي شيء يضعف الدولة يقوي المجتمع المدني، غير أن هذا الكلام سطحي للغاية".

وقال بشارة: إن عملية الدمقرطة يمكن رؤيتها من زاوية التفاعل بين المجتمع المدني والدولة، فهذه العملية في نهاية المطاف هي عملية تفاعل مستمر بين الدولة والمجتمع، ولذلك تعتبر الديمقراطية مهمة سياسية، لأن الديمقراطية هي أولا وقبل أي شيء مسلك نظام الحكم السائد في الدولة. وأية محاولة لنزع صفة التسييس، أو التحدي السياسي، أو المهمة السياسية، عن الدمقرطة أو الديمقراطية، هي محاولة لتحييد النضال بعيدا عن الطريق الذي يقود إلى الديمقراطية.

وتطرق إلى خصوصية العمل الأهلي في فلسطين، مستعرضا في البداية التطور التاريخي في الغرب، الذي يجعل من الصحيح القول إن المؤسسات أو الجمعيات الأهلية في الغرب "أصبحت هي مؤسسات المجتمع المدني، لأنه تمت، أو سبقتها، عملية تمايز واسعة لم نمر بها". ونوه في هذا السياق إلى آراء ونظريات آدم سميث وكارل ماركس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ومن ثم النظريات الغربية التي بدأت تبحث عن حيز آخر أو مجال اجتماعي آخر، لتطلق عليه تسمية "المجتمع المدني"، لا سيما لدى غرامشي وآخرين مع بداية القرن العشرين. كما توقف عند التمايزات الناشئة بعد مرحلة النازية والفاشية ونشوء المجتمعات الديمقراطية، كما تعرف حاليا في الغرب، منوها إلى أن الفاشية والنازية تركتا آثارهما على مبنى الدولة كدولة، مع نهاية القرن العشرين، وفي مرحلة لاحقة تطورت عملية البحث عن مجال فيه نضال من أجل حريات الأفراد أو حماية البيئة أو قضايا الحركات المجتمعية الواسعة التي لا تعبر عنها بالضرورة الأحزاب السياسية.

وساق كمثال على ذلك، نشوء "المؤسسات والحركات النسوية كحركات عابرة للأحزاب، حيث لم تعد الأحزاب، أو الصراع داخل الأحزاب، تعبر عنها، فبحثت عن قطاع خارج الأحزاب، ممكن تسميته بحركات اجتماعية، تبحث عن حيز للعمل المجتمعي".

وانتقل بشارة إلى الوضع في فلسطين، قائلا: "إن آخر تجليات المجتمع المدني في الغرب، نسميها نحن مؤسسات المجتمع المدني دون أن نمر بكل المفاصل التي سبقت ذلك. ولكن هذه ليست مؤسسات مجتمع مدني، لذلك فإن التسمية خاطئة، رغم أن هذا لا يقلل من أهميتها ومن وظيفتها"، وأشار إلى مسألتين مهمتين: تتعلق الأولى بالأحزاب وأهميتها، حيث "بدأنا نحن بالعكس، وتم الانتقال من فصائل إلى عمل أهلي دون المرور بمرحلة تأسيس الأحزاب، رغم أن مؤسسات العمل الأهلي لا تتحمل مسؤولية أزمة الأحزاب". أما الثانية، فتتعلق بوجود "أزمة أحزاب سبقت ذلك، ونجمت عن أمور عديدة، من أبرزها عدم تمكن الأفراد من الانتقال بسرعة من التفكير الفصائلي إلى التفكير الحزبي، وما معنى وجود حزب سياسي لا يسعى للسلطة السياسية، وكيف يمكن أن يتطور كحزب سياسي إذا لم يكن يسعى للسيطرة على سلطة سياسية؟! كما تعود أزمة العمل الحزبي إلى عدم إعطائها الاهتمام اللازم، وكل ذلك يحيد بنا عن رؤية المعركة من أجل الديمقراطية كمعركة سياسية".

وقال: "بالإمكان تصنيف العمل الأهلي الفلسطيني إلى مجالات اختصاص، مثل مؤسسات تنموية، حقوق إنسان، وغيرها من الاختصاصات، ورغم أنه تجري نقاشات حول أيها أهم، إلا أنني أعتقد أن هذا ليس نقاشا حقيقيا، وقبل أن أدخل في السياق الذي يحتاج إلى نقاش، أقول: إن مقياس تقييم العمل الأهلي – إذا كانت القضية مجال اختصاص – هو ما إذا كان يتقن عمله، أي أنه إذا كانت المسألة هي مجال الاختصاص، فإن المعيار يجب أن يكون ما إذا كانت المؤسسة المعنية تقوم بشيء فعلا في مجال الاختصاص".

وإلى جانب مسألة مجال الاختصاص و"نوعية المنتوج" الذي تنتجه المؤسسة، أوضح بشارة أن هناك معيارا آخر للتقييم يتعلق بما إذا كانت الجمعيات مستقلة أم غير مستقلة؟ مرتبطة بأحزاب أم مستقلة عنها؟

واستطرد قائلا: "هذا النقاش مهم، باعتقادي، ولكنه دخيل، فقد أدخله علينا التمويل الغربي، ولا توجد لدي نظرية مؤامرة إطلاقا، ولكن برأيي التمويل الغربي هنا يقوم، بشكل معلن، بعملية نزع التسييس عن مثقفي العالم الثالث عموما، بما في ذلك الوطن العربي، كما ينطبق ذلك على الوضع الفلسطيني، فلماذا يحدث ذلك في حين أن غالبية العمل الأهلي في الغرب، الذي استقل فيما بعد عن الأحزاب، كان بدأ كجمعيات مرتبطة بالأحزاب، وذلك في جميع العالم الغربي دون استثناء، فلم يكن هناك ناد في ألمانيا أو فرنسا أو بريطانيا غير مرتبط إما بالعمال أو المحافظين، وإما بالاشتراكيين أو الديمقراطيين المسيحيين، ولم يكن هناك فريق كرة قدم غير مرتبط بحزب ما، كما أن قسما كبيرا من الممولين، مثلا، في الدول الغربية مرتبط بأحزاب، ولكنهم عندما يمولوننا يشترطون ألا نكون مرتبطين بأحزاب"!

وتابع "في المجتمع الفلسطيني، مثلا، قسم من اتحادات المرأة كانت له علاقة بأحزاب، ولكن السؤال ليس هل هناك علاقة مع أحزاب أم لا، بل إذا كانت الجمعية أداة بيد حزب أم مستقلة، والمعيار هو الدور الذي تقوم به في عملية الدمقرطة. وكمثال، في نظام غير ديمقراطي كسورية، توجد أحزاب اختبأت وراء جمعيات، فهل ذلك يعتبر شيئا جيد أم لا؟! أي انه إذا وجدت الأحزاب أن الطريقة الوحيدة للتعبير عن نفسها هي الجمعيات، فهل يكون ذلك جيدا أم لا لعملية الدمقرطة؟ والمقصود أن السؤال يجب أن يشمل السياق التاريخي الذي تقوم فيه الجمعيات بالعمل، وليس سؤالا مطلقا عن وجوب أن تكون مستقلة عن الأحزاب، بل ما هو الدور الذي تقوم به؟ فقد تكون الجمعيات مستقلة عن الأحزاب ولكنها تقوم بدور رجعي ديمقراطيا، وقد تكون غير مستقلة عن الأحزاب ولكنها تقوم بدور تقدمي ديمقراطيا. كما أنه في سياق غير ديمقراطي، فإن التعددية الحزبية شيء تقدمي، والتعبير عنها أيضا شيء تقدمي".

وتناول بشارة نقطة أخرى تتعلق بالنقاش الجوهري الدائر فلسطينيا، حول "الوظيفة أو الدور"، في سياق توازن القوى السياسية القائمة في المجتمع، وهي مسألة التمويل، وقال: "يدور النقاش لدينا بشكل تآمري قليلا، أي أن التمويل من الخارج مرتبط بمؤامرات أجنبية عموما موجهة ضد أنظمة لإضعافها، وتقوية الحركات السياسية المعارضة لها".

واعتبر أن النقاش الجوهري في هذا المجال، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي، أيضا، "بمعنى إذا كانت هناك جمعية أو مؤسسة أو منظمة أهلية تعتمد على وقفية محلية بالكامل، من نوع أموال الأوقاف، ولكنها تقوم بدور غير ديمقراطي، أو دور محافظ، فهذا لا يمنحها مكانة أهم وأعظم من مؤسسة تمول من الخارج، ولكنها تتصارع مع الخارج حول الديمقراطية، فالمسألة لا يمكن تناولها بتجريد وبساطة من حيث مصدر التمويل، وإنما كذلك من حيث السياقات الكبرى التي تحدثت عنها، وهي أي نوع من الدور تقوم به،

خصوصا مكانة مؤسسات العمل الأهلي ضمن عملية دمقرطة المجتمع".

وقال: "لو وجد حوار وطني شامل من قبل مؤسسات العمل الأهلي مع الغرب حول أجندات التمويل، لقلت إن مصدر التمويل ليس مشكلة. فالسؤال هو كيف يدور الحوار، ومن يفرض الأجندات، وكيف تفرض؟ ففي الغرب تحدد الأجندات كجزء من سياسة التخطيط. ومنها مثلا، إقامة صندوق شامل بدعم أميركي لدعم فكرة الحرية في العالم العربي. ولذلك، يجب تحديد الأجندات، وأن يكون هناك حوار وطني بين مؤسسات العمل الأهلي المحلية، وأن تنظر إلى ما هو مهم، وما هو أكثر أهمية، وما هو أقل أهمية لنا، ثم نذهب سوية لنفاوض الممول الأجنبي حول أجنداتنا المحلية، التي من المهم تنفيذها ورفض الأجندات التي لا تعنينا، والوصول إلى حلول وسط بين الممولين".

وأكد أن "هناك عنصرا سياسيا يغيب عن الحياة، وهو الإرادة، كما يغيب تماما في سياق التحليلات، والأمر في النهاية يتعلق بماهية هدف منظمات العمل الأهلي: هل هو تحديث، أم تنمية، أم دمقرطة، أم تعددية، أم مساءلة، أم شفافية، أم محاسبة، أم نشر ثقافة سياسية معينة؟ لأن الهدف في كل من هذه المجالات يدخل في العلاقة مع الأجندات الغربية، كما أن كل ذلك ينضوي في إطار مهمة بناء الأمة، وفي المقابل فإن أميركا ليست هي التي تحدد بناء الأمة، كما تفعل في العراق حاليا. ولذلك، فإن عملية بناء الأمة(Nation Building) تحتاج إلى بلورة إرادة وطنية بناء على مؤسسات قائمة، وهذا يتطلب أن تكون هناك حركة عمل أهلي فلسطيني موحدة، أو عربي، في الحوار مع الغرب".

واستدرك قائلا: "على المدى البعيد، فإن ما يستحق أن يسمى عملا أهليا كجزء من نشاط المجتمع المدني في إعادة انتاج نفسه مقابل الدولة، هو حالة البرجوازية الوطنية التي تقيم مؤسسات (Foundations)، وتمول نشاطات اجتماعية كجزء من إعادة فائض القيمة للمجتمع".

وطرح بشارة، في مداخلته ملاحظة أخيرة، أكد فيها أنه "لا يجوز أن نقيم العمل الأهلي في ظروف عالم ثالث، في حالة غير ديمقراطية مجتمعية، ولا يجوز أن نقيم دور الجمعيات الأهلية كدور غير سياسي، بحيث نبتعد عن السياسة حين نشاء، ونستخدم الجمعيات أداة للتقدم السياسي الشخصي حين نشاء، لأن هذا يمس بمصداقية العمل الأهلي في الشارع الفلسطيني، لا سيما في حالة الابتعاد عن السياسة بالمعنى المتعلق بالعمل من أجل حسم قضايا مبدئية كبرى، يجب أن يكون للعمل الأهلي دور فيها، ويجب أن يحسم طبيعة دوره فيها. وهنا يتعلق الأمر أولا بممارسات السلطات الإسرائيلية، وثانيا بالحالة الفلسطينية، لأننا ما زلنا في مرحلة صراع وطني".

وأردف "يجب التعامل مع الموضوع السياسي كجزء وكمكون: أولا الجمعيات تعمل في سياق سياسي، وثانيا ليس عيبا أن يكون أعضاؤها ورؤساؤها ومديروها من السياسيين، إذا كان القصد هو الدور السياسي".

# دور المؤسسات الأهلية بين السياسي والمدني

## نقاش الجلسة الثالثة

أثارت الجلسة الثالثة العديد من التساؤلات والملاحظات في أوساط الحضور، وتركز النقاش حول تأثير مؤسسات العمل الأهلي على دور الأحزاب في المجتمع، وتعريف المجتمع المدني، وما إذا كان ينطبق على المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى أهمية توحد جهود منظمات العمل الأهلي خلف أجندة وطنية.

وأشار عدد من المتحدثين إلى أن مؤسسات العمل الأهلي ساهمت في "إنهاء" دور الأحزاب، حيث قامت بإضعاف هيكلية بعض منها، موضحين أن العديد من الشباب المنظمين داخل أحزاب، توجهوا إلى هذه المؤسسات بعد تعرضهم إلى بعض الإشكاليات في أحزابهم، بدلا من مواجهتها وإصلاحها.

واعتبر هؤلاء أن هذه المؤسسات أثرت سلبيا على قدرات الشباب وخبراتهم، كما أبعدتهم عن دورهم الريادي والنضالي في مجتمعهم، من خلال حصر تفكيرهم بالحصول على دخل مرتفع بغض النظر عن مجال تخصص كل منهم، فيما ذكر البعض أن الحزب في المجتمع الفلسطيني أصبح مثل "القبيلة".

وفيما يتعلق بالمجتمع الفلسطيني، اعتبر آخرون أنه لا تنطبق عليه تسمية المجتمع المدني، الذي يتطلب وجود دولة كعنصر أساسي، "وبما أن الدولة غير متوفرة فلا تنطبق على المجتمع الفلسطيني تسمية المجتمع المدني".

من جانب آخر، نوه البعض إلى أن مؤسسات العمل الأهلي لم تتمكن من التجمع والتوحد، من أجل التفاوض كطرف واحد مع الممولين حول الأجندة الوطنية، في حين أن "الدولة تمتلك برنامجا موحدا، ورؤية واحدة للتفاوض مع الممولين"، متسائلين عن الآليات المقترحة للوصول إلى هذه المرحلة.

وفي سياق آخر، أكد عدد من المتحدثين أن هناك العديد من المؤسسات التي يطلق عليها اسم "مؤسسات أهلية"، تقوم بتقديم الدعم للعائلات الفلسطينية من أجل الاستمرار والصمود، وليس لها أي دور في عملية التحول الديمقراطي.

وحول مؤسسة "مواطن"، تساءل البعض فيما إذا كانت تعتبر مؤسسة مجتمع مدني.

كما أكدوا أهمية التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، وتداخل وتشابك الموضوعات الوطنية واحتياجاتها في إطار خصوصية الواقع المعيشي، كما أشاروا إلى ارتباط العامل السياسي بالعمل الأهلي، ودور السياسيين فيه.

وتطرق المتحدثون إلى أن قبول فكرة التعددية في "العمل الأهلي"، من شأنه تشتيت الحوار بين المؤسسات الأهلية بسبب التعددية السياسية الممثلة بالأحزاب وأجنداتها، متسائلين عن إمكانية توحد جهود هذه المؤسسات للتفاوض مع الممولين، والتركيز على تمويل مشاريع محددة ضمن أجندة وطنية.

وفي سياق تعقيبه على المداخلات والأسئلة، شدد بشارة على أن محور نقاش الجلسة لا يتعلق بوظيفة المؤسسة الأهلية أو اختصاصها أو بنيتها أو مصدر التمويل، وإنما يتعلق بالدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في إطار السياق السياسي.

ودعا إلى وجود أجندة وطنية تجمع التيار المركزي في العمل الأهلي الفلسطيني، من خلال حوارات مستمرة تؤدي إلى توحد البرامج تجاه الأجندة الغربية، وخلق ميثاق وطني، محذرا من التدخل الغربي الناتج عن فرض الأجندات والبرامج.

وحول تسمية "العمل الأهلي"، قال: لم أناقش تسمية مصطلح "العمل الأهلي"، وليست لدي مشكلة بتسميته عملا أهليا، ولا بأس أن تشمل التسمية جميع الجمعيات، بما فيها التقليدية، التي تسمى بالجمعيات الخيرية، والتي لا تلعب دورا في موضوع الديمقراطية، وإنما تقوم بأعمال تطوعية خيرية".

أكد أنه "لا يمكن تجاهل دور الجمعيات الخيرية في العمل المجتمعي كونه إنتاجا محليا وتاريخيا، ويشكل جزءا من الهوية المحلية، كما تعتبر جزءا مهما من البنية التقليدية للمجتمع، حيث كانت تقوم بدور اجتماعي مهم وفعال من خلال الفئات المتمكنة ماديا في المجتمع".

وأضاف "كانت العائلات التقليدية الكبرى تقوم بأعمال خيرية لصالح النساء، من خلال الأوقاف الإسلامية أو وقف العائلات".

وأشار إلى أن "العمل الخيري المجتمعي هو امتداد لما كان قائما منذ العهد العثماني، ولم يستورد من الغرب، كما يعتقدون، ففكرة التبرع قائمة بالإسلام، ومتوفرة في المجتمع التقليدي أكثر من المجتمع الحديث"، موضحا أن "للأوقاف الإسلامية دورا تاريخيا مهما في إطار العمل الأهلي الشامل".

ونوه إلى أن التركيز على مصطلح "المجتمع المدني" جاء لغرض التدقيق النظري، "تسمية المؤسسات الأهلية أو الجمعيات بالمجتمع المدني، إذا لم يكن واضحا، فيها تخط لمراحل التطور التاريخي، وتجاهل للعديد من الآليات والخطوات التي يجب خوضها لحين الوصول إلى مجتمع مدني".

وأضاف "المجتمع المدني هو صيرورة تاريخية، وليس فقط بنية، ويبدأ بفكرة مجردة وهي فرد ومجتمع مقابل دولة، ثم يبدأ بالتمفصل والتكون شيئا فشيئا".

ولفت بشارة إلى أن "القضية الجوهرية في المجتمع المدني، هي بناء وتوطيد اقتصاد وطني مقابل دولة ريعية"، مؤكدا أن هذه المرحلة أساسية في المجتمعات العربية، لبناء برجوازية حقيقية، ومن ثم ترسخ دور الأحزاب والبرلمانات.

وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية، اعتبر أن "الحزب أكثر ديمقراطية من الجمعية، في العديد من الجوانب، باحتوائه على حياة تنظيمية موسعة وشاملة، إضافة إلى اضطرار القيادة لتقديم تقارير للقواعد، وتدريب الكوادر والفروع، في حين أن الجمعية يديرها موظفون، وأحيانا مجلس الأمناء، وتتمتع بالمهنية والشفافية، لكن الحزب السياسي يحتوي على تفاعل وحياة سياسية في العلاقة بين القاعدة والقمة، لا تتوفر في الجمعية أو المؤسسة الأهلية".

وحول تصنيف مؤسسة "مواطن"، كمؤسسة مجتمع مدني، ذكر بشارة أنه "من الأجدى التركيز على السياق الأوسع، وهي ليست مؤسسة مجتمع مدني، وإنما مؤسسة بحثية تعمل كمركز أبحاث".

وتابع: يجب التطرق إلى اختصاص المؤسسة، بحيث يكون التساؤل حول دورها كمركز أبحاث، مشيرا إلى "ظاهرة إنشاء مراكز أبحاث لا تقوم بإنتاج أبحاث، وبذلك تتخذ بعض المؤسسات مفهوما سلبيا، حيث تطلق على نفسها تسمية مركز أبحاث، وتقوم باستقطاب مجموعة من المثقفين من الجامعات، وبهذا تكون قد قامت بضرب الثقافة البحثية والعلمية والأكاديمية، كما أنها تسيء للكلمة المكتوبة بنشر أبحاث دون المستوى".

وفي السياق ذاته، أردف قائلا: مؤسسة "مواطن" مساهم جدي في المكتبة العربية عموما، وتحتوي على بحوث وإنتاجات علمية قيمة.

وفيما يتعلق بالمجتمع الفلسطيني، يرى بشارة أن هذا المجتمع "لم يمر بتمفصلات كافية بسبب توحده ضد الاحتلال الإسرائيلي، حيث تم حشد الحزب والحمولة والعشيرة، مع مختلف القطاعات من التقدميين والرجعيين والتقليديين، إضافة إلى تناقضاتهم، في مقاومة الاحتلال".

وأوضح أنه "رغم توحد المجتمع الفلسطيني ضد الاحتلال، إلا أن هذا التفاعل لم يكن مثريا فيما بين الفلسطينيين، حتى يؤدي لعملية دمقرطة".

وأشار بشارة إلى انه لا توجد حاجة لإطلاق مصطلح "مجتمع مدني" على المجتمع الفلسطيني "بسبب عدم وجود تفاعل متبادل بين الدولة مقابل المجتمع، مع العلم أن عملية الإثراء المتبادل بين الدولة والمجتمع تؤدي إلى عملية دمقرطة".

ولفت إلى أن مصطلح "المجتمع المدني" محدد جدا، ولا يساعد على فهم حالة المجتمع الفلسطيني، طالما أن الفلسطينيين في مرحلة مواجهة الاحتلال.

وأضاف "لا توجد حاجة للتضخم في استخدام المصطلحات، بسبب فقد خصوصية وعينية المصطلح الذي يميز معناه، لذلك يجب أن توضع حدود معينة للتعريف".

وأوصى بشارة بالاهتمام بالمسألة الوطنية والتوحد كجمعيات أهلية تجاه أجندات الغرب. وقال "من المفترض وجود أجندة وطنية مقابل الأجندة الغربية، فالولايات المتحدة الأميركية لديها العديد من الأجندات في الدول العربية".

وشدد في نهاية الجلسة على أهمية حشد جميع الجمعيات الأهلية ضمن جسم واحد، "وإلا ستصبح الجمعيات كالقبائل والعشائر المتنافسة، أو كوكالات تتصارع فيما بينها للحصول على وكالات حصرية، مثل وكالة الديمقراطية، ووكالة حقوق المرأة، ووكالة الحرية"، محذرا من أن ذلك "لا ينتج مجتمعا أهليا وطنيا، بل تغريبا عن الحركة الجماهيرية، وبالتالي تصبح أجندة الحركات الأهلية مختلفة عن أجندة الحركة الوطنية".

## الجلسة الرابعة: نظرة نقدية للمؤسسات الأهلية

رئيس الجلسة: جميل هلال

### تجربة العلاقات بين المؤسسات الأهلية في مناطق ١٩٤٨ والمؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة

**أمير مخول**
**مدير عام مؤسسة "اتجاه"**

تناول أمير مخول، مدير مؤسسة "اتجاه"، داخل الخط الأخضر، في مداخلته، موضوع العلاقة بين المنظمات الأهلية داخل الخط الأخضر، ونظيرتها في الضفة والقطاع.

وأشار مخول في مداخلته، تحت عنوان "تجربة العلاقات بين المؤسسات الأهلية في مناطق ١٩٤٨ والمؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة"، إلى أن هناك تجربة غنية في العمل المشترك بين منظمات العمل الأهلي المختلفة، سواء الناشطة في أوساط المواطنين الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر، أو تلك العاملة في الأراضي الفلسطينية.

وذكر أن أسئلة عديدة تفرض نفسها حاليا، حول ماهية الدور الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومدى قدرتها على بلورة رؤية جماعية وما هي طبيعة هذه الرؤية، في ظل غياب المشروع الوطني الفلسطيني الجامع، وهيئة وطنية مثل منظمة التحرير التي كانت تجمع وتحمي هذا المشروع.

### "أهمية كبرى لتوحيد الصوت الفلسطيني الأهلي دولياً"

ولفت إلى أن المؤسسات الأهلية الفلسطينية المختلفة الموجودة على جانبي الخط الأخضر، لعبت دورا ملحوظا في خدمة الشعب الفلسطيني، لكن هناك تحديات عديدة تفرض نفسها على صعيد بلورة رؤية جماعية تستطيع أن تتعاطى مع مختلف هموم الشعب الفلسطيني وشؤونه، وإطار جامع للمنظمات الأهلية، بما فيها تلك الموجودة في بلدان اللجوء والشتات، خاصة لبنان.

وأكد أن موضوع إيجاد رؤية مشتركة وإطار جامع للمنظمات الأهلية، يشغل مؤسسات العمل الأهلي في مختلف أماكن وجودها، وإن كان بصورة غير متكافئة.

وقال: يبدو أن هذا الموضوع يشغلنا كفلسطينيين في إسرائيل، أكثر من نظرائنا في الضفة والقطاع، وبصورة قد تكون متماثلة مع إخواننا في الشتات.

واستدرك: فعندما نتحدث عن قضايا الشعب المتداخلة، مثل حق العودة، وغيرها من القضايا العينية، لاسيما تلك المتعلقة بالسجناء السياسيين في إسرائيل، وهو مجال اهتمام مشترك، أو مبادرات من نوع جديد مثل مبادرات المقاطعة أو تلك المرتبطة بمواجهة مناهج التعليم المختلفة والخاصة بالإنسان الفلسطيني وما يتصل بها من مسائل حول كيفية إنتاج الإنسان الفلسطيني، أو إعادة بناء الوعي الفلسطيني باتجاه تكاملي، فإن هذا تحد كبير أمام مختلف المؤسسات الأهلية.

وأوضح أن إسرائيل تتعامل مع الشعب الفلسطيني، وفق منظور يقوم على تنفيذ أجندة معدة سلفا، وتتعاطى مع مختلف المستجدات على الساحة الفلسطينية.

ودلل على ما ذهب إليه بالانسحاب الإسرائيلي من القطاع، حيث تربط إسرائيل ذلك بتطوير النقب والجليل، أو انتزاع المزيد من التقبل والاعتراف الدولي بإسرائيل، كدولة يهودية، وليس فقط كدولة، ما يضع تحديات إضافية أمام المنظمات الأهلية، من قبيل "هل نحن على استعداد للتعامل مع جوهر إسرائيل في كيفية تعاطيها مع الشعب الفلسطيني، أم نتعامل معها بشكل مختلف، بحيث تجري إقامة علاقة نوعية أكثر معها؟

وبين أن المؤسسات الأهلية الموجودة داخل الخط الأخضر، تأثرت كما غيرها من المؤسسات الفلسطينية بالاحتلال الإسرائيلي، ما ألقى ظلالا ثقيلة عليها، في الوقت الذي استمرت فيه إسرائيل بمحاولاتها للقضاء على بنية الشعب الفلسطيني.

بيد أنه أشار إلى أنه خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات، أخذت تنشأ جمعيات ومؤسسات أكثر على المستوى الفلسطيني بالداخل، وتحولت من تقديم الخدمات إلى ممارسة الضغط والتأثير على السلطات الإسرائيلية

يتبع

# دور المؤسسات الأهلية بين السياسي والمدني

لتبني قضايا الفلسطينيين داخل الخط الأخضر.

ولفت إلى أن هذه المؤسسات بذلت جهودا كبيرة على صعيد تكريس والحفاظ على الهوية الفلسطينية.

وشدد مخول على أن اتفاقيات أوسلو تعتبر إحدى المحطات الرئيسة التي تركت آثارا على مؤسسات العمل الأهلي داخل الخط الأخضر.

وفي هذا السياق، قال: اتفاقيات أوسلو ضربت الحلم، أو التفكير السياسي المهيمن على المؤسسات والأفراد داخل الخط الأخضر، والقائم على أن كافة القضايا ستحل عندما تحل القضية الفلسطينية، وتقوم دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل وفق قرارات الشرعية الدولية، وبالتالي مع تلاشي هذه التطلعات، طغى شعور بأنه جرى تهميش المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر، وفي الشتات، وهذا ولد توجها يستند إلى ضرورة بلورة أدوات للاعتماد أكثر على الذات، وأن نبني مؤسساتنا بشكل يدافع عن وجودنا.

وأضاف: انشغالنا الأساسي بات منصبا أكثر على بناء الذات، والتركيز على موضوع الهوية، ومواجهة الواقع التجزيئي المفروض على الشعب الفلسطيني، خاصة على مستوانا، والذي أصبح يأخذ شرعية أكبر بعد "أوسلو"، ولكن رغم ذلك كانت هناك محاولات، وتجارب مهمة في مجال عمل المؤسسات المجتمع المدني، خاصة في مجال البناء المؤسسي، ووضع أسس لرؤية مشتركة مع المؤسسات الأهلية في الضفة والقطاع، ولبنان، مع مراعاة خصوصيات كل مجموعة.

وأردف: هذه التجربة كانت مهمة في ظل غياب أي مشروع فلسطيني جامع، بيد أن هذه التجربة بقيت إلى حد كبير محدودة جدا، ولم تتطور إلا في السنوات الأخيرة.

وقال: باعتقادي، إن واقع الحياة، والحدود المفروضة أخذت تعيد نفسها بأسلوب معين، ينعكس على دور المؤسسات الأهلية، وأولويات العمل، وغياب رؤية جماعية، وبالتالي بات التركيز على تطوير رؤى محلية لقطاعات معينة.

ونوه إلى أن الاهتمام بتطوير العلاقة بين المنظمات الأهلية، برز بشكل أكبر لدى المنظمات الأهلية داخل الخط الأخضر، باعتبار ذلك حاجة ملحة، لاسيما في ظل وجود توجه بعدم التعاطي مع الوجود العربي داخل الخط الأخضر، بوصفه شأنا إسرائيليا داخليا خالصا، ما يستدعي عملا ونضالا لإحداث تغيير في هذا التوجه.

وأكد مخول أن النظرة إلى إسرائيل كدولة غنية، أثرت على الفلسطينيين داخل الخط الأخضر على أكثر من صعيد، "وبالتالي لا يتم الاعتراف بنا دوليا في كثير من القضايا على أننا فلسطينيون، أو إسرائيليون يميز ضدنا".

واستدرك قائلا: فمثلا، الاتحاد الأوروبي يتعاطى مع قضايا الفلسطينيين في إسرائيل، من باب الديمقراطية وحقوق الإنسان، وليس من باب التعامل التنموي، وهو ما ينطبق على كافة وكالات التنمية الدولية التي تتعامل معنا على أننا جزء من مجتمع غني، وبالتالي يجري التعاطي معنا على أننا قضية إسرائيلية داخلية، أو جزء من مجتمع مرفه.

كما بين أن النظر إلى إسرائيل كدولة ديمقراطية، يجعل الإجراءات التي تتخذها ضد الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، مقبولة بشكل عام، وتتم حمايتها وتبريرها دوليا، مهما كانت تتضمن من إجحاف، "ولذا فإننا نحاول تغيير هذا الواقع، وكشفه، غير أن مواجهة المشروع الإسرائيلي العنصري والكولونيالي، تستدعي تقاسما وتكاملا في الأدوار، ورؤية تكاملية على مستوى المجتمع المدني الفلسطيني".

واعتبر أن المجتمع المدني الفلسطيني، يمكن أن يلعب دورا بارزا أكثر من نظرائه في أية بقعة من العالم، لاسيما أنه يتأثر بمستوى تطور وواقع الحركة السياسية الفلسطينية، وتقع عليه أعباء غير تقليدية لخصوصية وضعه.

وتابع: نحاول منذ عدة سنوات تطوير رؤية تقوم على أن مواجهة إسرائيل لا يمكن أن تتم عبر تجزئة القضية الفلسطينية، وبالتالي فإن أية حملة لمقاطعة إسرائيل، ينبغي ألا تقتصر على طرح مواضيع مثل الاستيطان، أو الجدار، وغيرهما بشكل منفرد.

ومضى قائلا: إن هناك تجربة غنية داخل المجتمع المدني الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، يمكن أن تكون عاملا مهما جدا في تمكين الشعب الفلسطيني من مواجهة التحديات التي تفرض نفسها عليه، وبالتالي توجد إمكانيات للتعاون على الصعيد التنموي، والعمل على المستوى الدولي، وتسليط الضوء على جوهر القضية الفلسطينية.

وقال مخول: هناك أهمية كبرى لأن يكون الصوت الفلسطيني دوليا موحدا، وأعتقد أن الإمكانية لتحقيق ذلك متوفرة، ولذا هناك أولوية لعمل فلسطيني شامل، وتطوير رؤية شاملة، والتفكير في إقامة أطر جامعة للمنظمات الأهلية على مستوى الشعب الفلسطيني، لأن التنسيق وحده لا يكفي، باعتبار أن هناك حاجة للاستدامة في هذه الأطر، ولآليات تضم كافة الطاقات الموجودة والمأسسة داخل الشعب الفلسطيني.

ولفت إلى أن هناك حاجة لحوار واسع بين شبكة المنظمات الأهلية في الضفة والقطاع، واتحاد الجمعيات في الداخل، وهيئة تنسيق المنظمات الأهلية في لبنان، وإشراك هيئات أخرى في الشتات لبلورة رؤية موحدة.

وخلص إلى القول: هذا أمر مهم جدا، لأن هناك الكثير من الأسئلة المفتوحة، التي لا تجد أجوبة، عدا كونها مسألة ليست شكلية، بل قضية استراتيجية للمجتمع الفلسطيني.

## دور المؤسسات الأهلية الفلسطينية في تعزيز الشعب الفلسطيني، نظرة نقدية

عزت عبد الهادي
مدير مؤسسة بيسان للبحوث والإنماء

# "هناك حاجة لفتح حوار مع المنظمات الأهلية الإسلامية"

قال عزت عبد الهادي، مدير مؤسسة بيسان للبحوث والإنماء، في مداخلته، "إن هناك صعوبة في إجراء تقييم جدي ورصين حول عمل المنظمات الأهلية خلال الفترة الماضية".

وعزا عبد الهادي، في مداخلته التي حملت عنوان "دور المؤسسات الأهلية الفلسطينية في تعزيز الشعب الفلسطيني - نظرة نقدية"، موقفه إلى أنه لم يتم إجراء تقييم فعلي مبني على مؤشرات واضحة، لقياس فعالية المؤسسات الأهلية ودورها.

ونوه إلى أنه كان على الدوام، يؤمن بأن المؤسسات الأهلية الفلسطينية لعبت دورا حاسما في تاريخ الشعب الفلسطيني، إلى درجة أنه كان يتهم بالمبالغة من قبل البعض في عدة أحيان.

وتابع: أنا ما زلت أعتقد أن المنظمات الأهلية لعبت - ولا تزال- دورا بالغ الأهمية في خدمة الشعب الفلسطيني، وأجندته الوطنية وتطلعاته المستقبلية.

وأوضح أن للمؤسسات الأهلية أثرا بارزا في عملية التحول الديمقراطي، وتقديم الخدمات للمواطنين، وبناء أسس الدولة الفلسطينية المقبلة.

وأشار إلى خصوصية وضع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، نظرا لعملها في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته المختلفة، مبينا أن الاحتلال لا يتيح عمل المؤسسات الأهلية ضمن بيئة صحية ومريحة.

بيد أنه رأى أن الاحتلال الإسرائيلي لم يحل دون قيام هذه المنظمات بدور وطني كبير على مدار مسيرة الشعب الفلسطيني، إلى جانب المساهمة في العمل التنموي، وتقديم خدمات متنوعة، وممارسة الضغط والتأثير باتجاه تحسين أوضاع الشعب الفلسطيني على أكثر من صعيد.

ولفت إلى أنه كان للمنظمات الأهلية تحرك محوري فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، محليا وخارجيا، يضاف إلى موقفها الثابت حول ضرورة المضي قدما في عملية إصلاح السلطة ومؤسساتها.

وذكر عبد الهادي أن تعاطي المنظمات الأهلية مع الشأن الفلسطيني، انطلق أساسا من رؤية تقوم على عدة عناصر، يتمثل أولها في المساهمة بمقاومة الاحتلال جنبا إلى جنب مع إقامة قواعد الدولة الفلسطينية المقبلة، وذلك على قاعدة أن الاحتلال لا يزال موجودا، وأن هناك سلطة فلسطينية تستطيع أن تلعب دورا مهما في تطور المجتمع الفلسطيني.

أما العنصر الثاني لرؤية المنظمات الأهلية، فيكمن في بناء مجتمع مدني ديمقراطي، وهذا الأمر يشكل جانبا أساسيا في عمل هذه المنظمات.

ويتلخص العنصر الثالث في السعي لتحقيق التنمية البشرية، عبر التركيز على الدفاع عن حقوق ومصالح الفئات المهمشة والضعيفة، أملا بالنجاح في تمكينها من الحصول على أفضل الخدمات.

وأوضح أن المنظمات الأهلية، خاصة عبر هيئاتها التمثيلية، تبنت بعض الاستراتيجيات، لكنه رأى أن من بينها هناك استراتيجيتان أساسيتان، تبنتهما منظمات العمل الأهلي الفلسطيني، تتمثل الأولى في الضغط والتأثير باتجاه المرافعة والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، بينما تركز الثانية على تقديم الخدمات لفئات شتى من الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع.

وسجل عبد الهادي عددا من الملاحظات فيما يتعلق بالاستراتيجية الأولى، أي تلك المرتبطة بالدفاع عن الشعب الفلسطيني، حدد أولاها في أنه "رغم التبني الفعلي لهذه الاستراتيجية من قبل المنظمات الأهلية، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل جوهري وبرنامجي على صعيد عمل المنظمات الأهلية".

واستدرك قائلا: لم تخصص المنظمات الأهلية الفلسطينية الموارد البشرية، والمالية، والإدارية الكافية لإدارة هذه العملية المهمة، بل ذهبت أبعد من ذلك، عبر عدم قيام هذه المنظمات بتحديد خطة واضحة للتعبئة، والتأثير، تستطيع من خلالها أن تحدد الموضوعات الرئيسة ذات الأولوية، أي أنها لم تتفق على أهداف واضحة تسعى لتحقيقها في إطار علاقتها مع الأطراف المختلفة، خاصة المجتمع الدولي.

وبين أن هذه المنظمات لم تبادر إلى وضع أهداف محددة في إطار علاقتها مع السلطة، ونظرتها إلى عملية الإصلاح، والتحول الديمقراطي المنشود.

وقال: قامت المنظمات الأهلية بالعديد من المبادرات على صعيد الضغط والتأثير، ولكن للأسف، فإن ذلك لم يقترن برؤية، ومفهوم، ومقاربات واضحة.

أما الملاحظة الثانية، التي أوردها عبد الهادي، فتتلخص في أن مفهوم الضغط والتأثير لدى المنظمات الأهلية، لم يرتبط بمسألة بناء المرجعيات الداعمة، بمعنى "أن هذا المفهوم اقتصر في بعض الأحيان على إحداث نوع من الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية، ممثلة بالمجلس التشريعي، أو السلطة التنفيذية، دون مراعاة المعنى الأشمل للضغط والتأثير، والكامن في تأطير، وتحريك، وتنظيم، وتعبئة، وإشراك المجتمع المحلي في عمليات التحول الديمقراطي، والإصلاح".

وتابع قائلا: في هذا الإطار، كانت العلاقة بين المنظمات الأهلية الفلسطينية وبقية مكونات المجتمع المدني ضعيفة، وغير ممأسسة، بمعنى أن المنظمات الأهلية الفلسطينية لم تستطع بلورة نموذج عملي وديمقراطي للعلاقة بينها وبين الحركات الاجتماعية والقاعدية الفلسطينية، كالنقابات العمالية، واتحادات الفلاحين، والحركات النسوية، والشبابية وغيرها، ما جعل تأثيرها محدودا على صناعة القرارات، ورسم السياسات العامة.

وحدد الملاحظة الثالثة، في كون برامج التأثير والضغط لم ترتبط بمفهوم نظري حول مضمون وطبيعة المراحل السياسية المختلفة التي مر بها الشعب الفلسطيني، أي أنه لم يكن هناك اتفاق واضح بين المكونات المختلفة للمجتمع المدني حول الأدوار، والأجندات المتوقعة من منظمات العمل الأهلي خلال المرحلتين السابقة واللاحقة.

وتابع: لم يكن هناك جهد فكري واضح حول المسؤوليات المزدوجة للمنظمات الأهلية، والكامنة بالمساهمة في عملية التحرر الوطني من جهة، وعمليتي التنمية والتحول الديمقراطي من جهة أخرى.

وأردف: إن شعار إدارة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، ومن المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني، لم يتبلور، ولم يعكس نفسه على صعيد برامج ومشاريع متوازنة تأخذ بعين الاعتبار إنجاز كافة المسؤوليات الملقاة على عاتق منظمات العمل الأهلي، على صعيد تحديد رؤية بعينها.

واستطرد قائلا: بسبب غياب رؤية واضحة ومتفق عليها، لعبت الجهات المانحة دورا مهما في تحديد أجندة العمل الأهلي الفلسطيني، ولم يكن هذا الدور ينسجم بالضرورة مع احتياجات وأولويات ومصلحة المجتمع المحلي.

وحدد عبد الهادي ملاحظته الأخيرة فيما يتعلق بالاستراتيجية الأولى، بقوله إن "عدم رغبة بعض المنظمات الأهلية في إقامة علاقات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحديدا المنظمات الإسلامية، أضعف من التأثير اللازم لتعزيز التأييد الدولي للقضية الفلسطينية من جهة، ولعمليات التحول الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية من جهة أخرى".

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الثانية، أي استراتيجية تقديم الخدمات، قال: لم يرتبط مفهوم تقديم الخدمات من قبل المنظمات الأهلية برؤية واضحة، أو أهداف محددة، سواء على الصعيد الوطني أو القطاعي.

وأضاف: اختلطت مفاهيم الإغاثة المرتبطة بمقاومة الاحتلال، بمفاهيم التنمية البشرية المرتبطة ببناء الدولة الفلسطينية وبمضمون هذه الدولة، وبالتالي فإن عملية الربط المحكم بين الإغاثة والتنمية، وبين المقاومة والتنمية، لم تتبلور بشكل واضح لدى المنظمات الأهلية، ولم تترجم بشكل جلي إلى برامج ومشاريع ملموسة.

وقال: لم يتم نقاش فعلي بين الشركاء الرئيسيين في التنمية، أي القطاع العام والأهلي والخاص حول الأدوار، والمسؤوليات المناطة في كل منها على صعيد تقديم الخدمات،

وبالتالي لم يجر تنظيم القطاعات التنموية المختلفة بالاستناد إلى علاقة ممأسسة ومنتظمة بين الشركاء (القطاعات) الثلاثة.

كما أشار إلى أن تقديم الخدمات "ارتبط بالتنافس السياسي بين الفصائل الوطنية المختلفة، ما عكس نفسه سلبا على الأجندة الوطنية المشتركة من جهة، وعلى نوعية الخدمات المقدمة من جهة أخرى، وبالتالي فإن استراتيجية تقديم الخدمات استخدمت بشكل فظ في بعض الأحيان للتأطير السياسي".

وقال: إن تعزيز المساءلة والمحاسبة والشفافية، ومبادئ وتطبيقات الحكم السليم والإدارة الرشيدة، هي جميعا مكونات أساسية في تطوير وتحسين الخدمات الإغاثية والتنموية المقدمة من قبل المنظمات الأهلية.

وتابع: إن موضوعات الاستدامة المؤسسية والمالية للمؤسسات الأهلية، مرتبط ارتباطا وثيقا بوسائل التمويل الذاتي، والاعتماد على الذات، وبالتالي فإن بلورة سياسة واضحة لتكلفة الخدمات الاقتصادية، والاجتماعية، وبما ينسجم مع الواقع السياسي الحالي، وهدف الاستدامة المالية للمنظمات الأهلية، هو أمر في غاية الأهمية، ويجب أخذه بعين الاعتبار في مسائل تقوية وتمكين المجتمع المحلي.

وختم عبد الهادي مداخلته بتأكيد ضرورة فتح حوار مع المنظمات الأهلية ذات الاتجاه الإسلامي، بغية الوصول إلى أجندة وطنية مشتركة، والعمل سويا من أجل الارتقاء بدور ومكانة القطاع الأهلي.

## أجندة المؤسسات النسوية الأهلية: ما بين الإصلاح والتغيير

أيلين كتاب
مديرة معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت

تحدثت أيلين كتاب، مديرة معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، في مداخلتها، التي تمحورت حول "أجندة المؤسسات النسوية الأهلية: ما بين الإصلاح والتغيير"، عن واقع الأطر النسوية الأهلية المختصة بشؤون المرأة، بالتركيز على العديد من المحطات والمفاصل المتعلقة بها.

وأشارت كتاب إلى أن هناك تشابها كبيرا في الإشكاليات والقضايا التي تواجهها المؤسسات الأهلية عامة، والنسوية منها خاصة، في البلدان النامية، ما عزته إلى دور هيئة الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة منذ مؤتمر "نيروبي" الذي عقد العام ١٩٧٥، وانتهاء بمؤتمر "بكين ١٩٩٥"، والتي تمت فيها بلورة الأجندة النسوية للدول النامية، إضافة إلى توجهات الجهات المانحة التي انطلقت من الأجندة الموضوعة، وقامت بتعميمها على نطاق واسع، وعلى مختلف الهيئات، دون أية حساسية للظروف الاجتماعية والسياسية لكل مجتمع.

وبينت أن توجهات ما عرف بـ "الليبرالية الجديدة"، التي جسدتها المؤتمرات الدولية وتوجهات البنك الدولي، أسهمت في فرض تحديات متماثلة إلى حد كبير أمام المؤسسات الأهلية في مختلف أماكن تواجدها، موضحة أنه لدى قراءة الأدبيات التنموية والنسوية في أميركا اللاتينية، يتم أحيانا الشعور بأن هذه القراءة تتعلق بالأراضي الفلسطينية، رغم اختلاف الأوضاع في كلتا الحالتين.

ولفتت إلى أن حديثها عن المؤسسات الأهلية ينحصر في المؤسسات التخصصية المهنية والأطر النسوية.

وقالت كتاب: إن بروز المؤسسات النسوية الأهلية بشكلها وآلياتها الحالية، جاء في أحد الجوانب نتيجة لأزمة الأحزاب السياسية، وضيق المساحة المتاحة لطرح القضايا الاجتماعية والمسألة النسوية فيما يتعلق بحقوق المرأة.

وأردفت: إن توسع المؤسسات الأهلية النسوية، كان نتيجة استعداد واستهداف المؤسسات المانحة للتجمعات المدنية عامة، والفلسطينية منها خاصة، لاسيما بعد أن اتضح ضعف السلطة الوطنية على صعيد الإيفاء بالمهمات الملقاة على عاتقها.

وذكرت أن موقف المؤسسات المانحة كان مدعوما من قبل البنك الدولي، والذي تبنى موقفا يقوم على تبني المجتمع المدني، والتعامل معه بصفته إحدى الأدوات الأساسية لتوفير الخدمات لشرائح المجتمع الفقيرة والمهمشة، انسجاما مع رؤيته السياسية حول تقليص دور الدولة، وتخصيص خدماتها في إطار المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية، "وبالتالي كانت الظروف مواتية على المستويين الذاتي والموضوعي لبروز وتوسع المؤسسات الأهلية، وربطها بعلاقة تبعية برنامجية ومالية بالمؤسسات المانحة".

ونوهت إلى أن برامج المؤسسات الأهلية النسوية، تمحورت حول مفهومين، أولهما المساواة، أي السعي لنيل وحماية حقوق المرأة، فيما الثاني يكمن بالتمكين، أي تمكين المرأة في إطار إصلاحي فردي، وليس في إطار تحويلي جمعي، على حد تعبيرها.

ومضت قائلة: كانت البرامج في معظمها تتركز في إطار حملات توعية حول حقوق المرأة، وتستند إلى آليات مختلفة، منها ورشات عمل، أو دورات تدريبية، أو العمل على تطوير مشاريع قوانين تضمن المساواة للمرأة، أو التثقيف الصحي، أو طرح قضايا النوع الاجتماعي بالشراكة مع مؤسسات أخرى، إلى غير ذلك.

وبينت أنه رغم عدم تقليلها من قيمة البرامج آنفة الذكر، خاصة أنها حققت بعض الإنجازات، التي وثقتها تقارير مختلفة، أو حالات من النساء اللواتي حصلن على فرصة لفهم واقعهن، والتعرف على حقوقهن، إلا أن هذه البرامج والهيئات القائمة عليها بقيت تواجه معضلة تتمثل في كيفية ترجمة الوعي بمحدودية فرص النساء والحاجة لتمكينهن على المستوى العملي.

وأكدت كتاب أن "الوعي مقدمة أساسية للتغيير، ولكنه ما دام فرديا، ولا يترجم بآليات جماعية، أو حركة اجتماعية، يصبح التمكين عقابا للمرأة التي تجد نفسها في تحد بينها وبين عائلتها، وتبقى المعركة الفردية محسومة لمصلحة المجتمع الذكوري".

ونوهت إلى أنه من ضمن الملاحظات على المؤسسات الأهلية التخصصية، هو قيامها بسحب وتفريغ القيادات المؤهلة من الأحزاب السياسية والأطر الجماهيرية، وتحويلها إلى "تكنوقراط" يخضع لمساءلة المانحين عوضا عن المجتمع.

وأوضحت أن تركيز هذه المؤسسات على مشاريع، تسعى في إطارها لتحسين قدراتها التقنية والإدارية، يصبح منصبا على الشكل أكثر من المضمون في تعاطيها مع قضايا المجتمع واهتماماته.

واستدركت: فكما هو معروف، يتم تحويل شكل وإنتاج العمل من أبحاث وتقارير إدارية ومالية وتقييمات، إلى نماذج خاصة تنسجم مع طرق وأنماط عمل الدول والجهات المانحة، ما يعمق التبعية، ويسبب اغتراب وضياع التراث والثقافة المحلية.

وأضافت: إن المؤسسات الأهلية أفرزت، عبر علاقتها بالدول والجهات المانحة، سلوكيات وأنماطا ثقافية واستهلاكية خاصة بها، فوسعت الهوة بين النخبة النسوية والشرائح المختلفة من المجتمع.

وأشارت إلى أن هذا الواقع يفرض تساؤلا دائما حول موقع القضايا الأساسية والمصيرية على أجندة المؤسسات النسوية، ما يؤدي في أحد جوانبه إلى طرح حقوق المرأة بشكل مجرد، وليست له أية علاقة بخدمة المجتمع.

وقالت: إن المؤسسات الأهلية النسوية تجزئ وتشتت قطاع المرأة إلى مجموعات مختلفة حسب أجندة كل مؤسسة، عبر تقديم خدمات جزئية، ما يفقد المرأة القدرة على رؤية الصورة الشاملة لقضيتها، "فمثلا تركز مؤسسات في خدمتها على البعد القانوني، وتفصله عن بقية القضايا النسوية، ما يؤدي إلى صعوبة توحيد النساء أو تعبئتهن ضد المجتمع الأبوي بشموليته".

وحول علاقة المؤسسات الأهلية بالسلطة، قالت كتاب: إنها علاقة غير ثابتة، فهي أحيانا تكون متكاملة، بينما تتسم بالتناقض في أحيان أخرى، معتبرة أن ذلك لا يعتبر إشكالية كبيرة.

ومضت قائلة: لكن الإشكالية هي في عدم وضوح هوية بعض المؤسسات النسوية الأهلية، فمثلا الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، يعتبر نفسه مؤسسة أهلية، رغم أنه يعتمد في واقعه القانوني والمالي على السلطة، ورغم أن هناك علاقة غزل دائمة بينهما.

وأكدت أن استقلالية المؤسسات النسوية عن السلطة قضية أساسية، خاصة في ظل التردد والتغير المستمر في موقف السلطة من قضايا المرأة.

وحول هذه المسألة، قالت: تكون السلطة في مراحل معينة في علاقة تناقض مع الحركات الاجتماعية (...) وهو ما يمكن تلمسه من خلال تردد السلطة في دعم قضية المرأة في العديد من المواقف.

وربطت بين ما ذكرته، وتشكيل وزارة شؤون المرأة، مبينة أن إيجاد الأخيرة لم يكن بقصد الحفاظ على قضية المرأة، بل مجرد واجهة حضارية تتماشى مع متطلبات المانحين من جهة، وتمكين السلطة من تهميش القضايا التي تتعلق بالمرأة.

وقالت: هناك جهود متواصلة من قبل وزارة شؤون المرأة، على صعيد تعميم النوع الاجتماعي على بقية الوزارات لتؤثر على رؤيتها في التعامل مع قضية المرأة، ومن الصعب الآن الحكم على مدى نجاح أو فشل الوزارة في تحقيق هذه الأهداف خلال الفترة القصيرة من عمرها، بيد أن التجارب العربية في هذا المجال أثبتت فشل هذه التجربة في تحقيق غايتها.

# "يجب إعادة النظر بآليات عمل المؤسسات النسوية"

وتابعت: تمكين المرأة ومنحها حقوقها لا يكون مصدره حكوميا (...) فعالميا لعبت الدولة دورا سلبيا على هذا الصعيد، وقامت بمصادرة الحقوق النسوية.

وتطرقت إلى التطورات في الساحة الفلسطينية وتأثيرها على الشأن النسوي، مشيرة إلى أن "الحركة الإسلامية استهدفت إسرائيل في المرحلة السابقة، أما الآن وبعد حصولها على أكثرية المجالس المحلية، فسيتم نقل صراعها ليصبح مع المجتمع والسلطة، ما يجعل قضية المرأة مهددة".

وأوضحت قصدها بقولها: فكما عملت حكومات مختلفة في الدول العربية، ستكون قضية المرأة هي القضية المستخدمة من قبل السلطة للمساومة السياسية مع الحركة الإسلامية، ولذا لا رهان على السلطة في قضية تمكين المرأة.

وخلصت كتاب إلى التأكيد على أنه "إذا استمرت المؤسسات الأهلية النسوية في التحدث عن المساواة والتمكين في إطار المرأة الفرد، وبشكل مجرد، فستكون هناك صعوبة كبيرة في تغيير الواقع الاجتماعي".

## نقاش الجلسة الرابعة

تعددت المحاور التي تناولها الحضور، في مداخلاتهم خلال الجلسة الرابعة، إلى درجة حدت بالبعض إلى توجيه أسئلة بدت "ذات طابع شخصي".

وانتقد الحضور بعض الآراء التي عبر عنها المتحدثون الثلاثة، ووجهت معظم هذه الانتقادات إلى آراء عبد الهادي وكتاب بشكل خاص.

وفي هذا السياق، تساءل البعض عما تفعله المؤسسة التي تتولى كتاب مسؤولية إدارتها، أي معهد دراسات المرأة، للارتقاء بحال القطاع النسوي.

وحث البعض كتاب، تعقيبا على ما قالته حول الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، على أن تقترح "أسسا للتغيير"، فيما تساءل البعض عما إذا كان من بين أعضاء وقيادات الهيئات النسوية، كوادر خرجت من الفئات المهمشة!

وفي المقابل، اتفق جانب من الحضور مع قالته كتاب في وصف الهيئات النسوية الأهلية، بيد أنهم أخذوا عليها عدم قيامها بالحديث عن الدور الدعوي الذي يميز عمل الهيئات الأهلية الإسلامية، خاصة النسوية منها.

وفيما يتعلق بمداخلة عبد الهادي، اعتبر البعض دعوته لفتح حوار مع المنظمات الأهلية ذات الاتجاه الإسلامي، أمرا في غير محله.

وبرر هؤلاء موقفهم بأن المنظمات الأهلية الإسلامية ليست بمعزل عن المشروع الإسلامي، وبالتالي فإنها تختلف عن المنظمات الأهلية الفلسطينية الأخرى "العلمانية".

كما قلل جانب من الحضور من شأن ما قاله حول دور المنظمات الأهلية، مشيرين إلى أن الهدف من إيجاد هذه المؤسسات تمثل تاريخيا بمحاولة "اختراق المجتمعات"، والحد من تأثير الأطر السياسية والحركات الاجتماعية فيها.

وعبر البعض عن تخوفهم من أن تسهم هذه المؤسسات في إحداث مزيد من التفسخ داخل ما يعرف بـ "المجتمع المدني".

ورأى عديدون أن هذه المنظمات تخدم توجهات وأجندة ليست فلسطينية، باعتبار أن كثيرا منها يعتمد على التمويل الذي تقدمه جهات مانحة لها رؤى ومصالح محددة، لا تتقاطع مع ما يريده الشعب الفلسطيني.

وانتقد آخرون حديث عبد الهادي عن السعي للربط بين الإغاثة والتنمية، مشيرين إلى أنه منذ العام ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٥، استخدم ذلك كشعار فقط.

وأوضحوا أن دور المنظمات الأهلية ليس واضحا بشكل عام، وأن الخدمات التي تقدمها محدودة، وتقتصر على الجوانب الصحية والتعليمية.

وذكروا أن هذه المنظمات لم تقم بعملية تنمية اقتصادية حقيقية، وإلا لكان حال الشعب الفلسطيني أفضل بكثير، منتقدين بالمقابل، تهافت كثيرين على إقامة مثل هذه المنظمات، لأغراض الحصول على المال ليس إلا، على حد تعبيرهم!

وأشاروا إلى أن الجهات المانحة تتعمد عموما، تعظيم دور المنظمات الأهلية لخدمة توجهات لديها.

وتخلل جلسة النقاش توجيه انتقادات لا علاقة لها بشكل مباشر بما قاله عبد الهادي، ما انعكس في انتقاد البعض عدم مبادرة عبد الهادي، لدى حديثه عن السلطة، إلى وصفها بـ "الفلسطينية"، وليس بـ "السلطة الوطنية"، رغم أنه عين سفيرا لها في استراليا مؤخرا.

أما بالنسبة إلى مخول، فإن بعض الحضور أشار إلى أنه لم يحدد آليات لإيجاد الرؤية التي طالب بها بين المنظمات الأهلية الفلسطينية.

وفي المقابل، ذكرت كتاب في سياق تعقيبها على المداخلات، أن تقوية المنظمات الأهلية النسوية تستدعي ترسيخ الديمقراطية فيها، إلى جانب قيم المساءلة والشفافية.

وأقرت أن طابع المنظمات الأهلية النسوية "نخبوي" عموما، وبالتالي لا يتاح للقاعدة النسوية أن تحظى بتمثيل

فيها إلا بقدر محدود.

وجوابا على المداخلات حول آليات الارتقاء بالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، نوهت إلى ضرورة أن تجرى الانتخابات فيه بشكل دوري.

وبالنسبة إلى دور معهد دراسات المرأة في تحسين واقع الأطر النسوية، أوضحت أن المعهد يقوم بإعداد دراسات لها علاقة مباشرة بتطوير المجتمع المدني والحركات النسوية.

وأعلنت عن شروع المعهد في إعداد دراسة تبحث في الأجندة الوطنية للحركة النسوية الفلسطينية، لا تنفذ على مستوى الضفة والقطاع، بل تمتد إلى داخل الخط الأخضر، والشتات أيضا.

وحول عدم تركيزها على دور المنظمات الأهلية النسوية ذات الاتجاه الإسلامي في حديثها، أشارت كتاب إلى أنها حصرت مداخلتها على المؤسسات الأهلية النسوية التخصصية، بيد أنها لم تخف الحاجة إلى مزيد من البحث في دور المنظمات النسوية الإسلامية.

من جانبه، ذكر عبد الهادي أن نشاط المنظمات الأهلية الفلسطينية على مدار العقد الماضي، ينبغي أن ينظر إليه بشكل موضوعي، مع مراعاة الظروف التي عملت في إطارها.

ورفض حديث البعض عن غياب دور واضح للمنظمات الأهلية، قائلا: أصدر العديد من الهيئات الأهلية، وفي مقدمتها شبكة المنظمات الأهلية، خلال آخر ١٠ سنوات، دراسات حول ما تقوم به المنظمات الأهلية ورؤيتها، وبالتالي فإن دورها جلي.

وجوابا على ما قيل بشأن تعمد الجهات المانحة تعظيم دور المنظمات الأهلية، أوضح أن هذا الأمر بحاجة إلى مزيد من الدراسة، قبل أن يشير إلى أن المنظمات الأهلية الفلسطينية لم تتردد في مواجهة اشتراطات المانحين، كما حدث لدى رفضها التوقيع على "وثيقة محاربة الإرهاب"، التي اقترحتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للحصول على الدعم.

وأشار إلى أن التعاطي مع مسألة التمويل الأجنبي، ينبغي أن يتم بمعزل عن "نظرية المؤامرة"، وبالتالي يجب عدم تحميل المنظمات الأهلية أكثر من اللازم.

وحول ما قيل عن مساهمة المنظمات الأهلية باختراق المجتمع والحركات السياسية، اعتبر عبد الهادي ذلك تعميما في غير محله، مضيفا "المنظمات الأهلية ليست صنيعة مؤامرة، بل تشكلت نتيجة ظروف موضوعية، وتزايدت أعدادها مع مرور الوقت".

وتابع: هناك اختلافات واضحة بين المنظمات الأهلية، لكن الحكم عليها ينبغي أن يكون موضوعيا، فقد قدمت الكثير على مدار تاريخ الشعب الفلسطيني، خاصة في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، من العقد الماضي.

وبخصوص دعوته للحوار مع المنظمات الأهلية الإسلامية، قال: هناك العديد من النقاط التي نختلف فيها مع المنظمات الإسلامية، ولكن هناك أيضا نقاط التقاء، وأهدافا مشتركة، وبالتالي يتوفر أساس لإجراء هذا الحوار.

وقال: أحد أهداف هذا الحوار هو الإصلاح الديني، لأنه دون عقد اجتماعي جديد وتكريس سيادة القانون، وتنفيذ عملية إصلاح ديني، لا مجال لتحسين الأوضاع في الأراضي الفلسطينية.

وحول عدم ترديده لفظ "الوطنية" في وصف السلطة، تطرق عبد الهادي، إلى أنه "ينبغي ألا نظل أسرى لأسماء ورموز، ولنركز على الجوهر، ولذلك فعندما لا أقول سلطة وطنية، لا يعني أنها ليست كذلك، وبالتالي فلندع مثل هذه الأمور ولنركز على إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

أما مخول، فلفت إلى أن مقومات العمل الموحد بين المنظمات الأهلية موجودة، خاصة أن هناك تعاونا بينها في العديد من المنتديات.

واستدرك قائلا: التعاون قائم، ولكن إلى أين سيفضي بنا؟ فهناك تعاون جماعي مهم في حالات الطوارئ، وتحديدا عند حدوث اجتياحات للأراضي الفلسطينية، وتعاون أقل على مستوى أمور أخرى.

وقال: هناك امتياز للمنظمات الأهلية عموما، وهو أنها مسيسة، وكثير منها يضم قيادات كانت حزبية سابقا، وهذا أمر مهم، لاسيما أننا نلاحظ أن هناك حملة لنزع التسييس عن المنظمات غير الحكومية، تحت ذريعة جعلها أكثر تقنية، وبعيدة عن الجوانب السياسية.

# الجلسة الخامسة: المؤسسات الأهلية والسلطة

رئيس الجلسة: طالب عوض

## "العمل الأهلي بحاجة لنقد الذات"

### رؤية خاصة عن العمل الأهلي في فلسطين

**حسن عصفور**
**عضو المجلس التشريعي سابقا**

**تقديم سميح شبيب**

استعرض النائب حسن عصفور، عضو المجلس التشريعي سابقا، في ورقته التي حملت عنوان "رؤية خاصة عن العمل الأهلي في فلسطين"، العديد من الجوانب ذات العلاقة بتاريخ الشعب الفلسطيني، والتي أثرت على المنظمات الأهلية الفلسطينية، وصولا إلى استخلاص أساسي مفاده أنه لا بد من مراجعة تجربة المنظمات الأهلية وأدائها.

وركز عصفور، في مستهل ورقته، التي قدمها بالإنابة عنه الكاتب سميح شبيب، لتعذر وصول الأول إلى المؤتمر والمشاركة فيه، على أن أحد أهم عوامل ضعف الحركة السياسية في فلسطين بعد العام ١٩٦٧ في الوطن والشتات، هو الارتكاز على العمل العسكري والسياسي بالدرجة الأولى، مع غياب العمل الحزبي المؤسسي في تطوير الحالة الفكرية المجتمعية، ما أفقد التنظيمات السياسية عامة، القدرة على المأسسة والتوسع والانتشار، وأبعد من ذلك الخوف من المأسسة بسبب الهاجس المتراكم عند القيادات التقليدية، وعدم ثقتها بقدرة القيادات الشابة على حمل الأعباء الحزبية.

وتابع: إلى جانب ضعف الحركة السياسية، شهدت الساحة الفلسطينية ضمورا للحركة النقابية داخل الوطن (...) وذلك لالتحام الحركة النقابية بالتنظيم السياسي، ولعب ذات الدور للحركة السياسية، إلا أن ما يؤخذ على الحركة النقابية دخولها إلى ساحة صراع الحركة السياسية دون الالتفات إلى عملية البناء المجمدة لديها، وأصبح هاجسها الأساسي بعد قيام السلطة الوطنية منافسة المنظمات الأهلية في البحث عن قناة لتمويل برامجها، وأنشطتها النقابية والمهنية.

وتطرق إلى العلاقة بين السلطة والمنظمات الأهلية، مشيرا إلى أن "الأجواء التي سادت هذه العلاقة اتخذت من المواجهة والاتهام المتبادل لغة مشتركة بين الطرفين، ولأن الحالة الدولية كانت بحاجة إلى العمل مع كافة الأطراف الفاعلة على الساحة الفلسطينية، كما كانت الحالة الفلسطينية تغط في سبات عميق وبعيدة عن مراجعة تجربتها التاريخية، واستراتيجيتها نحو المستقبل، وصلت بنا الحالة إلى درجة من الاغتراب في مختلف العلاقات المتبادلة بين السلطة والمنظمات الأهلية والمجتمع عامة.

وتناول عصفور، في ورقته، موضوع التمويل الأجنبي، فقال: لعبت الأموال المتدفقة من كل حدب وصوب دور المعزز لثقافة من نوع آخر، ثقافة مشوهة، شكلت حصانة لمستقبلي تلك الأموال، الذين عملوا على توظيفها باتجاه تكريس صورتهم كشخصيات عامة في المجتمع على حساب شخصية المؤسسة ودورها الاجتماعي، وعلى حساب الأجندة الوطنية، والخلفية السياسية أو الحزبية.

ومضى قائلا: مع تكرس العمل الأهلي بالاعتماد على الاستقواء بالمال الأجنبي، شهدت الساحة الفلسطينية حالة من اختزال المؤسسة في الفرد الأول، الذي هو صاحب القرار، وصاحب العلاقة المباشرة مع الممول الأجنبي، وبالتالي تطور لدينا نموذج من المؤسسات نستطيع أن نطلق عليه اسم مؤسسات الفرد الواحد (one man show)، حيث أنها قائمة ما دام هذا الفرد على رأسها، وتنهار بغيابه، وبتغيير أولوياته.

وقال: شهدنا بعض حالات تمرد للكادر الذي تقوم عليه المؤسسة أصلا، ولكنه تمرد من نوع آخر، ليس على رأس المؤسسة الفرد، ولكن هروبا من المؤسسة بهدف إنشاء مؤسسة جديدة تمكنه من الوصول إلى سلطة الشخص الأول!

وقال: لم تستطع المؤسسات الأهلية استقبال فكرة تفعيل الجمعيات العمومية، واستقطاب جيل الشباب من المجتمع الفلسطيني، وتثقيفه مدنيا وأيديولوجيا، والسبب في ذلك الخوف من فقدان السيطرة على المؤسسة، في حين كان يفترض بها فتح باب عضوية جمعياتها العمومية، لانتشال جيل كامل مهدد بالضياع والصراع مع الذات، وأبعد من ذلك من أجل انتشال المؤسسة الأهلية ذاتها من الهرم والتصدع.

ولفت إلى أنه "مع تطور عمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وقدرتها على تكييف أجندتها، تماشيا مع التمويل المحدث، أو المشاريع المستحدثة عالميا، بلغت درجة التنافس بين المنظمات الأهلية حدودا متقدمة على حساب التنسيق وتوزيع الأدوار، ما دفع البنك الدولي والعديد من المؤسسات المانحة إلى تخصيص الكثير من المبالغ لدراسة موضوع تكرار أو ازدواجية المشاريع التي تنتجها المنظمات غير الحكومية وتتقدم بها للممول.

وقال عصفور أنه تم توجيه الدعوة أكثر من مرة للمنظمات الأهلية لمشاركة السلطة في رسم معالم خطة التنمية، عبر تضمينها كل ما تحتاج إليه أجندة المنظمات الأهلية بمختلف قطاعاتها، لتصبح الخطة هي الأجندة أمام الممول، وليصار بعدها إلى توزيع المهام والأدوار بشكل فاعل، بيد أن ذلك لم يتم.

وأضاف في هذا الصدد: هذه المراهنة لو كانت، لاستطعنا توفير الكثير من الجهد والمال، ولكننا تمكنا من مراقبة إنجاز أو إخفاق هذا الطرف أو ذاك.

وأكد أن السلطة تعتبر أحد الممولين الرئيسيين لقسم كبير من المؤسسات الأهلية، حيث أن طريقة تمويلها، إلى جانب عدد آخر من النقابات التابعة لمنظمة التحرير، والجمعيات الخيرية، كانت على شكل منح، وما إلى ذلك.

غير أنه أشار إلى أن "السنة الأخيرة شهدت تحولا تمثل في تقنين توزيع منحة السلطة الوطنية تحت عنوان برنامج السلطة الوطنية لدعم المنظمات الأهلية، وبموازنة إجمالية بلغت (٨) ملايين دولار".

وأردف: كانت الأبواب مشرعة أمام كافة المنظمات الأهلية للتقدم إلى البرنامج، والحصول على التمويل التشغيلي المناسب لطبيعة عملها وحجمها، إلا أن ذلك لم يقدم تطورا جوهريا في العمل الأهلي، لأن أساس الدعم احتكم بشكل كبير إلى الآليات السابقة، ومن ضمنها مدى الولاء للسلطة، مع بعض التطوير المحدود.

وذكر أنه برزت جمعيات أهلية تتبع تيارات سياسية فكرية، أقرب ما تكون إلى تيارات الإسلام السياسي، مضيفا "وجهت هذه التيارات جل عملها، ومساعداتها الخيرية، لجذب ولاء الفئة المستهدفة، وحشدها في إطار التيار السياسي الذي تخدمه هذه الجمعية أو تلك".

وقال: إن هذه الجمعيات استطاعت الوصول إلى أهدافها، وتحقيق غاياتها، في الوقت الذي انغلقت فيه المؤسسات الأهلية الأخرى على نفسها، حيث لم تتطرق إلى خلق حالة من الوعي العام عند جماهيرها المستهدفة، أو حشد أنصار لفكرها السياسي والحزبي.

وأشار إلى بروز مؤسسات أهلية تتبع أفرادا بأموال غير فلسطينية، ولا تعدو كونها بمثابة منابر إعلامية، ومكاتب استشارية لهذه الشخصية الفلسطينية أو تلك، باعتبار أنه لا يوجد مكان لها في العمل الأهلي أو نظيره الرسمي.

كما تطرق إلى تدخل الجهات المانحة في عمل المنظمات الأهلية، قائلا: تماشيا

مع سياسة الإملاءات الأجنبية على الأجندة الفلسطينية، تمادت المنظمات والدول المانحة في فرض شروطها، ليس فقط على نوعية البرامج القابلة للتمويل، بل أخذت منحى آخر في آليات وسياسات الصرف، فبعد أحداث ١١ أيلول، اشترطت الولايات المتحدة الأميركية سياسة التوقيع على مذكرة مكافحة الإرهاب، التي تشترط توقيعها من قبل أية مؤسسة تتقدم للحصول على تمويل من أحد برامجها.

وتابع: بعد الولايات المتحدة، أخذ العديد من الدول والمنظمات المانحة يحذو حذو واشنطن إرضاء لها، وتجنبا لانتقادات إسرائيل، وضغط اللوبي الصهيوني في الدول الغربية.

وتناول عصفور، عقب ذلك، عدم وضوح المرحلة السياسية التي تعيشها المنطقة عامة، والقضية الفلسطينية خاصة، ما أدى إلى حالة من اختلاط المفاهيم، وعدم تنسيق الجهود، وأفقد العمل الفلسطيني بوصلته نحو ما يريد، وبالتالي اختلطت الأدوار الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية.

وخص جانبا من حديثه للمهمات المطلوبة من المجلس التشريعي المقبل لتحسين الوضع الفلسطيني، موضحا أن "أولى مهمات المجلس القادم، تتمثل في إطلاق حالة من الجدل العام، بهدف تعريف الأجندة الوطنية، ومن ثم الاصطفاف وراءها، لأنه إن لم يحدث ذلك، سينكب المجلس القادم على جدل بيزنطي، سيكلف الواقع الفلسطيني انتكاسة جديدة في تاريخه المعاصر".

ودعا إلى مراعاة "القسمة الجغرافية" فيما يتعلق بأي من أشكال العلاقة التنسيقية أو التنافسية بين الأطراف الفلسطينية الفاعلة.

وقال: علينا التوجه إلى خارج المدن المركزية، وإعادة نشاط العمل الأهلي إلى وجهته الطبيعية نحو التنمية والتطوير، بحيث تذهب الخدمة الفعلية التي تقدمها المنظمات الأهلية إلى القرى والمناطق المهمشة، وحتى المدن النامية.

وخلص عصفور، في نهاية ورقته، إلى أن "كل ما يقال، أو يكتب، أو يرسم، أو يخيل لنا عن العمل الأهلي ومنظماته، شيء جميل وجدير بالاهتمام، والنقد، والدفع باتجاه تطويره، فجميعنا نتحدث الكثير عن شكل المجتمع المدني الذي نريد، لكننا لا نعمل حتى القليل من أجل نشأة ذلك المجتمع، وبالتالي مرة أخرى نحن بحاجة ماسة لنقد الذات، ومراجعة أداء مؤسسات العمل الأهلي قبل فوات الأوان".

# "المؤسسات الأهلية لم ترتق للدور المنشود"

## مساءلة المنظمات الأهلية

عزمي الشعيبي
منسق عام (أمان) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة

طرح النائب عزمي الشعيبي، منسق عام (أمان) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، في بداية مداخلته، بعض الملاحظات العامة، حيث أشار إلى أن الصخب والجدل الدائر حول دور المنظمات الأهلية الفلسطينية، وطبيعتها، وأجندتها، وتمويلها، وبرامجها، وأولوياتها، وآليات عملها، والذي برز في أعمال المؤتمر، كان يفترض به أن يبدأ منذ فترة طويلة.

وأوضح الشعيبي، في مداخلته التي تناولت موضوع "مساءلة المنظمات الأهلية"، أنه كان ينبغي فتح باب الحوار حول المنظمات الأهلية، بمشاركة كافة الجهات ذات العلاقة، بمن فيها المواطن الفلسطيني، بحيث يتم هذا الحوار في إطار جدي وجدول أعمال واضح على أجندة الحركة الوطنية الفلسطينية، والسلطة الوطنية.

واستدرك: أحد محاسن العمل الأهلي، أنه في غياب الإرادة السياسية لدى مراكز اتخاذ القرار، لقيادة المجتمع نحو بلورة رؤية عامة مشتركة، فمن الجيد أن يبادر المجتمع الأهلي، وإن كان بتباطؤ وعدم وضوح أحيانا، إلى فتح هذا الحوار، ووضعه على أجندة الشعب الفلسطيني للنقاش.

وأوضح أن البيئة التي يجري فيها هذا النقاش محمية بالإطار الوطني العام، بيد أنه لم يخف امتعاضه من غياب مشاركة أي من مسؤولي السلطة في هذا الحوار، رغم أنه كان يفترض أن يقوم سمير حليلة، أمين عام مجلس الوزراء، بتقديم مداخلة في المؤتمر، وتحديدا في الجلسة الخامسة.

وقال: هذا ليس أول مؤتمر تغيب عنه الحكومة، التي أقامت الدنيا وأقعدتها حول تمويل المنظمات الأهلية، وهذا أمر ينبغي ألا يمر مر الكرام، لأنه تترتب عليه نتائج لا تحمد عقباها.

وتحدث عن الهيئة الوطنية للمنظمات الأهلية، التي قال أنها "لم تفعل شيئا يذكر، بل حتى حاولت تعديل قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية، بشكل مؤثر، وغير مجد بشكل عام".

كما انتقد الشعيبي غياب مشاركة القوى السياسية، بشكل عام، في أعمال مثل هذه المؤتمرات، موضحا أن هذا أمر مستغرب، قبل أن يشير إلى أن قسما من مشاكل منظمات العمل الأهلي، مرده إلى تحول الكثير من كوادر هذه القوى إلى المنظمات الأهلية.

وتابع: نحن نتحدث عن قضية تهم الحركة الوطنية، وليست مفصولة عنها، وبالتالي أي نقد يوجه إلى هذه المؤسسات، يطال القوى السياسية أيضا، لأن هذه القوى لا تزال تقود مؤسسات المجتمع الأهلي عمليا، وتوظفها لخدمة مصالحها في كثير من الأحيان، فلماذا يدور هذا الحوار في غياب قيادات هذه القوى؟!

ونوه إلى أن الشعب الفلسطيني في حالة تحول، تتخللها مظاهر إيجابية وسلبية على حد سواء، بيد أن ذلك ينبغي ألا يشكل عائقا يحول دون التمييز بين هذه المظاهر، ورؤية الأمور والحكم عليها في إطار متكامل وموضوعي.

وقال: المجتمع الأهلي كما الحركة الوطنية رفع منذ اتفاق "أوسلو" شعار تنفيذ برنامج مزدوج يقوم على بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية، واستكمال برنامج التحرر، وقد فشلت الأحزاب السياسية في التوفيق بين هذين الأمرين، وكذا الحال بالنسبة لمؤسسات العمل الأهلي، حيث تجد صعوبات ومشاكل جدية في كيفية مواءمة نفسها لتحقيق هذين الهدفين.

وتابع: عندما جاءت الانتفاضة الأخيرة، وكما كان حال السلطة، لم تعرف مؤسسات العمل الأهلي ماذا تفعل، وبالتالي فرض عليها تنفيذ برنامج إغاثي مباشر، في الوقت الذي كانت فيه تتحدث عن الديمقراطية، والمأسسة والعناية بسن القوانين العصرية.

وقال: وجدت هذه المؤسسات شعبا مهددا بالاقتلاع، وعدوا لا يرحم، ولذلك وجدت صعوبة في التكيف، وعانت من مشاكل جدية، لها علاقة مباشرة بالبرنامج المزدوج الذي لم يخضع للبحث والنقاش من قبل الحركة الوطنية.

وأضاف: الإطار العام الذي تعمل في سياقه المنظمات الأهلية، حتى في مجال التنمية، يتركز على كيفية مساعدة الشعب الفلسطيني على الصمود، والبقاء، ومقاومة الضغوط التي يتعرض لها، وهو ما يفهم دور مؤسسات العمل الأهلي فيه، لكن كافة هذه المسائل لا يمكن أن تتم إلا بوجود خطة وطنية، وقيادة تقود السلطة الوطنية والمجتمع الأهلي، وهذا أمر مفقود للأسف.

واستدرك: السلطة نفسها لا توجد لديها خطة في موضوع البرنامج المزدوج، لكن ذلك لا يمنع أن تعد خطة للتنمية متوسطة المدى على مدار ثلاثة أعوام، فلا أشعر انطلاقا من تجربتي بأنها مبلورة بشكل كامل، بحيث تتضمن عناصر شاملة ومتكاملة، وتحدد الأدوار والصلاحيات الخاصة بمختلف مكونات المجتمع الفلسطيني.

وأكد أنه "في غياب خطة وطنية، على مؤسسات العمل الأهلي المبادرة إلى تنظيم مؤتمر وطني يشارك فيه الناشطون فيها، وممثلون عن القوى السياسية لوضع خطة وطنية تتعلق بدور منظمات العمل الأهلي، فهذا أمر ضروري، وينبغي ألا نتخلى عنه.

ومضى قائلا: ضمن هذا الإطار، يمكن للمجتمع الأهلي أن يتطور وينتج، لكنه لا يستطيع أن يضع خطة تتعلق بالشعب الفلسطيني، طالما بقيت السلطة والأحزاب تدير ظهرها لمثل هذه المبادرات.

وتحدث الشعيبي عن واقع المجتمع الأهلي، مشيرا إلى أنه يعاني من إشكاليات هيكلية في بنيته، أسوة بالقوى السياسية، باعتبار أن تراثها وتقاليد عملها مستوحاة من هذه القوى، وبالتالي فإن ظواهر مثل "الشخصنة"، وغياب المساءلة، كلها موروثة.

وانتقد غياب أي دور جدي لمنظمات العمل الأهلي في مساءلة الحكومة الفلسطينية، "وهذا أمر يصعب أن يتحقق طالما أنه لا تتوفر قيادات على مستوى هذه المنظمات تكون قدوة"، الأمر الذي اعتبر أنه "يفسر الانطباع السائد لدى المواطنين بأن هناك فسادا ينخر العمل الأهلي، ولذا لا تستطيع المنظمات الأهلية القيام بدور فاعل في مساءلة الحكومة، طالما أن هذا الانطباع بقي موجودا".

كما أكد أن على الأشخاص المخلصين في إطار العمل الأهلي ألا يدافعوا عن الفاسدين في صفوف منظمات العمل الأهلي، موضحا أنه "ينبغي ألا يوضع المجتمع الأهلي بأكمله في سلة واحدة".

وقال: في بيئة المجتمع الأهلي هناك أمور جيدة، وأخرى سيئة، وبالتالي هناك عناصر قوة لا بد من تعزيزها، وعناصر ضعف لا بد من الحد منها ومعالجتها، لأن هناك مصلحة وطنية في وجود مجتمع أهلي قوي.

واستعرض بعض عناصر قوة مؤسسات العمل الأهلي، ومن ضمنها الدور الذي تقوم به على المستوى الوطني، والتشريع الخاص بها، والذي يتفوق على كافة القوانين العربية المماثلة.

وتحدث عن بعض الإشكاليات التي تواجهها المنظمات الأهلية، خاصة مع وزارة الداخلية، حيث "تجري مواجهة شخصيات ذات عقليات قديمة".

وقال: علاقتنا مع الوزارة في موضوع التسجيل تحسنت، ولكنها على حالها فيما ينبغي عليها القيام به في مجال الإشراف على مدى التزام المنظمات الأهلية بالقوانين والأنظمة، كما أنه لا توجد أية وزارة فلسطينية تقوم بمتابعة عمل الهيئات الأهلية، لتسائلها حول ما أنجزت، وذلك لأن الوزارات نفسها لا تتوفر لديها خطة عمل واضحة.

كما أشار إلى أنه من ضمن نقاط ضعف المنظمات الأهلية وجود مركزية شديدة فيها، وعدم شعور بالمساءلة أمام مقدمي الخدمات، مضيفا "مظاهر الفساد في القطاع الأهلي، لا تختلف كثيرا عنها في القطاع العام".

ونوه إلى نتائج دراسة أعدها "أمان" قبل فترة، وأشارت صراحة إلى أن الواسطة والمحسوبية في التعيين تجري بشكل متواز ومتساو في كل من القطاعين العام والأهلي، ما ينطبق على استخدام الموارد العامة لمصالح خاصة.

وتابع: المال الموجود لدى المنظمات الأهلية ينبغي التعاطي معه على أنه مال عام، وبما أنه لا يناقش داخل المجلس التشريعي بالتفاصيل، فيجب أن يناقش في كل مؤسسة، سواء من قبل جمهورها، أو الهيئات التشريعية داخلها.

وقال: في كل مؤسسة أهلية لا بد من إيجاد جسم تشريعي، وجسم تنفيذي يقوم بإعداد تقارير تقدم للأول، وللمواطنين، وأن تنشر على الملأ، لاسيما عبر الصحف اليومية.

وأضاف: يجب أن يتم ترسيخ حق المواطنين في الحصول على المعلومات داخل المنظمات الأهلية، جنبا إلى جنب مع إعداد دليل لقواعد العمل المالي والإداري.

وشدد على أن الارتقاء بحال المنظمات الأهلية، خاصة على صعيد برامجها وتمويلها، يستدعي الشروع في حوار وطني يجري بهدوء، وعلى طاولة مستديرة، على حد وصفه.

وأردف: يجب استدعاء كافة الأطراف لبحث كل القضايا التي تهم المنظمات الأهلية، ولبلورة رؤية عامة وتحديد أولوياتها وصلاحياتها، على أن يجري ذلك بأسرع وقت ممكن، مقترحا أن تتعاون فيما بينها لإقامة هيئة وطنية لمساءلة مؤسسات العمل الأهلي، حيث ينبغي على المجتمع الأهلي "أن يبادر إلى إنشاء هذه المؤسسة الأهلية، لتقوم بدورها في مساءلة منظمات العمل الأهلي، سواء حول انتخاباتها، أو سلوكها، أو موازناتها، أو خططها إلى جانب إصدار تقارير تركز على مدى مهنية كل مؤسسة".

وأوضح أن القائمين على هذه الهيئة ينبغي أن يتم انتخابهم، لفترات محددة من بين المؤسسات الأهلية.

ومضى قائلا: على كل مؤسسات العمل الأهلي وقادتها الأساسيين، والذين نريد منهم أن يكونوا قدوة، أن يبادروا إلى اعتماد مبدأ "الإفصاح"، ما يستدعي منهم التوجه إلى السلطة الوطنية وأن يكشفوا عن كل ممتلكاتهم، ورواتبهم، وبشكل رسمي ومعلن.

وقال: إذا قرر المجتمع الأهلي أن يقوم بذلك بشكل طوعي وجماعي، فسيكون ذلك خطوة مهمة، لأنها ستعيد الصدقية وثقة الجمهور بمؤسسات العمل الأهلي، لاسيما أن الانطباع السائد لدى الجمهور عام، ويضع كل المؤسسات في سلة واحدة، وبالتالي فإن مبادرة الشخصيات المركزية العاملة في القطاع الأهلي، إلى الإفصاح عن ممتلكاتها أمر في غاية الأهمية.

كما رأى أن على السلطة أن تخصص جانبا من موازنتها لتمكين مؤسسات العمل الأهلي من الاضطلاع بدورها.

ودعا الشعيبي إلى الإسراع بإعداد دليل إجراءات وقواعد العمل المالي والإداري في المؤسسات الأهلية، إلى جانب دليل آخر يتعلق بسلوك العاملين في هذه المؤسسات.

# نقاش الجلسة الخامسة

تركزت مداخلات وأسئلة الجمهور على مداخلة الشعيبي، فقط، باعتبار أن أيا من المتحدثين الآخرين، لم يشارك شخصيا في الجلسة الخامسة.

وتباينت مواقف الحضور عموما حيال ما قاله الشعيبي، فبينما رحب البعض بآرائه حول العديد من المسائل، انتقد البعض الآخر آراء أخرى طرحها.

كما وجد البعض، في جلسة النقاش، فرصة للدفاع عن مواقف السلطة، خاصة وزارة الداخلية، التي انتقدها الشعيبي.

وفي هذا السياق، أكدت إحدى الموظفات العاملات في وزارة الداخلية، "أن الشعيبي بالغ بعض الشيء في التعبير عن رأيه حيال الوزارة".

وأشارت إلى أن الوزارة تبذل جهودا كبيرة، بيد أنها تصطدم ببعض العراقيل، ما يعيق أداءها مهامها بالشكل المطلوب.

وأوضحت، تعقيبا على ما قاله الشعيبي، بشأن عدم قيام الوزارات بمساءلة المنظمات الأهلية، أن وزارة الداخلية ذاتها، لا تتم دعوتها إلى بعض الاجتماعات التي تعقدها مؤسسات رسمية!

وأكدت أن الوزارة بصدد تنفيذ توجه "أكثر صرامة ومهنية" حيال مؤسسات العمل الأهلي، ستقوم في إطاره بفتح ملف كل مؤسسة على حدة.

وفي المقابل، تساءل آخرون عن مدى قدرة المنظمات الأهلية على بلورة رؤية موحدة، طالما أنه تفرض عليها إملاءات وأجندة خارجية!

واعتبر البعض أن الشعيبي أغفل، في مداخلته، أنه في ظل العولمة، باتت كافة التوجهات تدفع باتجاه تهميش دور السلطات المحلية، بحيث لا تقوم بأي دور إنتاجي، وأن تحصر عملها في سن التشريعات، وإقامة البنية التحتية، وبالتالي فإنه تجري محاولات لوضع السلطة الوطنية على الرف، ما ينبغي الحيلولة دونه لاعتبارات عدة.

وشكك مشاركون في جدوى إقامة هيئة وطنية أهلية، لاسيما أن التجربة أثبتت عدم جدوى ذلك.

وعارض البعض أسلوب الشعيبي في تقييم المنظمات الأهلية، مشيرين إلى أن هذا التقييم ينبغي ألا يتم بمعزل عن تاريخ العمل الأهلي، وخصوصياته في كل مرحلة من مراحل النضال الفلسطيني.

وطالب جانب من الحضور، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، والذي يقف الشعيبي على رأسه، بأن يبادر إلى إعداد منظومة من القواعد لمساءلة المؤسسات الأهلية، مع مراعاة أن تتضمن مؤشرات قياس مالية ومجتمعية، يتم الاستناد إليها في إعداد التقارير ذات الصلة.

وذكر الشعيبي في تعقيبه على المداخلات، أنه حصل تطور في علاقة السلطة الوطنية بالمنظمات الأهلية، وتحديدا خلال فترة الحكومة السابقة، التي تولى حقيبة الداخلية فيها حكم بلعاوي.

وقال في هذا الصدد: حصل تطور نوعي في فترة تسلم بلعاوي للوزارة، بعدما عمد إلى جلب طاقم من الكوادر الجدد في "الداخلية"، لكنه للأسف لم ينجح في إبعاد والحد من تأثير كافة أفراد الطاقم القديم عن مراكز اتخاذ القرار، فبقي كادران متصارعان في الوزارة.

وتابع: الكثير من القواعد التي تحكم عمل وزارة الداخلية يصعب تفهمها والقبول بها، ولذا أحس بشعر رأسي يقف عندما أسمع أو أتخيل أن وزارة الداخلية قد تقوم بتحويل ملف شخصية، مثل النائب حنان عشراوي، إلى جهات أمنية لغرض فحصه!

وتحدث عن ظروف نشأة وزارة شؤون المنظمات الأهلية، التي تحولت إلى هيئة وطنية لاحقا، موضحا أنها شكلت ضمن سياق غير مدروس، ولا يعكس بالضرورة عناية السلطة الوطنية بمؤسسات العمل الأهلي.

وكرر ما ذكره من أنه يلمس وجود تشابه في المؤسسات الأهلية والرسمية على صعيد انتشار الفساد، مشيرا في الوقت ذاته، إلى أن على المشرع الفلسطيني وضع قوانين تؤكد على عدم تساقط جرائم الاختلاس بالتقادم.

وشدد على ضرورة ترسيخ مبدأ الشراكة بين مؤسسات العمل الأهلي، والسلطة، لأنه دون إنجاز ذلك لا يمكن حل الكثير من الإشكاليات التي تلقي بظلالها على الشعب الفلسطيني، على حد قوله.

وفيما يتعلق بمساءلة المنظمات الأهلية، أوضح أن تحقيق هذا الأمر، يجب ألا يقتصر على هذه المنظمات، بل أن يمتد ليشمل مؤسسات السلطة المختلفة.

ودلل على ما ذهب إليه بوجود العديد من الوزارات التي تشكو من التضخم، بينما هي في حاجة إلى تعيين المزيد من الكوادر الجديدة والمؤهلة!

وقال الشعيبي في هذا الصدد: هناك وضع أشبه بالنكبة في بعض الوزارات، فوزارة الصحة، مثلا، تعج بأعداد كبيرة من الموظفين، ولكن رغم هذا الكم الهائل، وما صرف على القطاع الصحي من موارد ضخمة على مدار السنوات الماضية، فإن الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية حاليا أسوأ مما كان عليه خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي.

وحول مطالبة البعض لائتلاف "أمان" بإعداد قواعد للمساءلة، أشار إلى أن مجموعة من الهيئات الأساسية في العمل الأهلي بلورت مؤشرات حول مفهوم المساءلة، بيد أنه رأى أن ذلك غير كاف.

وأضاف: ينبغي التركيز على مفهوم الحكم الصالح، وبالتالي فإن ترسيخ قواعده، يستدعي عملا جادا وتضافر جهود كافة المعنيين والعاملين في القطاع الأهلي.

وتعقيبا على المداخلات، التي تطرقت إلى وجود إشكاليات عديدة تكتنف واقع وعمل مؤسسات العمل الأهلي، أقر الشعيبي بصحة ذلك، لكنه رأى أن هذه المؤسسات "لا تزال قادرة على لعب دور مؤثر وحيوي، ولذلك فمن مصلحتنا أن نحافظ على هذا الدور، لا أن نهدمه".

# الجلسة السادسة: المؤسسات الأهلية، نظرة بديلة

رئيس الجلسة: خليل نخلة

## "لا يمكن فصل الدور الوطني أو السياسي عن الدور المجتمعي والمهني"

### دور منظمات العمل الأهلي في المرحلة الحالية

خالدة جرار
مديرة مؤسسة الضمير

قدمت خالدة جرار، مديرة مؤسسة الضمير، ورقتها تحت عنوان "دور منظمات العمل الأهلي في المرحلة الحالية"، واستهلتها بالتأكيد على أن الدور الأساسي للعمل الأهلي في المجتمعات المستقرة نسبيا، يتمثل في كونه رديفا مكملا لدور السلطة وعملها ومهماتها حيال المجتمع، إضافة لدور الرقابة المجتمعية والأهلية على أداء السلطة لمهماتها الأساسية.

غير أنها رأت أنه في المجتمع الفلسطيني، "يصعب الحديث عن دور المنظمات الأهلية بشكل خاص، والعمل الأهلي بشكل عام، بمعزل عن المرحلة السياسية التي نعيشها وطبيعتها الخاصة، وتعقيداتها بوجود السلطة والاحتلال في وقت واحد، ما يجعل من نموذج مجتمعنا سابقة ربما لم تحصل من قبل".

وقالت جرار: إن استمرار وجود السلطة كإفراز لمسار تفاوضي (أوسلو) والإعلان عن فشل وانتهاء هذا المسار وغيره من مسارات التفاوض، كخارطة الطريق وغيرها، يدفع المنطقة باتجاه وضع يزداد تعقيدا في ظل استمرار الاحتلال وإجراءاته على أرض الواقع من جهة، واختلال الظرف الدولي في غير صالحنا وعجز الواقع العربي بشكل كلي من جهة أخرى.

وأضافت أن طبيعة المرحلة وخصوصيتها، إنما تفضيان إلى اتجاهين أساسيين في دور منظمات العمل الأهلي في فلسطين:

الأول: ازدياد دور وأهمية العمل الأهلي ومنظماته أكثر من أي مجتمع أو نموذج آخر، بحكم ضعف السلطة الفلسطينية وبرامجها وإمكانياتها تجاه المجتمع، وانعتاق الاحتلال من مسؤولياته المدنية تجاه الشعب الواقع تحت الاحتلال، إضافة للدور الوطني والسياسي الذي يجب أن لا يغيب عن برامجها ورؤيتها، خاصة في ظل ضعف الأحزاب السياسية.

الثاني: صعوبة وتعقد عمل منظمات العمل الأهلي وإمكانية تطبيقها لبرامجها ورؤيتها وأدوارها في ظل الوجود المادي للاحتلال والسلطة في آن معا، وبشكل خاص الاحتلال وإجراءاته التدميرية على الأرض بشكل مستمر.

وفي ضوء ذلك، انتقلت جرار للحديث عن الدور المطلوب للمنظمات الأهلية في المرحلة الحالية وطبيعة عمل وأداء وتركيبة هذه المنظمات كي تتمكن من الاضطلاع بأدوارها والمهمات المتوقعة منها على أربعة محاور، هي: الدور الوطني لمنظمات العمل الأهلي، والدور السياسي، والدور المجتمعي والتنموي للعمل الأهلي، ودور الرقابة على أداء السلطة.

ونوهت في تناولها للدور الوطني لمنظمات العمل الأهلي إلى "وجود بعض الاتجاهات في الساحة الفلسطينية تحاول الفصل بين الدورين الوطني والسياسي لمنظمات العمل الأهلي، ودورها المجتمعي والمهني وفقا لتخصصاتها، وبكلمات أخرى فإن لسان حالها يقول أن دور هذه المنظمات والمؤسسات هو العمل المجتمعي والمهني فقط، أما الأدوار السياسية والوطنية فهي مهمات الأحزاب والقوى السياسية"، معتبرة أن "هذا المفهوم والاتجاهات التي تقف خلفه إنما تفصل ما لا يمكن فصله في واقع الأمر".

وقالت: إن الدور الوطني لمنظمات العمل الأهلي يقضي بضرورة انطلاق هذه المنظمات من إستراتيجية وطنية لعملها، تقوم على أساس طبيعة المرحلة التي يميزها وجود الاحتلال وإجراءاته التدميرية، ويكون مضمونها التصدي لممارسات الاحتلال وإجراءاته، سواء في المواقف أو الأداء المهني الملموس، بحيث يشكل عملها استجابة لاحتياجات الجماهير ودعما لصمودها من خلال برامجها الخدماتية، وهي إستراتيجية تقوم على أساس الانسجام مع التطلعات الوطنية والمصلحة الوطنية، وذلك برفض التطبيع مع الاحتلال ومؤسساته النظيرة، وليس ذلك فحسب وإنما مقاومة كافة أشكال التطبيع في ظل استمرار الاحتلال وممارساته، منوهة في هذا السياق إلى أن نموذج لجنة المقاطعة الأكاديمية يقدم مثالا يحتذى، كما أن نموذج منظمات العمل الأهلي في مصر يعد خير مثال على هذا الدور الوطني في رفض التطبيع.

وأكدت أن الدور الوطني لمنظمات العمل الأهلي "يقضي بضرورة صياغة هذه المنظمات لبرامجها ورؤيتها التنموية وفقا لاحتياجات المجتمع الفلسطيني وأولوياته ومصلحته الوطنية أولا، وعدم الخضوع لأولويات وشروط الممولين ورؤيتهم التنموية لمجتمعنا، كما يفعل البنك الدولي والدول المانحة".

وفيما يتعلق بالدور السياسي لمنظمات العمل الأهلي، رأت جرار أنه "ليس المقصود أن تمارس مؤسسات العمل الأهلي المهمات السياسية على طريقة الأحزاب، وإنما المقصود الدور السياسي المرتبط بالدور المجتمعي المنوط بالعمل الأهلي، بمعنى أن برامج وإستراتيجيات منظمات العمل الأهلي يجب أن تكون ذات مضمون سياسي يجسد روح البرنامج السياسي والرؤية السياسية للإجماع الوطني، فإستراتيجيات التنمية المستندة لهذا الفهم غاية في الأهمية لتجسيد الدور السياسي للعمل الأهلي، وتعد شكلا من أشكال التصدي للمشاريع السياسية المتناقضة مع مصالح وطموحات شعبنا، والتي تتسرب لنا بأثواب تنموية وتمويلية".

وأضافت أن التصدي للسياسات التمويلية، التي تسعى إلى التدخل السياسي الخارجي الهادف إلى إعادة صياغة مضمون العمل الأهلي وفق مصالح ورؤية الطرف الخارجي، تعتبر في صلب الدور السياسي للعمل الأهلي، مشيرة إلى أن أفضل مثال على ذلك اشتراطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الخاصة بما يسمى "وثيقة الإرهاب"، للحصول على التمويل، في حين أن "خير مثال على الدور السياسي للعمل الأهلي هو موقف منظمات العمل الأهلي الفلسطيني من هذه الوثيقة، وهذا التدخل، وهو الموقف الذي مثل مرحلة متقدمة عن موقف السلطة الرسمي".

ونوهت إلى أن الدور السياسي للعمل الأهلي يتجلى، كذلك، في "دور السفراء الذي يمكن للمنظمات الأهلية أن تلعبه من خلال حضورها الدولي ومشاركتها في

يتبع

# دور المؤسسات الأهلية بين السياسي والمدني

المنتديات والمؤتمرات الدولية، وما يمكن أن تعكسه هذه المشاركات من فضح لممارسات الاحتلال وتجنيد أكبر قدر ممكن من التعاطف الدولي مع حقوقنا السياسية".

أما فيما يتعلق بالدور المجتمعي والتنموي، فقد اعتبرت جرار أن الدور الأساسي لمنظمات العمل الأهلي يتمثل في مهماتها المجتمعية والتنموية باعتبارها شريكا مكملا لدور السلطة الرسمي في هذا المجال، ورافعة من روافع المجتمع المدني ودولة القانون والمؤسسات، موضحة أنه يمكن تقسيم هذا الدور إلى اتجاهين أساسيين: الأول يتمثل في دور العمل الأهلي التنموي والخدماتي، حيث أنه لكي لا تتحول منظمات العمل الأهلي إلى "دكاكين" سياسية أو أحزاب سياسية بأثواب مؤسساتية، يجب أن تحافظ هذه المنظمات على هويتها المهنية والتنموية بهدف خدمة المجتمع وتقديم الخدمات الحقيقية للناس كاستجابة لاحتياجاتها، كما ينبغي أن تكون طبيعة الخدمات المقدمة ذات مضمون وطني، بحيث يشكل هذا الدور بديلا لممارسات الاحتلال التخريبية من جهة، وأن تشمل الخدمات كافة فئات المجتمع ذات الحاجة الحقيقية، وعدم اقتصارها على فئة سياسية أو دينية أو اشتراطها باستقطابات واصطفافات سياسية أو حزبية.

أما الاتجاه الثاني فيتمثل، حسب جرار، في دور منظمات العمل الأهلي في مجالات الحريات، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بحيث يعتبر هذا الدور من أهم أدوار ومهمات العمل الأهلي ومنظماته، إذا أرادت أن تشكل رافعة حقيقية من روافع المجتمع المدني وتعزيز المشاركة والتأثير في المجتمع، وبشكل خاص في مجال التشريعات، بهدف إحداث تغييرات ترتبط بمفهوم الحريات العامة والتعددية السياسية وحرية التعبير والمشاركة السياسية، "وقد تكون منظمات العمل الأهلي الأكثر قدرة على التأثير ولعب هذا الدور، بحكم تغلغلها في المجتمع وعلاقتها المباشرة بالجماهير والمؤسسات الرسمية من جهة، ولكونها الأكثر قربا من المفاهيم الديمقراطية والإطلاع على نماذج حقيقية لحقوق الإنسان بحكم علاقاتها ومشاركاتها الدولية، كما تكتسب منظمات العمل الأهلي أهمية خاصة في هذا المجال لقدرتها على تشكيل مجموعات الضغط وممارسة التأثير، سواء لدى السلطة التشريعية أم التنفيذية".

وفي تناولها للمحور الرابع والأخير، المتمثل في دور الرقابة على أداء السلطة، أكدت جرار أن المطلوب من منظمات العمل الأهلي هو "أن تبقى ظلا لأداء الحكومة"، وذلك لتحقيق غرضين مهمين: الأول يكمن في رصد النواقص والقصور في الخدمات المقدمة من السلطة، والعمل على توفير المستطاع منها إذا أرادت أن تقوم بدورها بشكل حقيقي، والثاني يتمثل بتشكيل دور الرقيب المجتمعي على أداء السلطة والحكومة في مختلف مناحي الحياة، سواء المتعلق بالخدمات أم في مجال الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان، بحيث تعمل على حشد الضغط المجتمعي على السلطة إزاء أي خروقات أو فساد قد يحدث في هذه المجالات.

وخلصت جرار إلى القول، إن مجمل هذه الأدوار إنما تتطلب مواصفات محددة في طبيعة بنية وتركيبة منظمات العمل الأهلي، "أولها وجود هيكلية إدارية لها ومرجعية مهنية، وأن تتسم بالشفافية المطلقة، وأن لا تغفل عن هويتها المهنية، وأن تمارس الديمقراطية في داخلها وتبتعد عن الانتماء الجهوي على حساب الأداء المهني، وأن تراقب أي مظهر من مظاهر الفساد، سواء الإداري أو المالي، قبل أن تأخذ على عاتقها مهمة ودور الرقابة على أداء السلطة"، واختتمت مداخلتها بالتساؤل في ضوء ذلك: هل راجعت كافة منظمات العمل الأهلي الفلسطيني أوضاعها وفقا لهذه المعايير؟!

## الاعتماد على الذات: رؤية تنموية بديلة

**باسل غطاس**
**مدير عام جمعية الجليل للبحوث**

# "المؤسسات الفلسطينية لم تطرق سبلاً بديلة للاعتماد على الذات"

استهل باسل غطاس، مدير عام جمعية الجليل للبحوث، مداخلته، بتعريف الجمعيات الأهلية، حيث اعتبرها تنظيمات لمجموعات من المواطنين العاملة بوسائل غير ربحية لتحقيق أهداف وبرامج عينية خدمة لأفكار وقيم وإيديولوجيات معينة، وتعمل في الحيز العام ما بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وغير مرتبطة بهما.

ونوه غطاس إلى ازدياد عدد الجمعيات الفلسطينية غير الحكومية ونمو دورها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، بحيث لعبت هذه الجمعيات، ولا تزال، دورا تنمويا ومجتمعيا مهما في ظل استمرار ظروف الاحتلال والقمع في الأراضي المحتلة بعد قيام السلطة، أو في ظل ازدياد التمييز والإقصاء والعنصرية ونزع الشرعية عن المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل.

وأشار إلى وجود فوارق مهمة في ظروف وشروط إنشاء وتطور هذه الجمعيات، ناتجة عن المعطيات الموضوعية المختلفة على جانبي الخط الأخضر، غير أنه اعتبر أن مداخلته لن تدخل في تحليل مفصل لهذه الفوارق، وذلك من أجل استخراج الأسئلة المشتركة أو المتشابهة التي تواجهها هذه المؤسسات في المرحلة الحالية.

وقال، "بين الصورة المثالية التي تحاول النظرة اللبرالية الحديثة إضفاءها على المجتمع المدني، وبين النظرة المعاكسة التي ترى فيه تجسيدا وأحيانا تكثيفا لكافة آفات المجتمع وعلاقات القوة القائمة فيه، فإن الحقيقة تقع في مكان ما بين قطبي هذه الدائرة، وتحدد هذا المكان أمور عديدة تتعلق في بيئة المجتمع، الأمة، وظروف نشوئها، إضافة إلى نشوء الدولة والواقع الاجتماعي والسياسي المعاش".

وأضاف "رغم ازدياد دور وتأثير مؤسسات المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية، حتى بعد أوسلو وقيام السلطة، والتحسن الملحوظ في الأداء، محليا وعالميا، بدأت تتشكل حالة معينة من الاغتراب والانعزال وتراخي الارتباط الوثيق مع الجذور (أي المجتمع)، وهو جمهور الهدف الذي قامت هذه المؤسسات بالأصل من أجل خدمته والدفاع عن حقوقه وتحسين شروط معيشته، لأسباب عديدة، بعضها غير واقعي، أصبحت صورة هذه المؤسسات لدى الرأي العام تعاني من شوائب وسلبيات عديدة، نابعة في حقيقة الأمر من تحديات وأزمات حقيقية تعاني منها هذه المؤسسات".

واعتبر غطاس أن هذه الصورة السلبية تضع كافة قطاعات المجتمع المدني أمام تحديات ومصاعب جديدة، ولو تم التمعن في معظم مقومات النظرة السائدة في الرأي العام، يمكن استنتاج أن هذه المؤسسات أصبحت فوقية توظف نخبة من المثقفين والمهنيين المتمتعين برواتب عالية جدا قياسا إلى المتوسط، كما أن هناك انطباعا بانعدام الشفافية والمساءلة في العديد من الأحيان، وانعدام المبنى المؤسساتي المتين واضح المعالم بمعزل عن الشخص القوي أو المجموعة المؤسسة أو الفصيل.

وأردف "لعل من أهم الأسباب التي أدت تدريجيا إلى تشكل هذه الصورة السلبية، الاعتماد الكامل على التمويل الأجنبي، وفي الحالة الفلسطينية فإن جزءا كبيرا من التمويل يأتي من الحكومات الأجنبية والعربية، فتحول عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني منذ بدء الانتفاضة، إلى مقاولين ثانويين للخدمات والبنى التحتية، وكلما كبرت المؤسسة ازدادت حاجتها للتمويل لضمان الدخل وتأمين الرواتب، وكل ذلك بدون اعتماد استراتيجية مؤسساتية داخلية بالدرجة الأولى، وتنموية مجتمعية مدروسة ومقررة في الدرجة الثانية".

وتطرق غطاس إلى غياب العمل التنموي المشترك لتحقيق أكبر ما يمكن من التأثير بعيد المدى، وقال: حتى بدون الاستناد إلى التحليلات النقدية الموجودة لدى العديد من الباحثين من نقاد المجتمع المدني، خاصة موضوعات وكلاء التغيير والحراك الاجتماعي، وبدون أخذ النقد الموجه إلى المؤسسات على أنها أصبحت موئلا للعزوف عن السياسة أو ملجأ للمحبطين من العمل الحزبي والسياسي، والمنظرين عوض ذلك للمهنية والعلمية في إدارة النضال من خلال الجمعيات، فكل ما ذكر يكفي لفهم الأسباب والسياق الذي أدى إلى نشوء هذه الصورة السلبية في الذهنية العامة.

وأوضح أن هناك إمكانيات عديدة وقدرات هائلة تستطيع المؤسسات اعتمادها وتطويرها، ومن ثم استخدامها كرافعة للاستخدام الأمثل لمصادر الطاقات والقدرات المتاحة لديها، منوها في هذا الصدد إلى عدد من المؤشرات الأولية، بدأها "بدراسة التجارب الفريدة لمؤسسات أخرى عملت وتعمل في ظل ظروف أكثر تعقيدا من الظروف التي تعيشها المؤسسات الفلسطينية، كما أن غالبية المؤسسات الفلسطينية لم تطرق سبلا بديلة، فكان من الأيسر لها الاعتماد على التمويل الأجنبي، الذي وصل إتقان تجنيده إلى درجة الفن، كذلك هناك العديد من التجارب الطليعية الواعدة في المنطقة، بما فيها جمعيات موجودة في الضفة والقطاع، وتجري الآن مراجعات نقدية لاستراتيجيات التمويل في مختلف مناطق العالم من قبل ممولين كبار".

وتناول أدوات ووسائل العمل التي من الضروري استخدامها بالتتابع والتوازي كشرط أساسي ومرجعي لبدء عملية التغيير، فشدد على أهمية موضوع إعطاء المثل، وضرورة بناء مؤسسات شفافة ذات إدارة سليمة، دون الحاجة إلى استيراد طاقات ومكاتب مستشارين تنظيميين من الخارج لبناء المؤسسة، إضافة إلى ضرورة أن يكون العمل المشترك حقيقيا لا يهدف إلى زيادة التمويل، بل يأتي من خلال رؤية وبنية وتنفيذ.

واختتم غطاس مداخلته بالتأكيد على قدرة المؤسسات الأهلية على إتباع استراتيجيات الاعتماد على النفس، وقال: هناك ٣ طرق ووسائل أساسية للتمويل، تعتمد أولها على التمويل الخارجي لكن بوضع المحاذير، وتعدد المصادر، لكي لا يتم الاعتماد على مصدر واحد أو اثنين، أما الطريقة الثانية فتعتمد على التمويل الذاتي عن طريق بناء المصادر الذاتية من العمل والخدمات التي تقدم، في حين تأتي الثالثة من خلال الدعم المجتمعي، كإنشاء جمعيات أصدقاء في الداخل والخارج، وتشجيع العمل التطوعي، وقضايا التعاون مع القطاع الخاص".

## المقاطعة كشكل من أشكال المقاومة المدنية

**عمر البرغوثي**
**عضو مؤسس في الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل**

# "تبني نداء المقاطعة لم يترجم في برامج المؤسسات وعلاقاتها العالمية"

استعرض عمر البرغوثي، في ورقته، التي حملت عنوان "المقاطعة كشكل من أشكال المقاومة المدنية"، بعض النتائج التي ترتبت على "عملية أوسلو"، وفي مقدمتها اختصار تعريف الفلسطينيين إلى مواطني قطاع غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس)، أي دون المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل إطلاقا، ودون اللاجئين عملياً، وسلب إرادة المجتمع الفلسطيني بقطاعاته الثلاثة (لاجئون، مواطنون تحت الاحتلال ومواطني ٤٨)، وإقناعه بأن قضيته وحلها خارجان عن نطاق سيطرته، أو حتى مقدرته على التأثير. "وهذا يفضي بالضرورة إلى تفريغ مفهوم حق تقرير المصير من مضمونه لقناعة المعنيين بأن مصيرهم تقرره الولايات المتحدة وإسرائيل وحدهما لا شريك لهما. أي أن المجتمع الدولي، ضمن هذا المنظور، يصبح هامشياً لا حاجة لنا للنضال في داخله أو محاولة كسبه. ويؤدي استدخال هذه القناعة إلى إطفاء روح المقاومة، لا عند القيادة المتنفذة فحسب، بل ولدى قطاع واسع من النخب السياسية والفكرية، ومنها قيادات مؤسسات العمل الأهلي الفلسطيني". أما النتيجة الأخرى، فتتمثل في "تبنّي جزء رئيسيّ في القيادة الفلسطينية المتنفذة خرافات اليسار الصهيوني حول أسس الصراع وسبل حله".

وقال "بالنتيجة، أصبح من السهل تمرير ثنائيات مرتبطة: كالفصل بين الدولة والسيادة؛ بين الشعب والأرض؛ بين الحق الأخلاقي والواقعية السياسية؛ بين التاريخ والجغرافيا؛ بين الثقافة والمكان. فبات بعضنا يؤمن، أو يحاول إقناع الآخرين بغض النظر عن إيمانه، بإمكانية تحقيق تنمية مستدامة وديمقراطية وحقوق مرأة وشباب وتعليم متنور دون التطرق لأسس الاضطهاد الكولونيالي ونظام الأبارثايد الإسرائيلي المتفشي والمهيمن بالكامل على أفق تطورنا.. باختصار، نجحت عملية أوسلو في تحويل قطاعات مهمة من الشعب الفلسطيني من مشاركة في مقاومة الاحتلال والتهجير والتفرقة العنصرية إلى طرف محايد تقريباً يحاول دون كلل أن يتعايش مع الاضطهاد المركب هذا".

واعتبر البرغوثي أن من مظاهر هذا التحييد انتعاش "صناعة السلام" في زمن انهيار أو كساد أغلب الصناعات الأخرى تحت الاحتلال وبفعله. "فالمشاريع المشتركة بين المؤسسات الفلسطينية، سواء الحكومية أو الأهلية، ونظيراتها الإسرائيلية، انتشرت كغبار عاصفة صحراوية في مجالات التنمية والصحة والمرأة وحقوق العمال والديمقراطية والشباب والمياه والفن وغيرها، دون التطرق للاحتلال في أغلب الأحيان، أو تهميشه، بحياء، كعامل من العوامل الواجب مواجهتها".

وتطرق إلى حدوث "اختراق إسرائيلي لا مثيل له في العالم العربي وأفريقيا وآسيا والعالم الإسلامي، دون أن تضطر إسرائيل إلى تقديم ثمن ذلك أرضاً أو حقوقاً. كما وظف أصدقاء إسرائيل والحركة الصهيونية العالمية هذا القبول الفلسطيني والعربي والإسلامي والجنوبي لإسرائيل على ما هي عليه لإجهاض عملية تشكل حركة تضامن ليبرالية– ديمقراطية فاعلة في الغرب"، منوها إلى أن "مؤسساتنا الرسمية والأهلية ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء كنا واعين لذلك أم لا، في تحويل صورة إسرائيل في العالم من دولة استعمارية وعنصرية في الجوهر والمضمون والممارسة إلى دولة طبيعية عصرية لديها بعض المشاكل مع جيرانها المزعجين"!

وأضاف أن بعض الفلسطينيين يبرر تغييب ثقافة المقاومة بالواقعية السياسية، متسائلا: في ظروفنا الفلسطينية الحالية، هل نعتبر المقاومة تخصصاً تمارسه فئة من دون بقية الشعب؟ هل تعريف المقاومة وتحديد آلياتها هما حكر على أحد؟ إذا كان الجواب "بلا" إذاً لا بد أن نعتبر المقاومة بالضرورة مسؤولية جمعية وفردية،

يتبع

# دور المؤسسات الأهلية بين السياسي والمدني

ولذلك تحديداً فهي متعددة الأشكال حسب السياق، وحسب من يمارسها. أما إذا اختزلت المقاومة لتصبح من اختصاص نخبة معينة، فهي في أحسن الأحوال لن تجلب لنا أفضل من التحرر والديمقراطية "المزدهرة" على النمط الجزائري أو السوري أو المصري، لأنها تستثني أو تهمش القدرات الكامنة للمقاومة الشعبية بأشكالها، وبالتالي تحرم قطاعات واسعة من إمكانية التأثير على القرار الاجتماعي والتنموي والديمقراطي بعد إنجاز "الاستقلال" و"السيادة" السياسية.

وقال: في زمن الاحتلال والاضطهاد العنصري، تصبح المقاومة مهمتنا جميعاً وملكنا جميعاً دون استثناء، كما تصبح مكوناً مهماً في منظومة تفكيرنا وعملنا.

واعتبر أنه يمكن للمقاومة أن تكون سلبية (passive) أو نشطة (active). كما يمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة، معتبرا أن المقاومة المسلحة من أهم أشكال المقاومة المباشرة ضد الاحتلال العسكري، وهي مشروعة حسب الأعراف الدولية من ناحية المبدأ، ولكن لا بد أن تكون محكومة برؤية سياسية مسؤولة وحكيمة وحساسة للواقع، كما يجب بكل حال أن تخضع للمبادئ الأخلاقية الإنسانية، والتي ترفض بشكل قاطع إيذاء المدنيين الأبرياء بشكل متعمد.

وحسب البرغوثي، فإن "الشكل المسلح لمقاومتنا لم يعد ملائماً أو مجدياً أو حتى تراكمياً، ضمن ظروف غياب العمق الاستراتيجي والانعزال عن محيطنا وصعود الامبراطورية الأميركية الجديدة التي صودرت سياستها في المنطقة من قبل اليمين الصهيوني (الليكود وأنصاره من المحافظين الجدد تحديداً). كما أن بعضها الآخر يثير تساؤلات أخلاقية جدية لا يجب ولا يمكننا أن نتجاهلها".

وقال: ربما ارتبطت النداءات العديدة الصادرة خلال هذه الانتفاضة، والتي تندد "بالعنف" من قبل "الطرفين"، بالتمويل الأجنبي المشبوه، أو بالتنازل عن بعض حقوقنا غير القابلة للتصرف، كحق العودة. ولكن يجب عدم الخلط بين تلك المبادرات، المعبرة بالأساس عن أجندة مموليها، وبين الدعوات الصادقة للحوار الداخلي لوضع استراتيجية مقاومة على قاعدة تثبيت حقوقنا المختلفة، وعلى رأسها حق العودة.

واستطرد: أميل للاعتقاد بأن المقاومة المدنية، من الناحية النظرية واستناداً لبعض تجارب شعبنا في الانتفاضة الأولى وقبلها، هي الأصوب، بل وهي الأهم لأنها الأكثر قدرة على تحقيق البرنامج التحرري ضمن الواقع الحالي والمتوقع.

وأكد البرغوثي أن مؤسسات العمل الأهلي لا تستطيع تحمل مسؤولية قيادة المقاومة المدنية الفعالة. "فهذه مسؤولية الأحزاب والقوى السياسية التي يفترض أن تمثل طموحات الشعب. وهنا يكمن جوهر ضعفنا السياسي الحالي. فنحن نفتقد لأحزاب مبدئية وذكية في آن، كالمؤتمر الوطني الافريقي (ANC)، قادرة على قيادة مقاومة خلاقة وشعبية، تعي واقعنا كجزء من هذا العالم المتغير باطراد. ونفتقد كذلك للاتحادات النقابية والمهنية الشعبية الواسعة القادرة على خوض أشكال المقاومة السلبية والنشطة. وعدد كبير من مؤسساتنا الأهلية يستمتع بالسباحة في سراب هائل من أوهام التنمية والتقدم المستدام في ظل الاحتلال والاضطهاد ودون مواجهة جوهرهما".

وأشار إلى أنه في ظل هذه الصورة القاتمة، وبعد جهد دبلوماسي وسياسي هائل، صدرت الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، التي أدانت الجدار الكولونيالي والمستوطنات، وتطرق إلى كيفية تعامل المجتمع الفلسطيني بمؤسساته مع التواطؤ العالمي مع الاحتلال، إثر صدور قرار لاهاي، منوها إلى أنه بعد سنة من ذلك، أي في ٢٠٠٥/٧/٩، "تبنت قطاعات مهمة من المجتمع الفلسطيني، أو على الأقل أيدت بحياء، المقاطعة كشكل رئيسي للمقاومة المدنية ضد الاحتلال والاضطهاد الإسرائيلي، حيث صدر عن أهم شرائح المجتمع المدني الفلسطيني (بأجزائه الثلاثة) نداء تاريخي يدعو إلى فرض المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (BDS) على إسرائيل حتى تنصاع بالكامل للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان". وحصل النداء على تأييد ما يزيد على ١٧٠ اتحاداً ومنظمة فلسطينية، على رأسها الهيئة التنسيقية للقوى الوطنية والإسلامية. وأوضح أن البعض لم يوقع معترضاً على تعبير "مقاطعة" لأنه لا يحظى بإجماع بين مؤيدي الفلسطينيين في الغرب، فيما اعتبر البعض الآخر البند الخاص بحق العودة (وهو منقول نصاً من قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤!) أعلى من السقف المقبول سياسياً في المرحلة الراهنة!

وأضاف: أما المؤسسات التي تبنت النداء دون تردد، فمعظمها لم يترجم حتى الآن هذا التأييد في برامجه وعلاقاته العالمية. بالطبع، كانت هناك استثناءات مهمة، أي أن بعض المؤسسات، مثل "بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين"، رفع شعار المقاطعة كتوجه رئيسي نشط في برنامج عمله وتحالفاته في الخارج، ما أدى لاتساع دائرة التأييد للمقاطعة في الخارج مقابل بطء نموها في الداخل.

واستعرض البرغوثي معايير تطبيق المقاطعة على المشاريع الفلسطينية– الإسرائيلية المشتركة، وقال: فلسطينياً، يجب أن نتحاور حول معايير تطبيقنا نحن للمقاطعة. إن المبدأ المحوري في هذه المعايير، التي أقرت من قبل عدد كبير من المؤسسات الأهلية، هو وجوب مقاطعة أي نشاط أو مشروع مشترك مع الإسرائيليين يضر النضال الفلسطيني – من أجل تقرير المصير وإنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين والمساواة – أكثر مما يفيده.

وشدد على أن "المقاطعة التي ينشدها الشعب الفلسطيني ليست عنصرية ولا منغلقة، فهي لا تدعو إلى مقاطعة الإسرائيليين المعادين للصهيونية مثلاً، الذين يؤيدون قولاً وفعلاً نضالنا من أجل الحرية وتقرير المصير. ولكن غالبية المشاريع المشتركة لا تقام مع هؤلاء بل مع إسرائيليين يكتفون بتأييد مفهوم (سلام) مجرد، لا يتضمن شيئاً من حقوقنا المشروعة ولا يقارب المفهوم العالمي للعدالة".

كما حذر من "خطورة المشاريع المشتركة التي ترعاها بعض منظمات الأمم المتحدة، والتي تدّعي الحياد والبعد عن السياسة، كما أكد وجوب "مقاطعة كل المشاريع التي تشترط مشاركة طرف عربي، إذ أنها تحول الطرف الفلسطيني إلى جسر عبور (إسرائيل) للعالم العربي".

وشدد البرغوثي على أنه "آن الأوان لبدء حوار فلسطيني– فلسطيني، يشمل الأجزاء الثلاثة لشعبنا، ينبع من مصالحنا كشعب ومبادئنا بغض النظر عن رغبات ومشاريع الآخرين. كما آن الأوان بكل تأكيد لإطلاق أوسع حملة شعبية ورسمية لعزل ومعاقبة إسرائيل دولياً لإرغامها على التراجع".

## مدى توافق أجندة الجهات المانحة مع الأجندة الوطنية في المرحلة القادمة

نصر الله الشاعر
عضو مجلس إدارة مركز "البراق" للبحوث والثقافة

# "لا مفر من تحديد موقف جماعي من المانحين"

تناول نصر الله الشاعر، عضو مجلس إدارة مركز "البراق" للبحوث والثقافة، عضو هيئة تدريس في دائرة اللغة العربية في جامعة بيرزيت، في ورقته، التي حملت عنوان "مدى توافق أجندة الجهات المانحة مع الأجندة الوطنية في المرحلة القادمة"، أربعة محاور، هي: أجندة المانحين، والأجندة الوطنية، وطبيعة المرحلة القادمة، ومدى التوافق بين الأجندتين.

وفي حديثه عن أجندة الجهات المانحة، قال إن هناك مسلمات، يُجمع عليها الباحثون، أو يكادون، وهي كفيلة بتوضيح موقف المانحين وطبيعة عملهم، وأول هذه المسلمات "أن المانحين لا يدفعون الأموال بدوافع أخلاقية محضة، وإن كانت مساعداتهم مغلّفة بطابع أخلاقي إنساني. وقول المانحين إنهم يقدمون الأموال لدعم (الديمقراطية وحقوق الإنسان) ليس سوى قناع يخفي وراءه مصالحهم السياسية والاقتصادية"، منوهاً إلى أن المانحين "ليسوا فريقاً واحداً، فهنالك الأميركيون، والأوروبيون، والعرب والمسلمون، وهنالك دعاة العولمة، ومناهضوها. ويجب أن تفهم طبيعة كل جهة ومصالحها في البلد، ومن الضروري جداً ألا يوضعوا جميعاً في سلة واحدة. فثمة فريقان يمكن الالتقاء معهما بدون أضرار، أو بأخفّ الأضرار وهما: المؤسسات العربية والإسلامية، والمنظمات المناهضة للعولمة. كما أن الأميركيين والأوروبيين لكل منهما موقف ورؤية، ولا مفرّ من التعامل مع كل منهما بعد فهم موقفه ومصالحه، ونظراً لهذا الاختلاف في المصالح والرؤى، فإن لكل فريق منهم أجندة مختلفة، ولكن هذا لا ينفي تقاطع المصالح بينهم مما يظهرهم أحياناً على شكل فريق واحد".

وحول الأجندة الوطنية، قال الشاعر إن الحديث يجري عن فلسطين، حيث هناك احتلال مستمر، استيطان متنام، لجوء ولاجئون، القدس وما يدبّر وينفّذ لتهويدها، الجدار ومخاطره، الأسرى، السلطة والديمقراطية، الإصلاح والانفتاح، التنمية بمختلف جوانبها، مؤكداً أن "أية أجندة تتجاهل هذه العناصر أو تحيدها أو تقفز عنها ستبتعد عن المشروع الوطني والأجندة الوطنية. ويمكن معالجة قضايا صغيرة محددة من وجهة نظرنا، لكن لا بد أن تكون في موقعها، على خارطة الاهتمامات الوطنية وفي سياقها الصحيح. ولا يعني هذا أن تكون هذه المؤسسات نسخة عن الدولة، بل مكمّلة لها".

وأضاف أن الأجندة الوطنية "لا تتشكل بمجرد معرفة هذه القضايا وأخذها بعين الاعتبار؛ بل تعني أن توضع هذه القضايا على سلّم الأولويات، وفق المرحلة وطبيعتها، والمتغيرات الدولية، فقد تعطى قضية الاستيطان والجدار أولوية في مرحلة معينة، ثم تعطى قضية اللاجئين أولوية على الاستيطان في مرحلة أخرى، ولكن الشيء الذي يجب ألا يقع هو أن تعطى قضايا ذات أولوية دولية أحقية السبق، على القضايا الوطنية".

وفي محور المرحلة القادمة، شدد الشاعر على ضرورة إدراك طبيعة المرحلة القادمة، وحسن التدبير في التعامل مع الأطراف المختلفة والكثيرة، التي لخصها أولاً بالاحتلال "الذي قسم أرضنا وشعبنا، وما زالت الأقسام تزداد؛ فالضفة منفصلة عن غزة، وهما معزولتان عن القدس، والكل معزول عن فلسطين ١٩٤٨، وتم تقسيم الضفة الغربية إلى (كانتونات) مفصولة عن بعضها بعضاً، ولا يستبعد أن تتخذ إسرائيل إجراءات تقضي بفصل شمال الضفة عن جنوبها، بشكل حاسم، بعدما كرّست فصل القدس"، وثانياً بالسلطة، التي "ستكون في المرحلة القادمة بتركيبة جديدة، في المجلس التشريعي وفي البلديات، مؤكداً أنه "يجب أن نعمل على وصل الحبال، وتعزيز الود والثقة بيننا في منظمات المجتمع المدني مع أطراف الحكم المتوقعة (فتح، وحماس، وسائر الفصائل الفلسطينية)". أما الطرف الثالث فهو، الجهات المانحة وبرامجها، "فأميركا تهدد بوقف المساعدات للسلطة، إذا شاركت فيها (حماس). فما هو موقفنا نحن؟ هل نقول للأميركيين: نحن أحسن من السلطة و"حماس"، فتعالوا وتعاملوا معنا نحن منظمات المجتمع المدني؟ فهل هو صراع وكالات، وصراع تجار؟".

وتطرق إلى مدى التوافق بين أجندة المانحين والأجندة الوطنية، داعياً إلى وضع أجندة لمؤسسات المجتمع المدني، تتوافق مع الأجندة الوطنية، وتكمل الحلقات الناقصة والفراغ الذي لا يمكن أن تملأه إلا مؤسسات المجتمع المدني، وهذا لا يتم إلا بالتنسيق ما بين هذه المؤسسات. وقال "حتى يتحقق هذا الأمر، فإنه لا مفر من تحديد موقف جماعي من المانحين، بحيث نتعامل معهم بوصفنا جسماً واحداً، أو على الأقل أجساماً ذات حد أدنى من التوافق. وهذا يعني أن نشكل ضغطاً على المانحين؛ لتكون المشاريع المدعومة على المقاس الفلسطيني؛ لا على المقاس الأميركي أو الأوروبي، والتعامل مع المانحين بدون هذا التوافق يجعل الوطن مفتوحاً أمام التدخلات المتناقضة، التي تقود إلى السماح للمانحين باللعب على حبال الاختلافات الداخلية".

وأضاف، يمكن أن نتخذ خطوات في هذا المجال منها:

١. رفض أية منحة مشروطة بشرط يتعارض مع الأجندة الوطنية (مثل التوقيع على وثيقة نبذ الإرهاب عند تلقي أي دعم من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).
٢. عدم السماح للمانحين من الأوروبيين، والأميركيين، بالتدخل في المشروعات ذات البعد الديني المباشر، أو الوطني الحساس، مثل: قضايا الخطاب الديني، والمناهج الدراسية المتعلقة بالدين والتراث والهوية.
٣. قد نلتقي مع الجهات المانحة في تسليط الضوء على قضايا معينة، مثل: مشكلة المرأة، والأطفال، والتعليم، ومحاربة الأمية، وغيرها، لكن يجب أن تكون هذه المشاريع مقدمة ومبنية، حسب وجهة نظر الفلسطيني العربي المسلم أو المسيحي طبعاً، وليس حسب رؤيته (هو) الرأسمالي، المتحلل من كثير من القيم الدينية والفطرية الإنسانية.

وساق الشاعر مثالاً على هذا الصعيد، قائلاً: "في قضايا المرأة مثلاً، يطرح موضوع الزواج المبكر، عشرات بل مئات المرات، في حين لم أسمع بموضوع الزواج المتأخر أو العنوسة. وهذا يجعل المتابع لنشاطات حقوق المرأة يتوجس من كونها برامج غربية. إن علينا أن نطرح مشكلات المرأة حسب واقعنا، فالمرأة زوجة أو بنتاً للأسير أو للشهيد هي من أهم مشكلات المرأة في مجتمعنا، وهذه القضية تستحق منا الاهتمام والمتابعة."

واستعرض عدداً من التوصيات، من أبرزها ضرورة الاعتراف بأهمية المنظمات غير الحكومية، وعمق تأثيرها، وخطورة دورها، "فهي الوسيلة الأهلية الرائدة، التي يمكن أن تسهم في تطور المجتمع، وتلمس حاجاته إذا أُحسن استخدامها، وقد تكون إذا أُسيء استخدامها خنجراً في خاصرة الوطن".

وقال "يجدر بهذه المؤسسات أن تجذّر علاقاتها، وتعمّق جذورها في المجتمع؛ لأنه هو الذي يكسبها شرعيتها، وليس الأموال التي تتلقاها من الجهات المانحة".

وأكد أن على هذه المؤسسات ممارسة الشفافية، وتطبيق الديمقراطية، على ذاتها، قبل أن تنشغل بانتقاد ممارسات الآخرين غير الديمقراطية. "فغياب الديمقراطية والشفافية عن مؤسساتنا، يجعلنا عاجزين عن نقد الآخرين، فإذا كان بيتنا من زجاج فلن نجرؤ على رمي الحجارة على أحد. ويبدو أن معظم مؤسساتنا لم تمارس الديمقراطية، ولم يصل مسؤولوها إلى مناصبهم بالانتخاب، ولم تتم عملية التداول للسلطة، حتى أن كثيراً من منظمات المجتمع المدني باتت تعرف باسم مديرها، أكثر مما تعرف باسمها، ويذكر في هذا المجال أن (١٧) جمعية أهلية في نابلس قد أجرت انتخابات العام ٢٠٠٤، من أصل ٨٨ جمعية، كما أن تلك الانتخابات قد انتهت بالتزكية".

واعتبر أن "من المهم جداً لهذه المؤسسات أن تحدد رؤيتها، وأهدافها، وأن تكون هذه الأهداف حقيقية؛ لا هلامية شكلية. ثم وبناءً على هذه الأهداف، وبالنظر إلى الواقع الفلسطيني؛ لا بد من تحديد برامج عملها (الأجندة)".

وحث على تفعيل العمل التطوعي، بوصفه الشكل الأمثل لفكرة العمل الأهلي المدني، منوهاً إلى أن إغراق العاملين بالمال والأجور المرتفعة يفسد روح التطوع، ويجعل المبدعين، والمتحمسين للعمل الجماهيري مرتهنين بالأموال، والرواتب المقدمة لهم.

وشدد على أهمية التوافق بين المؤسسات الفلسطينية الأهلية على ميثاق شرف، يجمع هذه المؤسسات على الحد الأدنى الذي لا تنازل عنه؛ الأمر الذي يجعل المؤسسات جبهة واحدة، في مواجهة برامج المانحين، "ما يشكل ضغطاً على المانحين ليستجيبوا لمصالحنا وحاجاتنا".

وقال الشاعر "حددت المؤسسات الأميركية المانحة أطراً عامة لنفسها، تُلزم المتلقين بها، مثل وثيقة التعهد بعدم دعم الإرهاب. فإذا كان المانحون قد رتبوا أوراقهم، وحددوا أولوياتهم، فلا مناص لنا في مؤسسات المجتمع المدني من فعل الشيء نفسه؛ حتى لا نغرق في تنفيذ مشروعات، والسير وراء طروحات، نراها ذات أهمية في اللحظة الراهنة، ثم نكتشف بعد فوات الأوان بأن تلك المشاريع، وتلك الأفكار كانت تخدم الأميركيين والأوروبيين، أكثر مما تخدمنا، أو أنها جعلتنا نُعرض عن مشكلات خطيرة، تركناها تفتك في جنب المجتمع، حتى اتسع الرقع على الراقع، كما يقولون".

وفي ختام مداخلته، أكد أن "كل ما سبق لا يعني أن مخالطة العالم الآخر، والاستفادة من تجاربه الإنسانية، أمر مرفوض محرم، كالاتجار بالمخدرات؛ بل يعني أن نتعامل مع كل العالم بعيون متفتحة، ونسير بخطى واثقة، بعد أن نحدد أهدافنا ووسائلنا، وننسق أدوارنا، كل ذلك بما يخدم مصالح شعبنا، ويطور أداءه. فقضايا الشعب هي الهدف، وهي البوصلة التي يجب ألا تغيب".

# دور المؤسسات الأهلية بين السياسي والمدني

## نقاش الجلسة السادسة

استهل الجمهور مداخلات ونقاش الجلسة السادسة بالإشارة إلى تجربة العمل النسائي الفلسطيني الرائدة، خاصة أثناء فترة الاحتلال، والتي تميزت بالاعتماد على التمويل الذاتي، لاسيما تجربة جمعية إنعاش الأسرة، التي اعتمدت على تمويلها الذاتي، فبنت من ناحية، وقاومت الاحتلال من الناحية الأخرى، كما سارت في هذا الاتجاه مختلف الجمعيات النسائية، كاتحاد الجمعيات النسائية التطوعية.

وتساءل البعض عن مدى إمكانية تخفيض رواتب المدراء والعاملين في المنظمات الأهلية، لاسيما أن نحو ٦٠٪ من دخل بعض المؤسسات الأهلية ينفق على الرواتب، وكذلك الحال بالنسبة إلى إمكانية تخفيض ميزانية السفر والرحلات الخارجية إلى الدول الأوروبية والعربية. كما تساءل هؤلاء عما إذا كانت بداية التغيير ستأتي من هنا حتى تكون هذه المؤسسات فعلا قدوة، وتستطيع أن تراقب وتسعى للمحاسبة فيما يتعلق بالفساد في إطار السلطة الفلسطينية، وتقدم بذلك نموذجا إيجابيا للمجتمع الفلسطيني، بأن تبدأ هذه المؤسسات بمحاسبة نفسها على ما تهدره من أموال على المجالات المذكورة.

وأكد غطاس، في سياق رده على أسئلة ومداخلات الجمهور، "عدم وجود حلول سحرية" لمسألة التمويل، "حيث تكمن المشكلة الأساسية في عدم وجود استراتيجية للاعتماد على النفس كمرجعية عليا تحصن المنظمات الأهلية أمام أجندات التمويل، وتعيد العلاقة مع الشعب والمجتمع، وتؤمن دخلا للمؤسسات الأهلية (كرعاية المؤتمرات على سبيل المثال)".

وقال: إذا أردنا تطبيق أسس إدارية سليمة، فيجب علينا إيجاد آليات تقييم داخلية لعمل الموظفين والطاقم الإداري ولجان المراقبة، كما يجب أن تبقى صورتنا جيدة أمام الجمهور، وما يحفظ هذه الصورة المتكاملة على المدى البعيد هو المنهجية في العمل والشفافية، ونشر البيانات المالية على موقع المنظمات الأهلية على شبكة الانترنت، أو نشرها في الجرائد، كما لا أرى أي تناقض في أن تكون هناك مؤسسة تتبع لأي حزب من الأحزاب وتطبق في الوقت ذاته جميع الإجراءات التي ذكرت، وهذا باعتقادي لا يمس الانتماء الفكري أو السياسي أو الأيديولوجي.

وأضاف أن المؤسسات التنموية، مثل اتحاد لجان الإغاثة الزراعية، أو الإغاثة الطبية، أو جمعية الهيدرولوجيين، وغيرها من الجمعيات، "قادرة على أن تؤمن ٢٠-٣٠٪ من مواردها من مصادرها الذاتية".

وبدورها، أشارت جرار، في تعقيبها على مداخلات الحضور، إلى أن "أساس التغيير في المجتمع يأتي من خلال دور الأحزاب السياسية، ولا يوجد أي تناقض بين العمل في المنظمات الأهلية وخدمة فئات اجتماعية متعددة، وبين أن تكون هذه المنظمات على علاقة بحزب سياسي وتمارس نشاطات سياسية".

وقالت أن "بداية التسعينيات شهدت هجوما واسعا على الأحزاب السياسية حتى أصبح هناك نوع من العزوف عن العمل السياسي، ولكن المنظمات الأهلية لها دور في المجتمع، وكذلك الأحزاب السياسية التي تعتبر قوى التغيير في النهاية".

وتابعت جرار "يجب أن تكون هناك استراتيجية لمنظمات العمل الأهلي، ونقاش داخلي جريء، كذلك يجب تحديد وبلورة سياسة وطنية واحدة حول قضية السياسات التمويلية، رغم أن بعض المجموعات تسعى كي تكون لها سياسة تمويلية واحدة، وتركز على أولويات واحتياجات المجتمع الفلسطيني، التي يجب على المؤسسات الأهلية كلها أن تحددها وتحاول فرضها على المولين وليس العكس، وقد ظهرت نماذج في الآونة الأخيرة لعدد من المؤسسات التي تركض وراء التمويل بدون تحديد الاستراتيجية أو المنهجية، وبات التخطيط الاستراتيجي يرتبط بشروط المولين وليس بالحاجة الحقيقية للمجتمع الفلسطيني، كما توجد نماذج أخرى لمؤسسات رفضت التمويل المشروط. وأضافت: يجب أن يضغط المجتمع الفلسطيني من أجل إيجاد استراتيجية واحدة في هذا الاتجاه.

من جانبه، قال عمر البرغوثي في تعقيبه: يجب على الفلسطينيين أن يقيموا تجربة العمل المسلح، مضيفا: المقاومة المدنية هي الأنسب في هذا الوقت وهذه الظروف.

وبخصوص عدم توقيع شبكة المنظمات الأهلية على بيان المقاطعة لهذا العام، أكد انه يتفاوض مع الشبكة ويأمل في الحصول على توقيعها، مع العلم أنها قد وقعت على المقاطعة الثقافية والأكاديمية العام الماضي.

أما الشاعر، فقال: لابد من تعميق مفهوم العمل التطوعي الجماهيري، حيث أن فكرة المجتمع الأهلي انبثقت بالأساس من أجل تسلم الأشخاص المهمشين الذين ليس لهم أي دور في العمل السياسي لأدوارهم، لكن المشكلة الرئيسية ظهرت عندما أصبح العمل في معظم مؤسسات المجتمع المدني ليس عملا طوعيا، بل بات عملا مأجورا، وبالتالي اعتمد كل شيء على وجود الأموال، وحين تذهب الأموال يذهب معها الإبداع، وبالتالي لن نجد أي دور للمثقفين أو النخبة.

وتابع: بعد مرور فترة طويلة من العناية بالشباب من قبل مؤسسات المجتمع المدني، وهي فئة مستهدفة بدقة، أتساءل لماذا لم يبنى إستاد رياضي واحد أو مكتبة عامة في مدينة رام الله، أليست هذه حاجة وطنية، وهل من الصعب إنشاء مكتبة وطنية جامعة واسعة تلبي احتياجات الباحثين في البلد؟! أعتقد أن هناك مجالا واسعا للعمل الأهلي والعديد من المشاريع التي تخدم الشعب بشكل حقيقي.

## المؤتمر في صور

تصدر هذه النشرة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرش بل- ألمانيا
الآراء الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن أو مؤسسة هينرش بل

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب: ١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨-٢ - (٩٧٢) فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥-٢ - (٩٧٢)
بريد إلكتروني: muwatin@muwatin.org